الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل

دراسة حالة لمجموعة من الدول العربية للفترة من 2007 الى 2019

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

د محلوس زكية

أ.د عقبة عبد اللاوي

إعداد الطلبة:

شراد عبد الكريم

عازب أحمد بوبكر

محيريق محمد الطاهر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.عبد القادر عبيدلي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د.زكية محلوس	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ.د عقبة عبد اللاوي	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومساعدا
أ.وردة سعادة	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا وعرفانا

الحمد لله الذي جعل التربية مشتقة من اسمه
وجعل أشرف الأعمال المربين والصلاة والسلام
على سيد الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
ومن اقتفى اثره و اهتدى بهديه إلى يوم الدين – آمين–

نشكر الله عز وجل و نحمده حمدا يليق بجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم
أن وفقنا إلى انجاز هذا العمل بالبركة والتيسير راجين منه أن يتقبله منا قبولا حسنا
وينفعنا وغيرنا به.

من استعاذكم بالله فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن أتى إليكم بمعروف
فأكفلوه فإن لم تجدوا فأدعوا له – أخرجه البيهقي

وعليه فإن واجب العرفان يدعونا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة
الدكتورة: زكية محلوس وأستاذنا الفاضل: الدكتور: عقبة عبد اللاوي اللذان تفضلا
بالإشراف على هذا العمل بوافر التوجيهات القيمة والانتقادات
الهادفة الناتجة عن خبرتهما العلمية التي أخرجت هذا العمل
في صورته النهائية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع
استاذتنا الأفاضل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير الذين قدموا لنا يد المساندة المعنوية
والعلمية خلال مشوارنا الدراسي طيلة سنتين إلى
غاية وصولنا إلى هذا المستوى العلمي.

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب

المصطفى وعلى آله وصحبه ومن والاه

نهدي ثمرة جهدنا هذا المتواضع الى من وهبونا الحياة والأمل، والإطلاع

والمعرفة ومن علمونا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، وبرا وإحسانا، ووفاءًا

إلى آبائنا وأمهاتنا وأخواتنا وإخواننا وأقاربنا

الى من ساندنا في خطواتنا وتحمل الصعاب معنا زوجاتنا

الى زهراتنا وفلذات أكبادنا، بناتنا وأبنائنا

الى أساتذتنا وأهل الفضل علينا ومن كان لهم دور من قريب أو من بعيد

في إتمام هذه الدراسة سائلين المولى عزَّ وجل

أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والاخرة

الى كل هؤلاء نهديهم ثمرة هذا العمل المتواضع

ونسأل الله ان يجعله نبراسا لكل طالب علم

الملخـــص:

تحاول هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، ومؤشر حركة الحاويات في الميناء، ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ، ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية في عدالة توزيع الدخل، معبرا عنها بكل من نصيب العامل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة (الجزائر، مصر، موريتانيا، المغرب، تونس)، خلال الفترة الزمنية (2007-2019)، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاث نماذج قياسية وهي النموذج المدمج و نموذج الأثار الثابتة و نموذج الأثار العشوائية، وخلصت النتائج الى أن تحسين جودة الاتصال بشبكات الشحن البحري وتخفيف عبء الإجراءات الجمركية يعمق من اللامساواة في توزيع الدخل في الدول محل الدراسة، في حين تؤدي جودة البنية التحتية للموانئ وحركة الحاويات الى زيادة حجم التجارة مما ينعكس إيجابا على نصيب العامل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

الكلمات المفتاحية: تدابير تيسير التجارة، عدالة توزيع الدخل، بعـــض البلـــدان العربيـــة ، منـــهج بيانـــات البانل.

Abstract:

This study attempts to measure and analyze the impact of trade facilitation measures represented by the sea freight linkage index, the container movement index in the port, the port infrastructure quality index, and the burden of customs procedures index on the fairness of income distribution, expressed by both the worker's share and the per capita GDP of countries The subject of the study (Algeria, Egypt, Mauritania, Morocco, Tunisia), during the time period (2007-2019), and to achieve this, the study used the panel data method by applying three standard models, which are the combined model, the fixed effects model, and the random effects model Improving the quality of communication with shipping networks and reducing the burden of customs procedures deepens the inequality in the distribution of income in the countries under study, while the quality of port infrastructure and container traffic increases the volume of trade, which is reflected positively on the share of the worker and the increase in gross domestic product.

Keywords: Trade Facilitation Measures, Equitable Income Distribution, Some Arab Countries, Panel Data Approach.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان IV

الإهداء IV

الملخص IV

فهرس المحتويات IV

فهرس الجداول VII

فهرس الاشكال VIII

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: عموميات حول تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل

تمهيد: 5

المبحث الأول: تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل (مقاربة نظرية) 6

أولا. تيسير التجارة (النشأة ومؤشرات القياس): 6

1. مفاهيم وتعاريف وأهمية تيسير التجارة: 6

2. تطور تدابير تيسير التجارة: 8

3. مؤشرات تيسير التجارة: 24

ثانيا. عدالة توزيع الدخل: 29

1. مفهوم وتعريف عدالة توزيع الدخل: 29

2. طرق توزيع الدخل: 30

1.2. التوزيع الشخصي 30

3. مؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل: 32

ثالثا. العلاقة بين تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل: 39
1. العلاقة بين ربط الشحن البحري وتوزيع الدخل: 39
2. العلاقة بين البنية التحتية وتوزيع الدخل: 39
3. العلاقة بين إدارة الحدود وتوزيع الدخل: 40
4. العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوزيع الدخل: 44
المبحث الثاني: الدراسات السابقة: 48
أولا. دراسات سابقة حول تدابير تيسير التجارة: 48
1. دراسات باللغة العربية 48
2. دراسات باللغة الأجنبية: 50
ثانيا. دراسات سابقة حول عدالة توزيع الدخل: 53
1. دراسات باللغة العربية: 53
2. دراسات باللغة الأجنبية: 55
ثالثا. الدراسات حول تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل: 57
1. دراسات باللغة العربية: 57
2. دراسات باللغة الأجنبية: 57
خلاصة الفصل الأول: 59
الفصل الثاني: قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية
تمهيد: 61
المبحث الأول: الطريقة والأدوات 62
أولا. حدود الدراسة: 62
1. مجتمع الدراسة: 62

2. حدود الدراسة 62
ثانيا: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة: 62
1. المتغيرات التابعة الدالة عن توزيع الدخل:..... 62
2. المتغيرات المستقلة الدالة عن تدابير تيسير التجارة: 64
3. المتغيرات المستقلة مكلمة لتفسير الظواهر الاقتصادية محل الدراسة:..... 65
ثالثا. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في الدول العربية:..... 66
1. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في الجزائر: 66
2. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في مصر: 67
3. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في موريتانيا:..... 69
4. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في المغرب: 70
5. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في تونس: 72
رابعا. تحليل تطور تدابير تسير التجارة في الدول العربية 74
1.تحليل حالة البنية التحتية للموانئ وحالة ربط الشحن البحري في الدول العربية: 74
2.تحليل حركة الحاويات في الميناء في الدول العربية:..... 76
3. تحليل عبء الإجراءات الجمركية في الدول العربية: 77
خامسا. الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات: 79
المبحث الثاني: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة 80
الخاتمة: 92
المـــــلاحق 105

فهرس الجداول

الجدول رقم (1-1): جدول التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية تيسير التجارة 16

الجدول رقم (1-2): أبرز مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمؤشر التنافسية العالمي 28

الجدول رقم (1-3): النشاط الجمركي على المستوى العالمي لسنة 2016 41

الجدول رقم (1-4):مؤشرات التجارة عبر الحدود.....43

الجدول رقم (2-1): المتغيرات التابعة المرتبطة بتوزيع الدخل الدراسة ومصادر البيانات 63

الجدول رقم (2-2): متغيرات الدراسة المستقلة المعبرة عن تدابير تيسير التجارة ومصادر البيانات.....64

الجدول رقم (2-3): متغيرات الدراسة المستقلة المكلمة والمفسرة للظاهرة ومصادر البيانات 65

الجدول رقم (2-4): تطورات نصيب العامل من الناتج للدول محل الدراسة خلال الفترة 2007-2019
.....73

الجدول رقم (2-5): تقدير نموذج نصيب العامل من الناتج للدول العربية 81

الجدول رقم (2-6): تشخيص صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج.....81

الجدول رقم (2-7):: تقدير نموذج نمو المشاركة في القوى العاملة (نمو التشغيل) 86

الجدول رقم (2-8): تشخيص صلاحية ومتانة نموذج نمو المشاركة في القوى العاملة (نمو التشغيل).....86

فهرس الاشكال

الشكل رقم (1-1): الركائز الأربع لتيسير التجارة 15

الشكل رقم (1-2): إخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام 23

الشكل رقم (1-3): مؤشر تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي (المؤشرات الفرعية والمرتكزات)....27

الشكل رقم (1-4): منحنى لورنز 35

الشكل رقم (2-1): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 66

الشكل رقم (2-2): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر..67

الشكل رقم (2-3): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا 69

الشكل رقم (2-4): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب70

الشكل رقم (2-5): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس.72

الشكل رقم (2-6): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة خلال الفترة 2007-2019 73

الشكل رقم(2-7): تطورات جودة البنية التحتية للموانئ في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2020.....74

الشكل رقم (2-8): تطورات حالة ربط الشحن البحري في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019.....75

الشكل رقم (2-9): تطورات حالة حركة الحاويات في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019 76

الشكل رقم (2-10): تطورات جودة الإجراءات الجمركية في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019.....77

المقـــــــدمة

المقدّمة:

حظي موضوع تيسير التجارة، بما يشمل من سياسات ومبادرات تهدف إلى خفض تكاليف التجارة وزيادة الكفاءة في التجارة عبر الحدود، باهتمام كبير في السنوات الأخيرة بسبب الحجج التي ترى بقدرة تيسير التجارة على تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية، من خلال مداخل متعددة من ذلك تبسيط ومواءمة الإجراءات والضوابط المتعلقة بحركة البضائع عبر الحدود، والإجراءات الجمركية وترتيبات العبور ووثائق التجارة الخارجية، بالإضافة إلى البنية التحتية وإجراءات تمكين التجارة وجوانب الأداء اللوجستي ذات الصلة التي تعزز كفاءة سلاسل التوريد ، مما يُمكن من زيادة حجم التجارة وتمكين الوصول إلى الأسواق الدولية.

وفي حين يُشير طرح المنظمات الدولية إلى أن تدابير تيسر التجارة لها آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي العام، فإن تأثيرها على توزيع الدخل والعدالة يحتاج مزيدا من النقاش والبحث خاصة مع حالة اللامساواة على مستوى أقطاب الاقتصاد العالمي وأطرافه، وضمن فئات الاقتصادات المحلية على اختلاف درجات النمو الاقتصادي لدولها.

1. السؤال الرئيسي:

تهدف المذكرة إلى دراسة تأثير تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في مجموعة من الدول العربية. كما تسعى إلى الإلمام بأهم الآليات والمداخل التي من خلالها تؤثر تدابير تيسير التجارة على توزيع الدخل، وتحديد التدابير الأساسية التي يُمكن أن تُساهم في تحقيق توزيع أكثر إنصافًا لفوائد تدابير تيسير التجارة في الدول العربية، وعلى ضوء ما تم ذكره يمكن طرح السؤال الآتي:

إلى أي مدى تُساهم تدابير تيسير التجارة في تحقيق التوزيع العادل للدخل في الدول العربية؟

2.الأسئلة الفرعية:

من السؤال الرئيس يمكننا أن نُثير الأسئلة الجزئية الآتية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

- إلى أي مدى يساهم ربط الشحن البحري في تحقيق التوزيع العادل للدخل في الدول العربية؟
- إلى أي مدى تُسهم جودة البنية التحتية للميناء التقليل من عدم المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية؟
- إلى أي مدى تعزز حركة الحاويات في الميناء التوزيع المنصف للدخل في الدول العربية؟
- إلى أي مدى تُمكّن جودة الإجراءات الجمركية من زيادة التوزيع العادل للدخل في الدول العربية ؟

3.فرضيات الدراسة:

- تُساهم جودة الاتصال بشبكات الشحن العالمية في التوزيع المنصف للدخل في الدول العربية، من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية بما يعزز الصادرات ويكون له أثر في زيادة نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تُؤدي جودة البنية التحتية للميناء إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل في الدول العربية، من خلال زيادة حجم التجارة وتعزيز تنافسية الصادرات مما يكون له انعكاس في زيادة نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزز حركة الحاويات التوزيع العادل للدخل في الدول العربية من خلال زيادة حركية النشاط الاقتصادي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي بما يُسهم في زيادة نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تقلل جودة الإجراءات الجمركية من اللامساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، من خلال الأثر في زيادة الاستثمار وزيادة حجم التجارة وهو ما ينعكس إيجابيا على نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

4.مبرّرات اختيار الموضوع: تم اختيار موضوع المذكرة لعلاقته المباشرة بتخصص التجارة الدولية، والرغبة في دراسة موضوعات وقضايا جديدة في التجارة الدولية تطور معارفنا ومكتسباتنا العلمية في التخصص.

5. أهمية الدراسة: أن موضوع تيسير التجارة من الجوانب المهمة التي تُمثل محل نقاش ودراسة لدى المنظمات والمراكز العلمية والبحثية، لأهميته في تحديد مسارات التجارة الدولية، وآثاره على النمو الاقتصادي، وأهمية النظر فيما إن كان تيسير التجارة سيعمل على تقليل فجوة الدخل بين الدول المتقدمة والنامية، وبين الفئات المختلفة للمجتمع في الدول العربية.

6. أهداف الدراسة: تهدف المذكرة إلى قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، وتستهدف المذكرة تحقيق الأهداف الآتية:

- فهم الجوانب الاقتصادية المتعددة المتعلقة بتيسير التجارة وتوزيع الدخل واللامساواة.
- معرفة أهم مؤشرات قياس تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل.
- قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية.

7. الإطار الزماني والمكاني:

مثلت الدول العربية مجتمع الدراسة في حين تم حصر عينة الدراسة في الدول الآتية: الجزائر وتونس ومصر والمغرب وموريتانيا. وتم تقدير نماذج القياس الاقتصادي للفترة الزمنية سنة 2007 وسنة 2019.

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

- **المنهج الوصفي:** ويسعى إلى وصف الظاهرة وتحديد العناصر المكونة لها وتحديد العلاقة بين هذه العناصر.
- **المنهج التجريبي:** من خلال دراسة الحالة واعتماد طرق ومقاربات القياس الاقتصادي والتحليل الإحصائي من أجل تقدير النماذج وتحليل البيانات والاحصاءات وتتبع المشاهدات وتطوراتها ومساراتها عبر السنوات.
- **المنهج الاستقرائي:** من خلال تعميم الاستنتاجات المتوصل إليها في حالة عينة الدراسة وتعميم النتائج على بقية الدول العربية والدول ذات البنيان الاقتصادي المماثل، تم استخدام الاستقراء الناقص.

9.محتوى البحث:

بحسب المنهجية المعتمدة في هذه المذكرة تم تقسيمها إلى فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** مثل الفصل الأول الجانب النظري من المذكرة الذي حوى أهم التعريفات والمفاهيم النظرية ومؤشرات القياس الخاصة بتيسير التجارة وتوزيع الدخل، بالإضافة إلى تناول الدراسات السابقة في الموضوع.
- **الفصل الثاني:** مثل الدراسة التطبيقية، التي نحاول من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لهذه المذكرة، عبر تحديد متغيرات الدراسة وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها، وبعد ذلك تحليل مخرجات التقدير الخاصة بنموذج نصيب العامل من الناتج والنموذج الثاني الخاص بنصيب الفرد من الناتج، وتحليل نتائج وتفسيرها.

الفصل الأول

عموميات حول تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل

المبحث الأول: تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل (مقاربة نظرية)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

ساهمت التجارة كثيرا في التطور الحضاري، حيث يرتبط نشوؤها بوصفها نشاطا اقتصاديا بظهور الإنتاج البضاعي وتطور عملية التبادل، وظهور النقد، وللتجارة تكاليف منها تكاليف النقل والتعريفات وكذلك الإجراءات الإدارية والجمركية المطلوبة وكذلك الخدمات اللوجستية، إن هذه التكاليف وما شابهها يسعى موضوع تيسير التجارة الى خفضها بهدف زيادة حجم التجارة التي ستنعكس إيجابا على التوزيع العادل للدخل .

إن تدابير تيسير التجارة والتوزيع العادل للدخل هما موضوعا دراستنا والذي سنتطرق فيه الى:

– تيسير التجارة (النشأة ومؤشرات القياس)

– عدالة توزيع الدخل

– العلاقة بين تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل

وفي الأخير تطرقنا الى الدراسات السابقة حول موضوعنا باللغتين العربية والأجنبية.

المبحث الأول: تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل (مقاربة نظرية)

أولا. تيسير التجارة (النشأة ومؤشرات القياس):

1. مفاهيم وتعاريف وأهمية تيسير التجارة:

1. 1. مفاهيم وتعاريف تيسير التجارة:

هناك العديد من المفاهيم والتعاريف لتيسير التجارة نذكر منها:

- (Portugal-Perez and Wilson, 2012): مفهوم تيسير التجارة يتضمن بعدين، أحدهما "صلب" يتعلق بالبنية التحتية الملموسة مثل الطرق والموانئ والطرق السريعة والاتصالات السلكية واللاسلكية وآخر "ناعم" يتعلق بالشفافية وإدارة الجمارك وبيئة الأعمال وغير ذلك من الجوانب المؤسسية غير الملموسة.
- (Persson, 2013): تسهيل قيام التجار بنقل البضائع عبر الحدود وذلك من خلال جعل الاجراءات التجارية المرهقة على مستوى الحدود أكثر فاعلية.
- (Zaki, 2014): يشمل تيسير التجارة خمسة عناصر أساسية وهي: (أ) تبسيط إجراءات التجارة والوثائق، (ب) موائمة الممارسات والقواعد التجارية، (ج) مزيد من الشفافية في المعلومات والاجراءات الخاصة بالتدفقات الدولية، (د) اللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة لتعزيز التجارة الدولية، (ه) المزيد من وسائل الدفع المضمونة للتجارة الدولية (أكثر موثوقية وأسرع).[1]
- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الالكترونية** : يهدف تيسير التجارة إلى تنظيم التجارة الدولية وتبسيطها، لا سيما إجراءات الاستيراد والتصدير ومتطلبات إجراءات المرور العابر التي تطبقها الجمارك وغيرها من الوكالات.[2]
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** يشير تيسير التجارة إلى السياسات والتدابير الرامية إلى تخفيف تكاليف التجارة من خلال تحسين الكفاءة في كل مرحلة من مراحل السلسلة التجارية الدولية.[3]

---

[1] خالدي خليفة، "تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات النامية للفترة (2012-2018)"، مذكرة دكتوراه، تخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020-2021، ص5.

[2] UNECE . Trade facilitation and Paperless trade Implementation, Regions Report 2017, United Nations Economic Commission for Europe, United Nations, New-York and Geneva, 2017, P 1.

[3] خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، "تيسير التجارة (مفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)" مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 158، 2022، ص5 .

- **منظمة التجارة العالمية**: هو تيسير وتنسيق إجراءات التجارة الدولية، ويقصد بالإجراءات التجارية، الأنشطة والممارسات والتصرفات الشكلية أو الرسمية التي يتم اتخاذها في جمع البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية وعرضها والتبليغ عنها ومعالجتها.[1]

وعرفتها أيضا على أنها تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية التي تغطي الأنشطة والممارسات والاجراءات الشكلية المرتبطة بجمع وعرض وتوصيل ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية.[2]

- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**: يسعى تيسير التجارة إلى إنشاء بيئة شفافة يمكن التنبؤ بها للمعاملات التجارية عبر الحدود بناء على إجراءات وممارسات جمركية ومتطلبات التوثيق وعمليات الشحن والعبور وترتيبات التجارية والنقل بسيطة وموحدة.
- **غرفة التجارة الدولية**: تحسينات في كفاءة العمليات المرتبطة بالتداول في البضائع عبر الحدود الوطنية.
- **منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي**: يشير تيسير التجارة إلى تبسيط وترشيد الجمارك والاجراءات الإدارية الأخرى التي تعيق أو تؤخر أو تزيد من تكلفة نقل البضائع عبر الحدود الدولية.
- **مجلس التجارة في السويد**: مفهوم موجّه نحو الحد من تعقيد وتكلفة عملية المعاملات التجارية وضمان أن تتم جميع هذه الأنشطة بطريقة فعالة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، وهو يتصل بمجموعة واسعة من المجالات والأنشطة مثل اللوائح والضوابط الحكومية، وكفاءة الأعمال والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم الدفع.[3]

1. 2. أهمية تيسير التجارة:

هناك مكاسب كبيرة محتملة من تيسير التجارة لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال، فالكيانات الحكومية ستكسب من حيث ازدياد حصيلة الضريبة التجارية. والاستخدام الأمثل للموارد، والامتثال المتنامي للقوانين والنظم التجارية. فتوفير الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية سيمكن من المحافظة على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية، ويقلل، في الوقت نفسه، من فرص الفساد سيكسب التجار من حيث ازدياد القدرة على التنبؤ بما قد يحدث وبفضل سرعة العلميات، وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، ستصبح الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق. أما بالنسبة للدولة ككل، فإن خفض حالات التأخير غير

[1] مركز التجارة الدولية، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية: دليل أعمال للدول النامية، جنيف، سويسرا، 2013، ص1.

[2] Margareta Drgeniek Hanouz, thieray Geiger, Sean Doherty, the Global Enabling trade report 2014, world economic forum, 2014, p 05.

[3] WTO. World trade report, speeding up trade: benefits and challenge of implementing the WTO trade facilitation Agreement, Geneva, 2015, p 36.

الضروري، وتقليل التكاليف من شأنهما اجتذاب الاستثمارات، ودعم النمو وايجاد فرص العمل فتدابير تيسير التجارة، ستفيد الدول النامية بصفة خاصة، حيث كثيراً ما يستغرق تصدير السلع ثلاثة أضعاف المدة التي يستغرقها في الدول المتقدمة. أما الصادرات من الدول النامية، فتتطلب ما يقارب ضعفي المستندات وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة (البنك الدولي: إنجاز الأعمال، 2012).

من نافلة القول إن تنفيذ برامج إصلاح لتيسير التجارة فيه كلفة، وهناك حاجة إلى تنفيذ تدابير الإصلاح على أساس الأولوية لتعظيم الفوائد منها. ولكن هناك فرص كبيرة لتحقيق المكاسب توثقها دراسات وتقارير عديدة، وبخاصة تلك الصادرة من البنك الدولي، ومنظمة والتعاون في الميدان الاقتصادي، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، ينظر إلى الآثار الايجابية على بيئة المعاملات التجارية وأحجام التجارة. فكلما استلزم تجهيز السلع للاستيراد أو التصدير يوما إضافيا، انخفض حجم التجارة بنحو 4.5% (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي 2011). (وبالنسبة لمنطقة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، فإن الاصلاحات في الدول التي يقل أداؤها عن المتوسط الإقليمي قد يزيد التجارة البينية في منطقة بمبلغ 245 بليون دولار أمريكي. وينتهي بحث صدر مؤخراً عن البنك الدولي (هلبلي، مان، ولسون 2012) عن فاعلية العون إلى ما قيمته دولار واحد من العون لتيسير التجارة يترجم إلى 70 دولاراً أمريكياً من الصادرات لملتقي العون، وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي (الشركات) تقوم هذه الدراسات بتقييم مدى سهولة المعاملات التجارية واداء صادرات الشركة الذي يُقاس على أساس كثافة الصادرات وتنوعها. وقد انتهت الدراسات إلى أن المصدّرين في الدول الافريقية التي تملك وكالات جمركية أكثر كفاءة يصدرون منتجات أكثر إلى الخارج (يوسلينو، 2008م)[1]

2. تطور تدابير تيسير التجارة:

كانت التجارة قديما تسري دون قيود ومن غير تدخل الدولة، حيث كان مجال التبادلات مفتوحا والتجارة حرة ومع بداية القرن الماضي شهدت المبادلات التجارية بين الدول تطورا كبيرا، حيث عرفت الاتفاقيات الثنائية والتي تطورت فيما بعد للإقليمية والاتفاقيات المتعددة الأطراف غير أنها في هاته المرحلة لم تكن مقننة ومؤطرة بالمفهوم الحديث للقانون العام الذي يحكم وينظم المبادلات التجارية، بالإضافة الى عدم قدرة المنظمات الدولية القائمة آنذاك من إرساء دعائم نظام تجاري دولي، على اعتبار أن السياسات التجارية للدول شأن داخلي، وفي ظل هذه

[1] الأمم المتحدة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، أهمية تيسير التجارة، متاح على: https: //tfig.unece.org/AR/details.html (27/02/2023)

الأوضاع السائدة دفعت بكثير من الدول الى اللجوء الى تبني سياسات حمائية متعددة من بينها فرض قيود كمية بأشكالها وزيادة معدلات التعريفة الجمركية .

ونتيجة لهذه الأساليب الحمائية دور كبير في تباطؤ التجارة وتراجع الاقتصاد العالمي وهو ما أثر سلبا على كل الدول سواء التي تفرض قيود على التجارة أو التي لا تفرضها، ومنه جاءت المطالبة برفع القيود التجارية وتسهيل عمليات التبادلات التجارية قبل مؤتمر بروتن وودز ويتجلى ذلك من خلال:

مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن والذي احتوى على 14 مبدأ، والتي تنص في المادة الثالثة منها على إلغاء جميع الحواجز التجارية وجعلها متساوية أمام كل الشعوب غير أن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح وضلت التجارة الدولية تراوح مكانها. [1]

وفي عام 1945 دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقية تجارية متعددة الأطراف وذلك من أجل الوصول الى تخفيض متبادل للرسوم الجمركية، وفي عام 1946 دعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة الى عقد مؤتمر لمناقشة مسودة ميثاق المنظمة التجارية الدولية، حيث تم عقد عدة اجتماعات لمناقشة ميثاق هذه المنظمة الدولية وهذا من أجل تفادي النزاعات التجارية التي تميزت بها الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية من خلال وضع قواعد وأسس التجارة الدولية ومراقبتها، وقد انعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946، حيث أدى الى إنشاء محورين أساسيين، المحور الأول سياسي بإنشاء منظمة الأمم المتحدة، والمحور الثاني اقتصادي وذلك بإنشاء الصندوق الدولي والبنك العالمي في شقيه المالي والنقدي، وأستكمل أعماله في جنيف عام 1947 حيث جسد في الشق التجاري فأنشئت اتفاقية الغات في أكتوبر 1947 ووقع على اتفاقية الغات 23 دولة، ودخلت حيز التنفيذ عام 1948، وبصدور عن اجتماعه الأخير وثيقة، عرفت بميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية الذي حاول وضع أسس الاتفاقية التجارة الدولية الغات، وكانت بمثابة غلق الباب أمام ميلاد منظمة التجارة الدولية التي اقترحها ميثاق هافانا. [2]

إن هدف مؤتمر هافانا هو العمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية، بجانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ليكون ثالث المؤسسات الدولية التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات النقدية والمالية والتجارية غير أن هذا الاقتراح لم يكتب له النجاح بسب معارضته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لهذا الميثاق وذلك

[1] عبد الناصر نزال البادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 19

خشية من أن تنتقص هذه المنظمة من سيادتها على تجارتها الخارجية ومنه اجهضت تلك الفكرة سنة 1950 وسقطت بسبب نفوذ واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على ما يقارب من نصف الناتج القومي العالمي.

وتطورت عضوية الغات الى ان بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 35 دولة وارتفع الى 62 دولة سنة 1963 ثم وصلت الى 65 دولة سنة 1965 ثم تطور عدد الدول الموقعة على اتفاقية الغات ليصل الى 118 دولة في سنة 1994 .

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص جولات المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة منذ 1947 وحتى انشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1994 في ثماني جولات.[1]

ويمكن تقسيم الثماني جولات السابقة الى أربع مجموعات رئيسية وذلك وفقا لأهمية ووحدة الموضوعات التي تتضمنها كل مجموعة وذلك على النحو التالي: -

المجموعة الأولى:

وتظم الجولات الخمس الأولى منذ عام 1947 وحتى عام 1961، فإن هذه الجولات تتفق في إجراء مفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية بين الدول الأطراف بالاتفاقية.[2]

المجموعة الثانية:

وتضم جولة واحدة وهي الجولة السادسة (جولة كندي) في الفترة ما بين عام 1964 وعام 1967، وسبب انفراد هذه المجموعة بجولة واحدة، ترجع الى الأهمية القصوى لهذه الجولة، ففي عام 1962 صدر القانون الأمريكي الخاص بزيادة وتوسع التجارة، ومنح الكونجرس الأمريكي للرئيس جون كندي صلاحية خفض التعريفات الجمركية بمقدار 50 % عن المعدلات السائدة.[3]

المجموعة الثالثة:

وتضم جولة واحدة وهي الجولة السابعة (جولة طوكيو) وذلك منذ عام 1973 حتى عام 1979، وإن كانت المفاوضات الحقيقية لم تبدأ إلا في عام 1974، وذلك بعد إقرار الكونجرس الأمريكي على إعطاء صلاحيات واسعة للإدارة الأمريكية في إجراء المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي، والسبب في منح هذه

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص19

[2] المرجع نفسه، ص 20

[3] المرجع نفسه، ص21

الصلاحيات الواسعة يرجع الى انهيار نظام بروتن وودز عام 1971، والمناداة بإتباع سياسة الحماية التجارية بدلا من سياسة تحرير التجارة الدولية.[1]

المجموعة الرابعة:

وهي تضم أهم الجولات لاتفاقية الغات وهي الجولة الثامنة والأخيرة (جولة الأرغواي) وذلك من عام1986 وحتى عام 1993 ثم تكملة المفاوضات وختامها بمراكش في 1994/04/15 وإنشاء منظمة التجارة العالمية.[2]

ويمكن ان نلخص أهم نتائج جولة الأرغواي التي بدأت عام 1986 وانتهت عام 1994، في ثلاث موضوعات رئيسية:

- التركيز على أهمية القطاعات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة
- تنظيم التجارة الدولية في الخدمات
- حماية حقوق الملكية الفكرية.[3]

2. 1. تطور أهم المؤتمرات التي عالجت موضوع تيسير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية:

1.1.2. المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر 1996م: وانعقد ما بين الفترة 09-13 ديسمبر 1996 بسنغافورة وبمشاركة 130 دولة.

ويعتبر أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية بعد نشأتها ويأتي هذا المؤتمر في إطار الاتفاقية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية

هذا المؤتمر استهدف مراجعة درجة التزام الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاقية، وكان من بين أهداف المؤتمر الوزاري بسنغافورة، ما يلي:[4]

- إعطاء الأولوية المطلقة للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- استمرار المفاوضات بشأن بعض القضايا التي لم يتم الانتهاء منها وخاصة تحرير التجارة الدولية في الخدمات.
- استمرار عمل لجنة التجارة وحماية البيئة.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص 24

[3] المرجع نفسه، ص27

[4] عبد المطلب عبد الحميد: الغات وآليات منظمة التجارة العالمية (من الأرجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 350 -351

– رفض معايير العمل كأداة حمائية لعرقلة حركة التجارة الدولية.

وعليه جاء إعلان سنغافورة بمثابة التوفيق بين الاقتراحات المقدمة من طرف الدول المتقدمة، والتي حملت في طياتها آثارا سلبية كبير على الدول النامية ومصالحها، وبين المعارضة الشديدة من الدول المتقدمة حيث تعرقل انطلاق الدول النامية نحو تصريف منتجاتها وزيادة صادراتها نحو الدول المتقدمة وبالتالي تحمل في طياتها قيود جديدة على الدول النامية.

وتعتبر هذه الجولة هي الأولى التي ظهر بها فكرة تيسير التجارة، حيث طرح عدة قضايا بالمؤتمر أهمها:

- **التجارة والبيئة:** من خلال محاولة بعض الدول إيجاد علاقة ما بين التجارة العالمية ومشاكل البيئة
- **موضوع التجارة وسياسة المنافسة:** إنشاء فريق عمل لدراسة موضوع التجارة والمنافسة العادلة
- **إجراءات تسهيل التجارة:** وقد طرح من قبل الإتحاد الأوربي بهد تخفيض وتبسيط كافة الإجراءات المرتبطة بالتجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- **العلاقة بين التجارة والاستثمار:** وطرح هذا الموضوع من طرف الدول المتقدمة والهدف منه هو الوصول الى إطار دولي متعدد الأطراف حول القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قوبل بالرفض من الدول النامية
- **التجارة ومعايير العمل:** وقدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بهدف منع عمالة الأطفال والتي تعطي ميزة تنافسية للدول النامية .[1]
- **الشفافية في المشتريات الحكومية:** وطرح من طرف الدول المتقدمة ولقي رفضا من الدول النامية ولذا تم الاتفاق على تشكيل لجنة عمل لدراسة تحليل مدى الحاجة لوجود اتفاقية متعددة الأطراف ومدى مناسبة الخوض في مفاوضات حول اتفاقية الشفافية في المشتريات الحكومية.[2]

2.1.2. المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة نوفمبر 2001:

عقد المؤتمر الوزاري بالدوحة قطر في الفترة من 09-14نوفمبر 2001، حيث تزامن مع أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية إذ أن الفشل الذريع الذي مني به مؤتمر سياتل كان السبب في محاولة

[1] سليمة عبيدة: متابعة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة– السلبيات و الإيجابيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص 97

[2] جميلة الجوزي: اسس الاقتصاد الدولي–النظريات والممارسات، منشورات دار أسامة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 174

جميع الدول وخاصة الدول المتقدمة في جعل مؤتمر الدوحة يغسل أو يزيل الآثار السلبية لمؤتمر سياتل، ولأجل إنقاذ منظمة التجارة العالمية فقد سعى مؤتمر الدوحة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

التمهيد لجولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة من أجل مزيدا من تحرير التجارة وإزالة القيود أمام تدفق التجارة العالمية وتوفير كل الظروف لإنجاح مؤتمر الدوحة.[1]

وكان من بين القضايا المطروحة قضايا البيئة والمنسوجات وموضوع تجارة السلع الزراعية والصحة العامة والملكية الفكرية، علاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتريات الحكومية.[2]

إعلان مؤتمر الدوحة 2001: خلص المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة بإعلان بيان ختامي نذكر أهمها:

– ضرورة البدء ببرنامج العمل الموسع متوازن بين الدول، والموافقة على بدء التفاوض حول موضوع التجارة والاستثمار وكذلك الموافقة على إجراء مفاوضات تستهدف التقليل أو الإلغاء للرسوم، وتفعيل التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية التريبس TRIPS، بطريقة تدعم الصحة العامة وتنشيط الأبحاث في مجال الأدوية الجديدة.[3]

3.1.2. المؤتمر الوزاري التاسع ببالي 2013:

عقد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في الفترة ما بين 03-07-ديسمبر 2013بجزيرة بالي الإندونيسية بحضور 159 عضوا، مع قبول عضوية اليمن رسميا ليصبح العدد 160 عضوا.

حيث أعتمد وزراء الدول الأعضاء على مجموعة من القرارات اطلق عليها اسم **حزمة بالي** وهي مجموعة من القرارات الرامية الى تسهيل التجارة الخارجية، وتشجيع تجارة البلدان النامية والأقل نمو وتعزيز التنمية من خلال تخفيف الحواجز أمام التجارة الدولية.[4]

أهم النتائج المتوصل إليها، نذكر منها:

- فيما تعلق بالتسهيلات التجارية من قبل اللجنة التحضيرية للتسهيلات التجارية التي تقوم بالمراجعة من أجل إدراجه في الملحق الأول من اتفاقيات المنظمة وقرارات متعلقة بالمعاملة التفضيلية لصالح الدول النامية
- في جانب الزراعة تم التوصل الى اتفاق بشأن المخزونات العامة الموجة لأغراض الأمن الغذائي، وحصص التعريفات الجمركية

[1] عبد المطلب، عبد الحميد: المرجع السابق، ص 428

[2] وليد عابي، "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019، ص137.

[3] عمر، مصطفى محمد: المرجع السابق، ص ص 229-232.

[4] وليد عابي، المرجع السابق، ص 147

- بالنسبة للقطن وما يتعلق بالنفاذ الى الأسواق، والدعم المحلي و المنافسة في التصدير
- تم الاتفاق على دعم الدول الأقل نموا وذلك بمنحها امتيازات وهي قواعد المنشأ التفضيلي لصالح الدول الأقل نمو، والنفاذ الى الأسواق من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية وتحديد الحصص لصالح الدول الأقل نموا. [1]

2.2. مضامين اتفاقية تيسير التجارة:

أسفرت مفاوضات تيسير التجارة التي دارت خلال المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في "بالي" خلال الفترة 3-6 كانون الثاني 2013، عن اعتماد اتفاقية بشأن تيسير التجارة . وبهذه الاتفاقية يكون أعضاء المنظمة قد استحدثوا إطاراً قانونياً جديداً يُجسّر الهوَّة الملموسة في النظام القانوني للاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجار . (GATT) 1994وتحتوي الاتفاقية على 24 مادة جُمعت تحت ثلاثة أجزاء، يضم الجزء الأول منها الالتزامات العامة التي نذكر من بينها الالتزام بشأن نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاستئناف، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون بين الوكالات، والتعاون الجمركي عبر الحدود.

1.2.2. اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة:

تهدف إجراءات تيسير التجارة الى تذليل الصعوبات الإدارية والإجراءات التي تعيق حركة التبادلات التجارية الدولية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وعبور السلع ما بين الدول، وبشكل أساسي تهدف الى تحسين المناخ التجاري وتخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية للعمليات التجارية، الأمر الذي يعزز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار.

وتشتمل الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بتيسير التجارة على مجموعة من المبادي الأساسية والأحكام التي تهدف الى تعزيز **الشفافية**، و**تبسيط** وتذليل الصعوبات والعوائق الإدارية أمام المبادلات التجارية الدولية، كالتأخير في معالجة العمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي والفحوصات الغير ضرورية بالحدود لتيسير التجارة، والمبالغة في متطلبات الوثائق والمستندات والبيانات، و **التنسيق** بين السلطات ووكالات الحدود، و**توحيد المعايير** باستحداث أنساق للممارسات والإجراءات والمستندات والمعلومات التي اتفقت عليها مختلف الأطراف. [2]

[1] خيرالدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية في ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 42-43

[2] دليل تيسير التجارة 2017، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص3

2.2.2. المبادئ الأساسية لتيسير التجارة العالمية:

الشكل الموالي يبين الركائز الأربع لتيسير التجارة

الشكل رقم (1-1): الركائز الأربع لتيسير التجارة

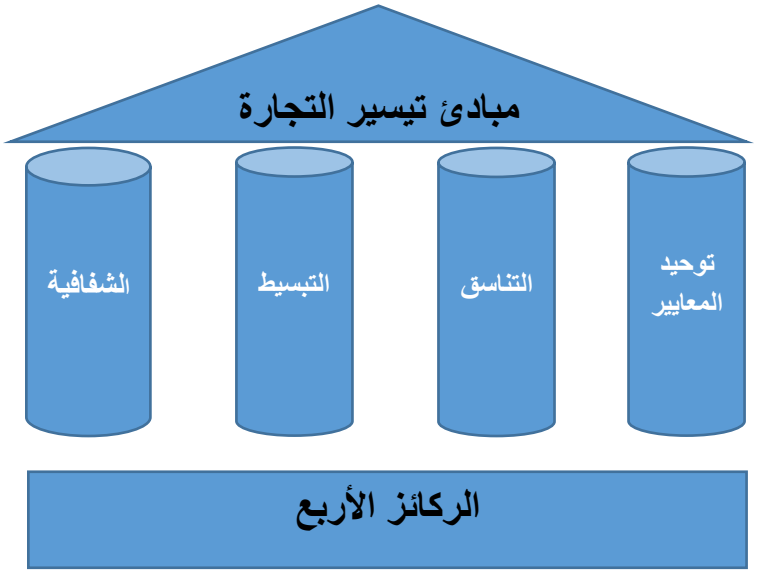

المصدر: الأمم المتحدة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، متاح على: https: //tfig.unece.org/AR/details.html (2023/02/27)

ومن خلال الشكل أعلاه فإن اتفاقية تيسير التجارة تهدف الى تذليل الصعوبات الإدارية التي تعوق حركة المبادلات التجارية الدولية، من خلال تخفيف وتبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، وبالتالي فهي تهدف الى تحسين المناخ التجاري وتخفيض التكاليف وتقليص الفترات الزمنية للعمليات التجارية، الأمر الذي يساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار.[1]

وتحتوي الاتفاقية على 24 مادة جُمعت تحت على ثلاثة أقسام هي:

- **القسم الأول:** ويشتمل على الالتزامات العامة، من المادة (1) الى المادة(12) نذكر من بينها الالتزام بنشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاعتراض، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون بين الوكالات، والتعاون الجمركي عبر الحدود.
- **القسم الثاني:** وتتكون من المادة(13) الى المادة(24) ويشتمل على أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء النامية والأقل نمواً، وبشأن المساعدات الفنية وبناء القدرات، والآجال الزمنية المحددة لها.

[1] دليل تيسير التجارة 2017، المرجع السابق، ص3

- **القسم الثالث:** يُعالج الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية مثل العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وعملية انضمام الأعضاء للاتفاقية ومراقبة ومتابعة تنفيذها للاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ. [1]

تُعد الاتفاقية ثمرة نجاح مفاوضات طويلة بدأت خلال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سنغافورة عام 1996، والتي أدت إلى وضع موضوع تيسير التجارة على أجندة جولة الدوحة لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف عام 2001، حيث بدأت المفاوضات في شهر آب 2004، وفوّضت بأن:

- توضّح وتُحسّن الجوانب ذات الصلة من المادة الخامسة، و المادة الثامنة، و المادة العاشرة لاتفاقية الجات 1994، بهدف دفع عجلة تسهيل حركة السلع
- والإفراج عنها والتخليص عليها، وصياغة أحكام تعنى بالتعاون الفعّال بين الجمارك والوكالات الأخرى بشأن موضوعات تيسير التجارة،
- والالتزام بشروط الجمارك، وتعزيز المساعدات الفنية، وبناء القدرات في هذا المجال.

ونلخص بنود اتفاقية تيسير التجارة والتزامات الدول الأعضاء في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): جدول التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية تيسير التجارة

جدول التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاقية تيسير التجارة			
المادة	**الفقرة**	**الالتزام**	**توضيح الالتزام وكيفية التنفيذ**
	إتاحة المعلومات ونشرها		
1	1.1	نشر المعلومات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور	نشر القوانين واللوائح والتدابير والإجراءات الشكلية ومتطلبات الوثائق والمستندات والنماذج ضمن الإصدارات الورقية والنشارت
	1.2	إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنيت	مع إخطار منظمة التجارة العالمية بعنوان الموقع
	1.3	إنشاء نقطة استعلام	تزويد التجار والمهتمين بالمعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد والتصدير مع إخطار منظمة التجارة العالمية بمكان نقطة الاستعلام وعنوانها الإلكتروني

[1] دليل تيسير التجارة 2017، المرجع السابق، ص5

	1.4	إخطار منظمة التجارة العالمية	□الإخطار بمكان النشر والموقع الإلكتروني وعنوان نقطة الاستعلام
2	**إتاحة التشاور قبل بدء التنفيذ والمشاورات**		
	2.1	إمكانية إبداء الملاحظات قبل بدء التنفيذ	□مشاريع القوانين واللوائح والتدابير الجديدة والتعديات على القوانين واللوائح القائمة
	2.2	المشاورات المسبقة مع رجال الأعمال والمهتمين	□وضع آلية لإشراك ممثلي القطاع الخاص والمتدخلين الاقتصاديين والتجار في المشاورات المسبقة
3		الأحكام المسبقة	□وضع دليل للضوابط المتعلقة بنظام الأحكام المسبقة ونشره مع المعلومات المشار إليها بموجب المادة (1) من الاتفاقية ضمن الإصدارات الورقية وعلى شبكة الإنترنيت
4		إجراءات المراجعة والطعن	□إتاحة إمكانية الم ارجعة الإدارية والقضائية للقرارات □إمكانية فرض المرور عبر الم ارجعة الإدارية قبل اللجوء للقضاء
5	**ترتيبات أخرى تتعلق بالحياد وعدم التمييز والشفافية في مجال الزارعة والأغذية**		
	5.1	الإشعار بتعزيز مستوى إجراءات الرقابة والفحص	□يتم تعزيز مستوى الرقابة في إطار نظام تقييم المخاطر وعلى أسس ومعايير علمية
	5.2	إشعار الناقل أو المستورد بالاحتفاظ بالسلع لأغراض الفحص	
	5.3	إجراءات الاختبار الثاني	□إتاحة إمكانية الاختبار الثاني وتوجيه المستورد للمختبرات الموجودة في الدولة

6	تدابير متعلقة بالإتاوات و الرسوم المستحقة والغرامات		
	6.1	التدابير العامة المتعلقة بالإتاوات والرسوم المرتبطة بالاستيراد والتصدير	□نشر الرسوم والتكاليف □عدم المطالبة بالرسوم قبل نشرها □م ارجعة الرسوم بصفة دورية
	6.2	التدابير الخاصة المتعلقة بالإتاوات والرسوم المرتبطة بالمعالجة الجمركية	□الحد من الرسوم بحيث تكون قريبة من تكلفة الخدمة
	6.3	التدابير المتعلقة بالغرامات	□فرض الغرامات على المخالفين فقط. □الإبلاغ خطيا
7	الإفراج عن السلع وتخليصها		
	7.1	المعالجة المسبقة قبل الوصول	□معالجة الوثائق بما في ذلك التنسيق الإلكتروني وغيرها من الإجراءات الشكلية الأخرى قبل وصول البضائع المستوردة وذلك من أجل تسريع الإفراج عن البضائع بمجرد وصولها.
	7.2	الدفع الإلكتروني	□توفير الخيار بين وسائل الدفع بما فيها الدفع الإلكتروني إذا كان ذلك ممكنا
	7.3	الفصل بين عمليتي الإفراج والتحديد النهائي للرسوم	□في حالة التأخير الحاصل في عملية التحديد النهائي للرسوم والضرائب على السلع المستوردة المترتبة على طرق التقييم أو تحديد بلد المنشأ، يتم الإفراج عن السلع بعد دفع الجزء المحدد من قبل السلطات مع إمكانية تحصيل ضمان يناسب الجزء المتبقي من المبالغ المستحقة
	7.4	إدارة المخاطر	□اعتماد نظام مناسب لإدارة المخاطر □التركيز على الإرساليات عالية المخاطر □الرقابة الجمركية الج ازفية

	7.5	التدقيق بعد التخليص	□اعتماد نظام تدقيق محاسبي عقب عمليات التخليص الجمركي، حيث يكون التجار ملزمين بموجبه على عرض سجلاتهم لسلطات الجمارك لإظهار الت ازمهم بعمليات الرقابة الجمركية إضافة إلى التحقق من الالتزام بالمتطلبات التشريعية الأخرى
	7.6	وضع ونشر متوسط فترة الإفراج	□وفقا للدارسة التي أجرتها منظمة الجمارك العالمية بشأن الوقت المستغرق في الإفراج الجمركي للسلع والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية: http://www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/time-release-study.aspx
	7.7	المشغلون المعتمدون	□وضع إجراءات إضافية وأكثر ساسة لتيسير التجارة لصالح المشغلين المعتمدين.
	7.8	الشحن السريع	□نظام خاص بالحمولات السريعة ومسا ارت خاصة
	7.9	السلع القابلة للتلف	□نظام خاص للسلع القابلة للتلف يتيح الإفراج في أقل فترة زمنية ممكنة.
8	التنسيق بين وكالات الحدود		□على المستوى الوطني □على صعيد التعاون بين الدول ذات الحدود المشتركة: * توحيد أوقات العمل المراقبة المشتركة * توحيد الإجراءات * الاستخدام المشترك للمكاتب والتجهيزات * مراكز حدودية ذات المنفذ الواحد
9	حركة البضائع تحت رقابة الجمارك قصد الاستيراد		

10	الإجراءات الشكلية المرتبطة بالاستيراد والتصدير والعبور		
	10.1	الإجراءات الشكلية والوثائق	تدليل الإجراءات الشكلية وتقليص عدد المستندات المطلوبة قدر الإمكان وبافي الإجراءات غير الضرورية
		مراجعة الإجراءات	مراجعة الإجراءات الشكلية مباشرة بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ.
	10.2	قبول النسخ	تحدث الاتفاقية على قبول الوثائق أو النسخ الإلكترونية للوثائق المساندة متى كان ذلك مناسباً.
	10.3	استخدام المعايير الدولية	المعايير الدولية كأساس للإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت مثل توصيات الأمم المتحدة (UN/CEFACT)
	10.4	النافذة الواحدة للتخليص الجمركي	نافذة إلكترونية مادية أو على شكل إلكتروني أو مزج بين الشكلين تضم جميع الإدارات والوكالات المعنية لاجتناب تقديم الطلبات والمستندات بشكل متفرق متكرر.
	10.5	الفحص قبل الشحن	حظر الفحص قبل الشحن المتعلق بالتصنيف الجمركي وتقييم السلع لأغراض جمركية وحث الدول على عدم وضع إجراءات فحص جديدة في المجالات الأخرى.
	10.6	استخدام الوسطاء	لا يجب اشتراط الوسطاء في عمليات الاستيراد والتصدير. إخطار المنظمة بالضوابط المتبعة في هذا المجال.
	10.7	إجراءات حدودية مشتركة ومتطلبات وثائق موحدة للتخليص الجمركي والإفراج عن السلع	إجراءات ونماذج موحدة في جميع المكتبات الجمركية والوكالات الحدودية على الصعيد الوطني .
	10.8	اتاحة إمكانية ارجاع البضائع المرفوضة	إمكانية إرجاع السلع المرفوضة خال مدة زمنية محددة في حال عدم ارجاعها في المدة المحددة تقوم السلطات المعنية بما تراه مناسباً
	10.9	ترخيص الدخول المؤقت للسلع	إعفاء جزئي أو كلي من رسوم وضرائب الاستيراد إذا كان الهدف النهائي إعادة تصديرها في أجال معينة و لم يتم إدخال أي تحويل عليها.

11	حرية العبور	□رسوم متناسبة مع الخدمة المقدمة. □الفصل بين العبور والاستيراد . □إجراءات عبور لا تشكل عبئاً غير ضروري □إمكانية المعالجة المسبقة لوثائق العبور . □التعاون بين الدول لتسهيل العبور.
12	التعاون الجمركي	□بهدف تقاسم المعلومات.
23	إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة	□إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة يعهد لها بالتنسيق على المستوى الوطني بين الهيئات والمؤسسات المعنية، وتيسير تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة. □يمكن أن يعهد بهذه المهام لجهاز وطني قائم . □الربط بين مهام اللجنة الوطنية العاملة على الصعيد الوطني مع أعمال لجنة تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية من خال التنسيق مع مندوبي دول المجلس لدى المنظمة في جنيف.

المصدر: دليل تيسير التجارة 2017، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ص 42-46

ومن أجل الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية، يجب على أي عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية ان يبلغ باقي الأعضاء بالجدول الزمني لتنفيذ كل التدابير لتسهيل التجارة وذلك حسب الفئات المبينة أدناه.

الفئة A: الأحكام التي سينفذها العضو عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في غضون سنة واحدة

الفئة B: الأحكام التي يجب على العضو تنفيذها بعد فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

الفئة C: وهي الالتزامات التي تقرر الدولة تنفيذها بعد فترة زمنية وبعد الحصول على المساعدات الفنية والدعم لتأهيل الكفاءات مع إخطار المنظمة بذلك.[1]

وفي هذا الإطار يتم توزيع الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية بين الفئات المشار اليها أعلاه من قبل الجهات المختصة في الدولة العضو وتحديد الفترات الانتقالية المتعلقة بتنفيذها وإخطار منظمة التجارة العالمية بذلك.

وهنا تجدر الإشارة الى الالتزام بإنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة والمنصوص عليها في المادة (23) يندرج ضمن الالتزامات الواجبة التنفيذ مباشرة بعد دخول اتفاقية تيسير التجارة حيز التنفيذ وبالتالي لا يدخل ضمن تصنيف الفئات المشار اليها أعلاه.[2]

وبالإضافة الى مواطن المرونة للدول النامية والدول الأقل نمو سالفة الذكر، هناك مواطن أخرى تتمثل فيما يلي:

- آلية الإنذار المبكر: حيث يمكن للعضو طلب تمديد الفترة الزمنية من لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة إذا واجهته صعوبات في تنفيذ حكم من أحكام الفئتين B وC بحلول تاريخ إخطاره، وسيكون التمديد تلقائيا إذا كان الوقت المطلوب للتمديد 3 سنوات.
- فريق الخبراء: إذا لم يتم منح التمديد المطلوب و لم يكن لدى العضو القدرة على التنفيذ، فإن لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة ستنشئ فريق خبراء لبحث القضية تتوج بتقديم توصية.
- المناقلة بين الفئات: يمكن للأعضاء نقل الأحكام بين الفئتين B وC بشروط محددة وسهلة.
- فترة السماح: أعطت الاتفاقية فترات سماح للدول النامية والأقل نموا، بحيث لا ترفع عليها قضايا أمام هيئة تسوية المنازعات خلال فترة السماح وفقا لكل صنف، ولمدة سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للصنف A بالإضافة الى ست سنوات للصنف B وثماني سنوات بالنسبة للأقل نموا.

[1] مركز التجارة الدولية، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية: دليل أعمال للدول النامية، جنيف، سويسرا، 2013، ص21.

[2] دليل تيسير التجارة 2017، المرجع السابق، ص4

- أفردت الاتفاقية بنودا حول بناء القدرات الذاتية من خلال الدول المانحة سواءا كان ذلك ثنائيا أو من خلال منظمات دولية مع إخطار لجنة تيسير التجارة التابعة للمنظمة.

يوضح الشكل الموالي: إخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام

الشكل رقم (1-2): إخطار البلدان النامية والأقل نموا بجميع فئات الأحكام

Source: WTO, Easing the flow of goods across borders Trade Facilitation, 2014
https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

وبشكل عام ترسي اتفاقية تيسير التجارة العالمية إطارا جديدا غير معهود لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية ويتجلى ذلك فيما يلي:

- لأول مرة تمنح الدول النامية والأقل نموا، الحق في جدولة الالتزامات المستحقة عليها وفقا لمستواها التنموي ومقدرتها على تنفيذ هذه الالتزامات، بالإضافة الى اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية وتأهيلها لرفع قدراتها الذاتية قبل تنفيذ الالتزامات وفقا للمادة 13 من الاتفاقية.

- قد تتلقى البلدان النامية والأقل نموا التي تعاني من صعوبات في الامتثال للمواعيد النهائية للإخطار، تمديدا للمواعيد النهائية للتنفيذ.
- يسمح للبلدان النامية والأقل نموا تبديل الأحكام الخاصة بالفئة، مما يؤدي الى تغيير طبيعة التزامات الإخطار والتنفيذ.
- تعيين خبراء لتقييم وتقديم التوصيات اللازمة للدول التي تعاني صعوبات في التنفيذ رغم تمديد الآجال.
- أصبح التعامل على أساس فردي، أي معاملة كل بلد على حدة، بدلا من منح تدابير المرونة بالتساوي وعلى أساس ارتباط كل بلد بالفئة التي ينتمي لها.
- إن اتفاقية تيسير التجارة تخضع بشكل عام للتسوية الرسمية للنزاعات، غير العديد من الأحكام تعفي التدابير من اللجوء الى تسوية المنازعات في ظروف معينة، فبموجب المادة 18، لا يخضع العضو الذي يطلب المراجعة لتسوية المنازعات للالتزامات الخاضعة للمراجعة لفترات زمنية محددة، والتي تختلف بين البلدان النامية والأقل نموا.

من خلال ما سبق فإن اتفاقية تيسير التجارة تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقل نموا مما يعد خروجا عن الممارسات التقليدية للمنظمة في هذا الشأن.[1]

3. مؤشرات تيسير التجارة:

اختيار المؤشرات المناسبة يعتمد على الاستخدام المراد، حيث يمكن التفريق بين المؤشرات المستخدمة لأغراض قياس الأداء أو لتحليل الوضع، أو تقييم الأداء وقياسه. ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله إضافة إلى تعريف البيانات والمصادر.

إن التعاريف المختلفة لتيسير التجارة، بين تلك التي تقتصر على الاجراءات على مستوى الحدود فقط، وتلك التي تتعدى ذلك لتشمل البنية التحتية الصلبة منها والناعمة التي لها علاقة بتسريع حركة نداول السلع، عكست التباين في عديد المؤشرات التي أنشأت بغرض قياس تيسير التجارة وبما أنه من الصعوبة بمكان مراجعة جميع المؤشرات نظرا لكثرتها وتعقيداتها سنقتصر على تلك التي أدرجت الأدبيات الاقتصادية على استخدامها بشكل متكرر وهي :

[1] يامن فوهمه، يحيى عبد اللاوي، الطيب عبد اللاوي، ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، المرجع السابق، ص51

1.3. مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال:

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدر من قبل مجموعة البنك الدولي منذ عام (2002) وبشكل سنوي على العديد من الأبعاد المهمة للبيئة التنظيمية التي تؤثر على الشركات المحلية، فهو يوفر مؤشرات كمية عن 12 مجالاً من مجالات تنظيم الأعمال وهي: التنظيم لبدء عمل تجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وانفاذ العقود، وتسوية الاعسار، وتوظيف العمال، والتعاقد مع الحكومة، ويتم تلخيص هذه المؤشرات بعد ذلك بمؤشرين اثنين: مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال"، الذي يصنف البلدان وفقا لأدائها النسبي، ومؤشر نتيجة "المسافة إلى الحدود" الذي يشير إلى مدى ابتعاد الاقتصاد في وقت معين وفي المتوسط عن أفضل الممارسات، أي الاقتصاد والأفضل أداء. [1]

2.3. مؤشر أداء الخدمات اللوجستية:

تعرف اللوجستيات بأنها تلك السلسلة من الأنشطة الخدمية كالنقل والتخزين والسمسرة والتسليم السريع والبيانات ذات الصلة وإدارة المعلومات، التي لا مناص منها لتحريك السلع عبر الحدود البلد وداخلها، والغاية المرجوة من وراء هذه الخدمات هو تقليص التكاليف التجارية، وذلك بضمان نقل المنتجات من المنتجين إلى المستهلكين بالسرعة المطلوبة، وأن تصل إلى وجهتها على أحسن حال دونما ضرر أو اتلاف يلحق بها، لذا بات من الضروري التفكير في قياس أداء اللوجستيات لتحديد مواطن الضعف في السلاسل اللوجستية قصد معالجتها، كما أن قياس الأداء مهم جداً في تقييم مدى ملاءمة بيئة الأعمال في البلدان المختلفة وحدود إمكاناتها في سبيل انخراطها في التجارة الدولية.

من هنا يأتي مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي هو مؤشر مركب قام بتصميمه البنك الدولي لمحاولة قياس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية للدول، بهدف مساعدة هذه الدول على تحديد التحديات والفرص التي تعترضها في مجال اللوجستيات التجارية، وتعيين الاجراءات التي ينبغي أن تقوم بتنفيذها قصد تحسين أدائها في هذا المجال، وتقدم البنك الدولي تقريره عن مؤشرات أداء الخدمات اللوجستية مرة كل سنتين. [2]

[1] عقبة عبد اللاوي، خليفة خالدي، "تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)" المعهد العربي للتخطيط، العدد 158، 2022، ص ص12-13.

[2] المرجع نفسه، ص15.

3.3. مؤشر تيسير التجارة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإنشاء مجموعة من المؤشرات تيسير التجارة، تغطي مجموعة كاملة من الاجراءات الحدودية لأكثر من 163 دولة (سنة 2019) تتطابق مؤشرات (TFIS) مع البنود الرئيسية لاتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية مما يتيح ربط هذه المؤشرات بأحكام الاتفاقية سالفة الذكر وهي مرتبة حسب 11 مؤشراً: توافر المعلومات، المشاورات، أحكام مسبقة، إجراءات الاستئناف، الرسوم والمصاريف، متطلبات التوثيق، أتمتة إجراءات الحدود، تبسيط العمليات الحدودية تعاون وكالة الحدود المحلية، التعاون بين الوكالات عبر الحدود، الحوكمة والنزاهة؛ كما تسمح (TFIS) بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق التدابير الواردة في الاتفاقية سالفة الذكر، وتحديد أولويات مجالات العمل وتعبئة المساعدة التقنية وبناء القدرات بطريقة أكثر استهدافا.[1]

4.3. مؤشرات تمكين التجارة العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

ويتكون من إدارة الحدود، كفاءة وشفافية إدارة الحدود، مؤشر الخدمات الجمركية، البنية التحتية للنقل (ويتكون من المؤشرات التالية: كيلو مترات مقاعد شركات الطيران المتاحة، جودة البنية التحتية للنقل الجوي، جودة البنية التحتية للسكك الحديدية، مؤشر ربط الشحن البحري، جودة البنية التحتية للموانئ، مؤشر جودة الطرق، جودة الطرق، البنية التحتية خدمات النقل، مؤشر الأداء اللوجستي الدولي ((سهولة وتكلفة الشحن، الكفاءة اللوجستية، القدرة على التتبع والتعقب، توقيت الشحنات إلى الوجهة))، كفاءة الخدمة البريدية، كفاءة تغيير وسيلة النقل). البنية التحتية توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اشتراكات الهاتف الخلوي والمتنقل، مستخدمي الانترنت، اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض الثابت، اشتراكات النطاق العريض المتنقل، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المعاملات التجارية، استخدام الانترنت للمعاملات التجارية بين المستهلكين، فهرس الخدمات الحكومية عبر الانترنت).[2]

[1] خليفة خالدي، "تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية"، المرجع السابق، ص17.

[2] يامن فوحمة، حمزة بالي، عبد القادر عبيدلي، "تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية – دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020 "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، عدد01، 2022، ص115.

والشكل الموالي يمثل: مؤشر تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي (المؤشرات الفرعية والمرتكزات)

الشكل رقم (1–3): مؤشر تمكين التجارة للمنتدى الاقتصادي العالمي (المؤشرات الفرعية والمرتكزات)

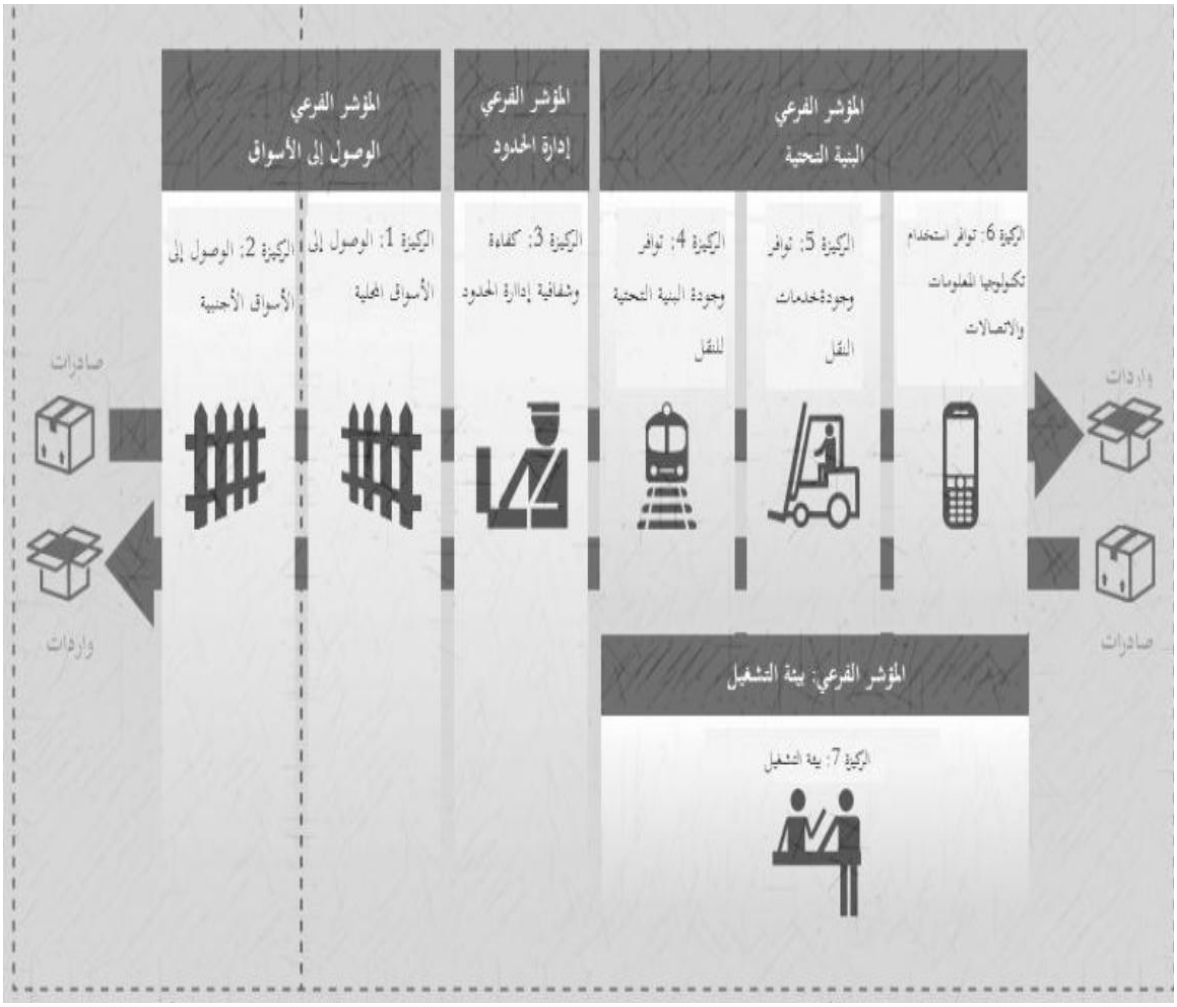

المصدر: خليفة خالدي، " تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص21.

5.3. مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمي من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام (1979) وبشكل سنوي.

يهدف المؤشر إلى قياس القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول التي يغطيها تقرير التنافسية وإجاد تصنيف لها حسب مستوى قدرتها التنافسية، ويستند ترتيب الدول وفقا لمؤشر التنافسية العالمي إلى 103 مؤشر فرعي مجمعة في 12ركيزة أساسية (تقرير التنافسية العالمية 2019) تمثل بمجموعها المرتكزات الأساسية للتنافسية المؤسسات، والبنية التحتية، واعتماد تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة،

والمهارات، وسوق المنتج، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميةالأعمال، والقدرة على الابتكار.[1]

والجدول الموالي يمثل أبرز مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمؤشر التنافسية العالمي.

الجدول رقم (1-2): أبرز مؤشرات تيسير التجارة التابعة لمؤشر التنافسية العالمي

الركيزة	المؤشر	الوصف
بنية تحتية	- جودة شبكة الطرق	- النتيجة على مؤشر جودة الطريق، والذي يقيس متوسط السرعة والاستقامة لمسار القيادة الذي يربط بين أكبر 10 مدن أو أكثر والتي تمثل معاً 15% على الأقل من إجمالي سكان الاقتصاد. يتراوح المقياس من 0 إلى 100 (ممتاز).
	- جودة البنية التحتية للطرق	- الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ماهي جودة (اتساع وحالة) البنية التحتية للطرق؟" {1: رديء للغاية- من بين الأسوأ في العالم؛ 7: جيد للغاية - من بين الأفضل للغاية}
	- كثافة السكك الحديدية	- كيلو مترات من السكك الحديدية لكل ألف كيلو متر مربع من الأرض.
	- كفاءة خدمات القطارات	- الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك، ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر)، خدمات النقل بالقطار؟" {1: غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7: كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم}
	- ربط المطار	- يمثل مؤشر اتصال المطارات IATA، الذي يقيس درجة اندماج بلد ما في شبكة النقل الجوي العالمية.

[1] حليفة خالدي، " تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية "، المرجع السابق، ص21.

	– كفاءة خدمات النقل الجوي	– الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر) خدمات النقل الجوي؟" {1: غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7: كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم}
	– ربط الشحن الجوي	– النتيجة على مؤشر اتصال الشحن البحري، الذي يقيم اتصال الدولة بشبكات الشحن العالمية، يستخدم المؤشر مقياسا مفتوحا مع درجة معيارية تبلغ 100 تقابل الدول الأكثر ارتباطاً في عام 2004 (الصين)
	– كفاءة خدمات الموانئ البحرية	– الرد على سؤال الاستطلاع "في بلدك ما مدى كفاءة (أي التكرار، الالتزام بالمواعيد، السرعة، السعر) خدمات الموانئ البحرية (العبارات والقوارب) (للبلدان غير الساحلية): تقييم الوصول إلى خدمات الموانئ البحرية؟" {1: غير كفء للغاية، من بين الأسوأ في العالم؛ 7: كفء للغاية، من بين الأفضل في العالم}
	– كفاءة تخليص الحدود	– يقيم فعالية وكفاءة عملية التخليص الجمركي وغيرها من وكالات مراقبة الحدود في الشركاء التجاريين الثمانية الرئيسين لكل بلد، يتراوح المقياس من 1 (الأسوأ) إلى 5 (الأفضل).

المصدر: خليفة خالدي، " تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص ص21-22.

ثانيا. عدالة توزيع الدخل:

1. مفهوم وتعريف عدالة توزيع الدخل:

التوزيع في أبسط صوره في الاقتصاد الرأسمالي هو توزيع ناتج أي مشروع في صورة نقود أو أثمان بين عناصر الانتاج، التي أسهمت في انتاجه وهي: الأجور للعمال – الفائدة لرأس المال – الإيجار للأرض التي قام عليها المشروع ويسمى الريع المنظم الذي يقوم بعمليات التنظيم ويتحمل مسؤوليات صاحب العمل وله نصيب في الربح، وعلى ذلك فالقيمة الكلية للسلع الاقتصادية التي ينتجها المجتمع في فترة ما توزع على بعض أفراد هذا

المجتمع كدخول للذين يملكون عناصر الانتاج أو يشرفون عليها، ويتم هذا التوزيع إما بشكل شخصي بحت أو توزيع الدخل على عناصر الإنتاج توزيعا وظائفيا.[1]

أما بالنسبة للتعريف، يعرف البعض التوزيع بأنه: توزيع الدخل القومي والثورة على قوى الانتاج في المجتمع، ويعرف البعض الآخر بأنه: تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته، لكن التعريف الأول، لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك يمكن أن نعرف التوزيع تعريفا أكثر دقة وشمولا، بأنه: الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.[2]

تعريف آخر لتوزيع الدخل: "توزيع الدخل هو الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل القومي بين مختلف الشرائح التي تستحق حصة منه على هيئة أجور وأرباح وفوائد وريع، نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية".[3]

هذا بالنسبة لتعريف توزيع الدخل، أما بالنسبة إلى تعريف عدالة توزيع الدخل: "هو توزيع الدخل بطريقة تضمن العدالة وتتيح للجميع نفس الفرص".

لا يعني التوزيع العادل للدخل توزيع الدخل بالتساوي، هذا يعني فقط أن الدخل يتم توزيعه بطريقة عادلة.[4]

2. طرق توزيع الدخل:

يُعدّ توزيع الدّخل من المفاهيم المهمة في الفكر الاقتصاديّ؛ بسبب ارتباطه بشكلٍ مباشر مع المشكلة الاقتصاديّة، وشهد توزيع الدّخل اختلافاً بين المجتمعات؛ بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصاديّة، وفيما يأتي أهمّ طُرق التوزيع:

1.2. التوزيع الشخصي: التوزيع الشخصي يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها بمصدر هذا الدخل: ما إذا كان أجراً أو ريعاً أو ربحاً.[5]

---

[1] عبد السميع المصري، "عدالة توزيع الثروة في الإسلام"، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، 1986، ص110.

[2] أيمن مصطفى حسين الدباغ، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الاسلامي، (دراسة مقارنة)"، رسالة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الأردن، 2003، ص19.

[3] فارس كريم بريهمي، حسن خلف راضي، "قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 54، 2018، ص176.

[4] Office for national statistics, Housenold ncone, neuzlitg, UK: financial gear ending, 2020-2021.

[5] عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص ص 94-95.

إن دخل الفرد يعتمد في قسط كبير منه، على نوع عوامل الانتاج التي يمتلكها، ويمتلك كل شخص عمله الخاص الذي قد يكون ذا قيمة كبيرة أو قليلة، وهذا يعتمد على إمكانات الشخص وتدريبه، وتملك أسر كثيرة منازلها وسياراتها، ولكن ملكية الأصول المالية المنتجة للدخل مثل الأسهم والسندات هي أكثر تركيزاً.[1]

التوزيع الشخصي يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الافراد أو القطاع العائلي واجمالي الدخل الذي يحصلون عليه.[2]

ويقوم الاحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الافراد ترتيبا تصاعديا على حساب دخولهم الشخصية، ويقومون أيضا بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة حيث أن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة، أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة، طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الاجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية.[3]

2.2. التوزيع الوظيفي: التوزيع الوظيفي فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية إنما بعوامل الانتاج، وهي العمل، رأس المال والأرض والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الانتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الاسعار النسبية لعوامل الانتاج.[4]

فالتوزيع هو توزيع المنافع المتحققة من الانتاج المشترك بين عوامل الانتاج، لذلك تهتم نظرية التوزيع الوظيفي بعناصر الانتاج وحصصها من دون الاهتمام بتفاعل تلك العناصر مع بعضها البعض، تتطلب دراسة نظرية التوزيع الوظيفي، معرفة طبيعة الطلب على عناصر الانتاج، وكذا طبيعة عرض خدماتها، إذ أن السؤال الأكثر أهمية هنا هو من يقرر عائد مختلف عناصر الانتاج في سوق سواء كان تنافسيا أو احتكاريا، باعتبار أن مداخيلها ما هي إلا أسعار التوازن في السوق نتيجة تلاقي عرضها مع الطلب عليها.[5]

فالتوزيع الوظيفي فهو يحاول أن يشرح أو يفسر تقسيم الدخل القومي الاجمالي من كل عوامل الانتاج (العمل، رأس المال، التنظيم، الطبيعة)، بدلاً من النظر إلى الأفراد كوحدات منفصلة[6]

---

[1] بول أ. ساموبلسون، ويليام د. نورد هاوس، "الاقتصاد" ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص238.

[2] ميشل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006، ص200.

[3] رنان مختار، إبراهيم عبد الحفيظي، "معادلة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الازمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، 2013، ص307.

[4] يونس علي أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 83، 2010، ص283.

[5] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص90.

[6] ميشل تودارو، المرجع السابق، ص209.

3.2. الحصص التوزيعية: الحصص التوزيعية، فهو يبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الانتاج من الدخل القومي، وفي العديد من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين التوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية، وذلك للصلة الوثيقة بينهما.[1]

3. مؤشرات قياس عدالة توزيع الدخل:

إنّ المقاييس الأساسية في قياس التوزيع، هي المقياس المتعلق بالفرد، أو فئة معينة من الناس، ونظرًا لمحدودية قدرة هذه المؤشرات على إعطاء صورة حقيقية عن واقع توزيع الدخل، ظهرت مؤشرات أخرى أكثر دلالة، ونظرًا لهيمنتها ارتبطت تسميتها بمقياس العدالة في توزيع الدخل، إلاّ أنّ الكثير من المراجع لا يفرق بين النوعين.

1.3. مقياس توزيع الدخل:

لعلّ من أهم مقاييس توزيع الدخل المتعارف عليها والمستعملة بكثرة من قبل الهيئات الدولية نجد:

1.1.3. الطريقة التقليدية:

- **نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني:**

وهو مقياس يهدف إلى معرفة ما هو نصيب الفرد من المجتمع من الناتج الإجمالي الوطني، ويمكن الوصول إليه من خلال قسمة قيمة الناتج الوطني الإجمالي في فترة معينة على عدد السكان في نفس الفترة.

$$P_{GNP} = \frac{GNP}{Population}$$

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

وهو مقياس يهدف إلى معرفة ما هو نصيب الفرد داخل المجتمع من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الوصول إلى هذا المقياس من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فترة معينة على عدد السكان في نفس الفترة.

$$P_{GDP} = \frac{GDP}{Population}$$

ويعد المقياس الثاني أكثر دقة في التعبير عن النشاط الإنتاج في الدولة، من هنا فهو يستخدم من قبل منظمات الأمم المتحدة كمعيار للنشاط الاقتصادي.[2]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، المرجع السابق، ص95.

[2] رنان مختار، تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة 1981-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017، ص ص 72-73.

2.1.3. طريقة أطلس للبنك الدولي:

يستخدم البنك الدولي عامل التحويل أطلس، والغرض من استخدامه هو الحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف عند القيام بالمقارنة، ويمكن تحديد قيمة عنصر أطلس من المعادلة التالية:

$$e_t^* = \frac{1}{3}\left[e_{t-1}\left[\frac{P_t}{P_{t-2}} / \frac{P_t^{S\$}}{P_{t-2}^{S\$}}\right] + e_{t-1}\left[\frac{P_t}{P_{t-1}} / \frac{P_t^{S\$}}{P_{t-1}^{S\$}}\right] + e_t\right]$$

بعد تحديد قيمة أطلس يمكن حساب GNPP من خلال المعالة التالية:

$$y_t^{\$} = (y_t/n_t)/e_t^*$$

حيث:

e^*_t أطلس عنصر التحويل للسنة t

et متوسط السنوي لسعر الصرف للسنة t

P_t معامل انكماش GDP للسنة t

$P_t^{S\$}$ معامل انكماش SDR بالمقارنة بالدولار الأمريكي

$y_t^{\$}$ متوسط دخل الفرد بالنسبة للدخل الوطني الإجمالي للسنة t

y_t إجمالي الدخل الوطني الحالي مقدر بالعملة المحلية للسنة t

n_t السكان في منتصف السنة t

2.3. مقياس التفاوت في توزيع الدخل:

ظهرت عدة مقاييس تساعد الباحثين في إعطاء حكم صادق أو قريب إلى الواقع عن وضعية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويمكن ذكر أهم هذه المقاييس:

1.2.3. مقياس حصة الدخل:

ويتم في هذا المقياس تقسيم السكان إلى شرائح ثابتة في العادة 10% أو 20% ويقابلها الحصة التي تحصل عليها كل شريحة من الدخل ويبدأ من الأغنى إلى الأفقر، وكلما كانت حصة أغنى 10% أو 20% من السكان أكثر من 10% أو 20% على التوالي من الدخل دل ذلك على تفاوت كبير في توزيع الدخل وبالعكس بالنسبة لـــ: أفقر 10% أو 20% من السكان.

2.2.3. نسبة القمة/القاع (Top/Bottom Ratio):

يعتبر من أبسط المقاييس لقياس التفاوت في توزيع الدخل ويعتمد على حصة الدخل التي يحصل عليها 10% أو 20% من السكان، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الأعلى دخلاً على الأدنى دخلاً أو مثلما هو مبين في العلاقة التالية:

$$TBR = \frac{20\%\ top}{20\%bottom}$$

وكلما زاد معدل TBR زاد التفاوت في توزيع الدخل.[1]

3.2.3. قياس التباين في التوزيع:

يمكن تعريف التباين في توزيع الدخل على أنّه تمثيل أو تصوير رقمي عددي للفروقات بين دخول الأفراد في مجتمع معين، واستخدام كلمة "عددي" يعني أن جميع الخصائص المختلفة للتباين قد تم اختصارها في رقم واحد، ويمكن تقديمها كما يلي:

- **المدى (R):**

وهو أبسط المقاييس، حيث تتراوح قيمته بين الصفر (عندما يحصل كل فرد على متوسط الإنفاق) وn (عندما يحصل فرد واحد على كل الإنفاق)، ويكتب على الشكل التالي:

$$R = \frac{\text{Max Yi} - \text{Min Yi}}{\mu}$$

حيث: μ متوسط الدخل أو الإنفاق؛[2]

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^{n} Yi}{n}$$

Yi دخل أو إنفاق الفرد (i)، في مجتمع مكون من n فرد.

- **التباين (The Variance) ومعامل الاختلاف (The Coefficient of Variance)**

إنّ المقياس الشائع الاستخدام في إحصاءات تشتت توزيع الدخل هو التباين كالآتي: [3]

$$V = \frac{\sum_{i=1}^{n}(\mu - Yi)^2}{n}$$

[1] رنان مختار، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[2] كبداني سيدي أحمد، المرجع السابق، ص 188.

[3] S. Jenkins, « The Measurement of income inequality », in: Lars Osberg, ed., Economic Inequality and Poverty: International Perspectives, M.E. Sharpe, Inc., Armonk, NY, 1991, p 14.

ومن بين مزايا هذا المؤشر هو حساسيته اتجاه تحويل الدخل أو الإنفاق من شخص أفقر إلى شخص أغنى، ومع ذلك، فإن التباين يعتمد على مستوى متوسط الدخل، وقد يظهر أحد التوزيعات تباينًا نسبيًّا أكبر بكثير من التوزيع الآخر، لكن رغم ذلك قد يظهر تباينًا أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواها في التوزيع الآخر.

والقياس الذي ليس له هذا النقص ويركز على التباين النسبي هو معامل الاختلاف الذي هو ببساطة الجذر التربيعي للتباين مقسومًا على مستوى متوسط الدخل ويكتب على الشكل التالي: [1]

$$C = \frac{\sqrt{V}}{\mu}$$

- **منحنى لورنز (Lorenz Curve):**

يعتبر منحنى لورنز إحدى أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيًا. ويعرف بأنّه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل وهي التي تشكل المحور العمودي، والنسبة التراكمية للوحدات مستلمة الدخل، وهي التي تمثل المحور الأفقي، ويمثل وتر المربع الناتج خط المساواة التامة، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع دل ذلك على ارتفاع درجة المساواة والعكس صحيح.[2] والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1–4): منحنى لورنز

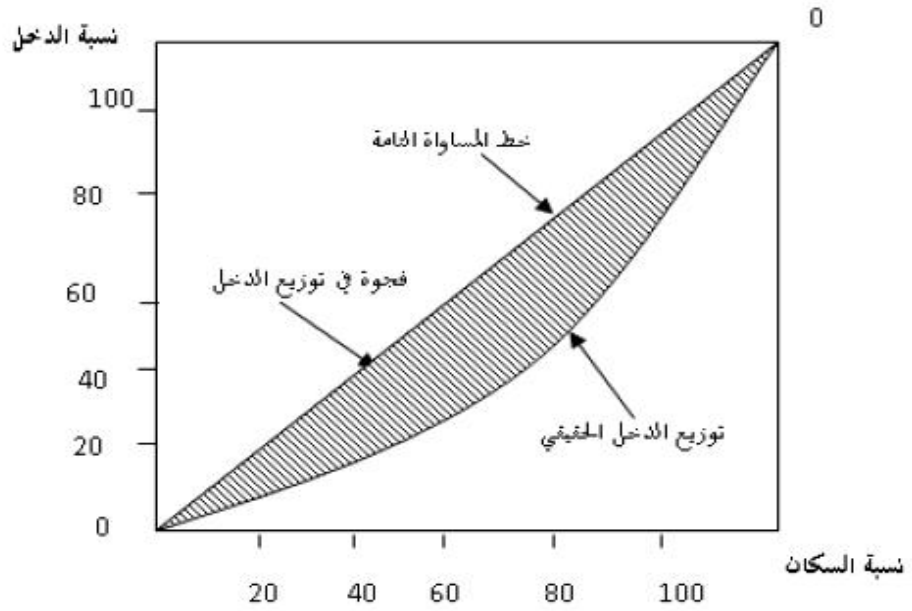

المصدر: كريمة كريم، جودت عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2012، ص 207.

[1] Sen Amartya, " On Economic Inequality ", published by Oxford University Press Inc., NY., first edition, 1973, annexe by amartya Sen and James Foster, 1997, p 27.

[2] محمد محمد الماحي، تخطيط وتمويل التنمية: المناهج–النماذج بالتطبيق–، بستان المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 221.

- **معامل جيني (Gini Coefficient):**

أقترح هذا المعامل من قبل الإحصائي C. Gini سنة 1912 والذي يقيس شكل منحني لورنز جبريًا، ويمثل مقياسًا كليًا للتفاوت ويحتسب من خلال قسمة المساحة المحصورة بين خط التوزيع المتساوي ومنحني لورنز على المساحة الكلية للمثلث الذي يقع فيه المنحني أو المساحة الكلية تحت خط التوزيع المتساوي. تقع قيمة معامل جيني بين حدين، يمثل حده الأدنى ويساوي صفرًا، حالة مساواة تامة، أي انطباق منحني لورنز على خط التوزيع المتساوي وبالتالي عدم وجود تفاوت في توزيع الدخول، بينما يمثل حده الأعلى ويساوي الواحد الصحيح، تفاوت تام في توزيع الدخول.

لذلك يمكن القول بأنّه كلما ازدادت قيمة معامل جيني كان التفاوت أكبر والعكس صحيح أيضًا، وتوجد عدة طرق رياضية لحساب معامل جيني ومنها: [1]

$$Gin. = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(S_i + S_{i-1})Wi$$

حيث أن:

S_i: المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة i.

S_{i-1}: المتجمع الصاعد للنسب المئوية للفئة السابقة لفئة i.

W_i: النسب المئوية لعدد الأفراد في الفئة i.

n: عدد الفئات.

- **معامل كوزنتس (Kuznets Coefficient):**

طور كوزنتس عام 1956 مؤشر بسيط لقياس التفاوت في توزيع الدخل وهو حصة العشرين بالمائة أو الأربعين بالمائة الأفقر إلى العشرة بالمائة الأغنى، بشكل آخر حصة س% الأفقر مقارنة بحصة ص% الأغنى ولأنّه يقوم على تصنيف العائلات والأفراد في فئات داخلية متساوية، فإنّه يعد محايد تجاه وحدات القياس غير أنّه يهمل وضع التوزيع عند الطبقات الوسطى وتتراوح قيمة معامل كوزنتس بين صفر في حالة العدالة المطلقة وواحد صحيح في حالة الحد الأقصى من حالة عدم المساواة.[2]

[1] محسن إبراهيم أحمد، قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية لسنة 2012، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 2016/1، ص ص 418-419.

[2] إيمان محمد إبراهيم، أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2018، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد الأول، 2021، ص500.

- **مؤشر ثيل (Theil Index)**:

ينتمي إلى عائلة مقاييس انتروبي، ويتميز بخصائص تجميعية، أي أنّه فعال في تقدير مساهمة المجموعات الفرعية الطبقية والمناطقية في مؤشر عدم المساواة العام. لكنه وبالمقابل صعب الاحتساب ولا يتمتع بالجاذبية نفسها التي يحظى بها مؤشر جيني. حسابيًا، يأخذ مؤشر ثيل الشكل الآتي:

$$T=\sum_{p=1}^{n}\{(\frac{1}{n})(\frac{y_p}{\mu_y})in(\frac{y_p}{\mu_y})\}$$

μ_y متوسط الدخل، y_p دخل الفرد p، n عدد الأفراد.[1]

وتظهر قابلية مؤشر ثيل للتفكيك إذا ما صنفت المعطيات ضمن مجموعات فرعية، فيساوي مؤشر عدم المساواة حينها حاصل جمع مؤشري التباين داخل المجموعات والتباين فيما بينها:

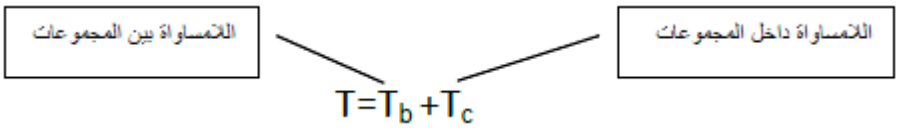

ويحتسب T_c الشكل الآتي:

$$T_c=\sum_{i=1}^{n}\{(\frac{p_i}{p})(\frac{y_i}{\mu_y})in(\frac{y_i}{\mu_y})\}$$

حيث: p_i عدد أفراد المجموعة i، p: عدد السكان.

- **مقياس سيمسون (Simpson Index)**:

يمكن حساب معامل سيمسون من خلال المعادلة التالية:

$$D = 1 - \sum_{i=1}^{k} P_i^2$$

حيث أن:

D: معامل سيمسون.

P_i: دخل المجموعة (i) في سنة معينة.

[1] Stephan Mussard, Francois Seyte and Michel Terraza (2003); "Decomposition of Gini and The Generalized Entropy Inequality Measurement"; Economic Bulletin; Volume 4, 2003, pp1-6.

يلاحظ أن معامل سيمسون محصور بين الصفر والواحد، فكلما اتجه نحو الصفر دل ذلك على الاتجاه إلى المساواة في توزيع الدخل، وله شكل آخر يسمى مقياس عدم التشابه (Simpson inde of dissimilarity)، ويحسب هذا المقياس بالمعادلة التالية:

$$D_s = \frac{\sum_{i=1}^{k} \left| P_i - \frac{1}{k} \right|}{2}$$

حيث أن:

Ds: معامل سميسون لعدم التشابه.

Pi: دخل مجموعة الأفراد (i) في سنة معينة.

K: عدد الفئات.

ويكون الفرق بين Pi و $\frac{1}{k}$ موجب بمعنى أن نتجاهل الإشارة عند الطرح.[1]

- **مؤشر أتكنسون (Atkinson):**

على خلاف المؤشرات سابقة الذكر، التي تعتمد على الصيغ الإحصائية، وضع Atkinson مؤشرًا لقياس التفاوت بالاستناد على نظرية الرفاه الاجتماعي، وهو يعتمد على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل، والذي يعَرَّف بأنّه الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد. وصيغة هذا المؤشر هي:

$$A = 1 - \frac{Y_e}{\mu}$$

حيث: μ هي متوسط الدخل أو الإنفاق وY_e هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، أمّا a فهي متوسط المنفعة العددية للدخل، وحيث: [2]

$$Ye = \left[\frac{1}{n} \sum_{i=1}^{n} \left(\frac{Y_i}{\mu} \right)^{1-a} \right]^{\frac{1}{1-a}} = \left[\sum_{i=1}^{n} (Y_i)^{1-a} F_i \right]^{\frac{1}{1-a}}$$

[1] رنان مختار، المرجع السابق، ص ص 79-80.

[2] كبداني سيدي أحمد، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص 60.

ثالثا. العلاقة بين تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل:

1. العلاقة بين ربط الشحن البحري وتوزيع الدخل:

يلعب النقل البحري دورًا مهيمنًا في الاقتصاد العالمي حيث سيتم شحن ما يقرب من 85٪ من البضائع المنقولة في مرحلة ما عبر السفن (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2019) وبالتالي ترتبط الصناعة البحرية ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي. حيث أن النقل البحري يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالنمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على حد سواء.[1]

ويعبر مؤشر ربط الشحن البحري عن مدى جودة شبكات الشحن البحري العالمية، وقد تم حسابها من قبل الأمم المتحدة استنادا الى خمسة مكونات لقطاع الشحن وهي: عدد السفن، وسعة الحاويات، والسعة القصوى للسفينة، وعدد الخدمات البحرية مثل التأمين، وعدد الشركات التي تقوم بتشغيل سفن الحاويات في الموانئ وتنمو التجارة البحرية العالمية بشكل متواصل، حيث قدر نموها سنة 2016 بـــ 10.3 مليار طن مما يعكس إضافة أكثر من 260 مليون طن من البضائع مقارنة بسنة 2015، وقد بلغ نمو القطاع منذ سنة 1974 والى سنة 2014 بمعدل 3%.

في حين بلغت نسبة نمو التجارة البحرية في عام 2022 الى 1.4 %.

ويؤثر هذا في النهاية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد.[2]

2. العلاقة بين البنية التحتية وتوزيع الدخل:

البنية التحتية الأفضل، كمًا ونوعاً تعمل على تحسين توزيع الدخل، تشير هذه النتيجة إلى الدور المؤكد للبنية التحتية في تعزيز الانتاجية والنمو، إن تطوير البنية التحتية يمكن أن يكون له آثار مزدوجة على الحد من الفقر والنمو الشامل.[3]

لتطوير البنية التحتية تأثير إيجابي على الدخل ورفاهية الفقراء بالإضافة إلى تأثيره على متوسط الدخل، تم تأكيد هذه الفرضية تجريبيا في دراسة لوبيز (2003) تساعد البنية التحتية الأفراد الأكثر فقراً، والمناطق

[1] Nektarios A. Michail, Konstantinos D. Melas, Dimitris Batzilis, "Container shipping trade and real GDP growth: A panel vector autoregressive approach, " Economics Bulletin, Volume 41, issue 02 ,2021, p2.

[2] علي حيطوم، الحاج دعمي، علي حبيش، "دراسة تحليلية لمساهمة قطاع النقل البحري في تنمية الاقتصاد الوطني والأقاليم الساحلية–دراسة حالة المملكة المتحدة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2020، ص150.

[3] Dulani Seneviratne, yansun, Infrastructure and Income distribution in ASEA N-5: what are the links?, Imf working paper Asia and Pacific department, 2013, p 13.

المختلفة على الارتباط بالأنشطة الاقتصادية الأساسية مما تتيح لهم الوصول إلى فرص إنتاجية إضافية، وبالمثل فإن تطوير البنية التحتية في المناطق الفقيرة يقلل تكاليف الإنتاج.

إن تحسين الوصول إلى الطرق والصرف الصحي كان عاملاً محدداً رئيسيا لتقارب الدخل بالنسبة لأفقر الفئات، كذلك يمكن أن يؤدي الوصول إلى البنية التحتية إلى زيادة أصول الفقراء، وتبين الدراسات أن التغيرات في السياسات التي تعزز توافر وجود خدمات البنية التحتية للفقراء في البلدان النامية قد أدت إلى تأثير إيجابي كبير على صحتهم وتعليمهم وبالتالي على دخلهم ورفاههم أيضا.

فيما يتعلق بالتعليم، يساعد نظام النقل الأفضل وشبكة الطرق الأكثر أماناً في زيادة الحضور إلى المدارس، كذلك تتيح الكهرباء أيضا مزيدا من الوقت للدراسة واستخدام أجهزة الكمبيوتر.

أما فيما يتعلق بالصحة، يلعب الصول إلى المياه والصرف الصحي دوراً رئيسيا، أشارت العديد من الدراسات أن الوصول إلى المياه النظيفة بشكل كبير يقلل من وفيات الأطفال، وأن زيادة بنسبة 10% في مؤشر المياه والصرف الصحي تؤدي إلى إنخفاض وفيات الأطفال والرضع بنسبة 54% ووفيات الأمهات بنسبة 8% وبالتالي فإن تحسين البنية التحتية هنا قد ينقذ 9 أطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)، وما يقارب من 100 أم (لكل 100.000 ولادة حية).[1]

يحفز الاستثمار في البنى التحتية النشاط الاقتصادي ويزيد من إنتاجية المدخلات الخاصة ويحسن الأداء الاقتصادي ويؤدي بشكل كامل إلى تنمية اقتصادية مستدامة، وتوزيع أفضل للدخل لذلك يمكن اعتبار الاستثمار في البنى التحتية المختلفة سياسة إقليمية قوية للقضاء على التفاوتات الإقليمية.[2]

3. العلاقة بين إدارة الحدود وتوزيع الدخل:

- **على مستوى المنظمة العالمية للجمارك:**

ان لمنظمة الجمارك العالمية دور في التعامل مع الحكومات، وتهدف بصورة أساسية الى الوقوف على المشاكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم، والتي تقف عائقا أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك، وتلعب منظمة الجمارك العالمية دور القائد من خلال تقديم التوجيه والدعم لإدارات الجمارك بغرض تأمين وتسهيل التجارة المشروعة، لضمان تحصيل الإيرادات، وحماية المجتمع وبناء القدرات.

[1] César Calderon, Luis servén: The effects of infrastructure development on growth and income distribution, Banco central de chile documentos de trabajo central bank of chile working Papers, N: 270, 2004, PP 4-5.

[2] Mehdi Zolfaghari, Mahbobe Kabiri, Hamideh Saadatmanesh, Impact of socio – economic infrastructure investments on income inequality in lran, Journal of Policy Modeling, Volume 42 lssue 5, 2020.

إن أهمية النشاط الجمركي على مستوى العالمي نتج عنه زيادة تدفق السلع بين الدول حيث يبين الجدول أدناه عدد التصاريح الناتجة عن الصفقات التجارية، كما يوضح كذلك دور التكنولوجيا الحديثة في معالجة الملفات الجمركية، بالإضافة الى نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في ميزانية الدولة، ولمزيد من المعلومات نوضحها في الجدول الموالي: [1]

الجدول رقم (1-3): النشاط الجمركي على المستوى العالمي لسنة 2016

		جنوب وشمال أمريكا والكاريبي	غرب ووسط افريقيا	غرب وجنوب افريقيا	شمال افريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط	أوروبا	الشرق الأقصى جنوب شرق آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي
عدد التصريحات الجمركية (مليون)	و	68.5	12	7.4	6.1	171.7	92
	ص	26.2	0.1	7.3	1.7	97.2	115.7
نسبة التصريحات الإلكترونية (%)	و	85.2	85.2	92.7	10	85.9	91.6
	ص	87.3	89.6	95.8	100	91.9	93.6
مساهمة الجمارك في الإيرادات الضريبية(%)		27.2	40.3	37.1	44.4	25.8	27.4

المصدر: د. حليس عبد القادر، المرجع السابق، ص32 **و**: واردات / **ص**: صادرات

إن إعداد مخطط استراتيجي آمن لمنظمة الجمارك العالمية يتم من خلال عمليات متعددة المراحل تشمل المشاورات مع الأعضاء والأقاليم وجميع هيئات إدارة منظمة الجمارك العالمية تضمن دراسة للبيئة الملائمة للجمارك العالمية والقضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وكذا الإدارات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالجمارك [2]

والغرض من ذلك هو إبقاء أعضاء منظمة الجمارك العالمية وأصحاب المصلحة المعنيين على علم بالقضايا الجمركية ذات الصلة وكذا توفير المعلومات الأساسية لتطوير الخطة الاستراتيجية للمنظمة العالمية للجمارك، حيث توجد جملة من الأهداف لمنظمة الجمارك يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- تعزيز أمن وتسهيل التجارة الدولية
- تعزيز تحصيل الإيرادات بشكل عادل
- حماية المجتمع، وتعزيز القدرات

[1] د. عبد القادر حليس، "دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية برنامج MERCATOR".مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد07، العدد 02، 2017، ص31.

[2] د. عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص32

- تعزيز تبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة
- تعزيز أداء الجمارك.

ويتمثل هدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي في تحسين الرقابة على تدفقات التجارة وانفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات الجمركية مثل بيانات تصريح التصدير والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والتقييم، وكل هذه البيانات باتت عنصرا أساسيا في اتفاقيا التجارة الدولية.

إن الدعم المستقبلي لتنفيذ تسهيلات التجارة في اطار برنامج: Mercator الذي يعتبر جزء من برنامج كبير يعنى بقضايا الإصلاح والعصرنة الجمركية وتطوير الأدوات والممارسات للتنفيذ، بما في ذلك منصات التعليم الإلكتروني (e-learning) ، وزيادة عدد الخبراء في القضايا المتعلقة باتفاقيات تسهيل التجارة، وتعزيز الشركات القائمة مع المنظمات الدولية الأخرى، والسعي لخلق بيئة أعمال آمنة للتنمية الاقتصادية عادلة ومستدامة وذلك من خلال موائمة الإجراءات الجمركية ومعالجة الفساد وتعزيز النزاهة وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود والنقل والأفراد بشكل عام، مثل هذه البيئة تساعد وتحفز التجارة الدولية على خلق فرص العمل والاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي يعود على الحكومات وشركائها الاجتماعيين على حد سواء.

- **مؤشر التجارة عبر الحدود:**

من أجل تجسيد اتفاقيات التجارة الدولية وضعت فرضيات ومؤشرات ثلاثة أساسية وهي:

أ. الوقت: ويقاس الوقت بالساعات، أي الوقت المستغرق للإفراج الجمركي عن السلع سواء للاستيراد أو التصدير وتتم عمليات التخليص الجمركي والرقابة الفنية وأعمال المناولة في الميناء ومحطة البضائع والنقل الداخلي وأعمال المناولة.

ب. التكلفة: يتم استبعاد تكاليف التأمين والمدفوعات غير الرسمية التي لا يؤخذ مقابلها إيصالات من التكاليف المسجلة. وتثبت التكاليف بالدولار الأمريكي. ويُطلب من الأطراف والجهات المساهمة والمشاركة في تحويل العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي بناءً على سعر الصرف السائد في اليوم الذي أجيب فيه عن الاستبيان. والأطراف والجهات المساهمة والمشاركة باعتبارهم خبراء من القطاع الخاص في لوجستيات التجارة الدولية وتتم إحاطتهم بأسعار صرف العملات الأجنبية وحركتها.

ج. الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية: يتضمن ذلك الوقت والتكلفة المرتبطين بالامتثال للشروط والمتطلبات المستندية لدى جميع الهيئات والجهات الحكومية في اقتصاد المنشأ، وأي اقتصادات يتم العبور من

خلالها. ويتمثل الهدف من وراء ذلك قياس إجمالي عبء إعداد مجموعة من المستندات التي تساعد على إنجاز معاملة التجارة الدولية لمنتج

ويتضمن وقت وتكاليف الامتثال للمتطلبات والاشتراطات المستندية الوقت والتكلفة اللازمين للحصول على المستندات (مثل الوقت المستغرق للحصول على شهادة مطابقة أو شهادة منشأ)؛ وإعداد المستندات (مثل الوقت المستغرق في جمع المعلومات لاستكمال الإقرار الجمركي أو شهادة المنشأ)؛ وإنجاز المستندات (مثل الوقت المستغرق في انتظار السلطة المختصة لإصدار شهادة صحية نباتية)، وتقديم المستندات (مثل الوقت المستغرق في عرض الإقرار الجمركي على شرطة الطرق أو إظهار إيصال الموانئ لسلطات الموانئ) و تسليم المستندات (مثل الوقت المستغرق في تقديم الإقرار الجمركي للجمارك باليد أو إلكترونيًا).

والجدول الموالي يوضح مؤشرات التجارة عبر الحدود.

الجدول رقم (1-4):مؤشرات التجارة عبر الحدود.

(عدد) المستندات المطلوبة للتصدير والاستيراد
مستندات البنك
مستندات التخليص الجمركي
مستندات الميناء ومحطة مناولة الحاويات
مستندات النقل
الوقت اللازم للاستيراد والتصدير
الحصول على جميع المستندات
النقل والمناولة الداخلية
التخليص والتفتيش الجمركي
المناولة في الميناء ومحطة الحاويات
لا تشتمل على فترة النقل البحري
التكلفة اللازمة للتصدير والاستيراد (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
جميع المستندات
النقل والمناولة الداخلية
التخليص والتفتيش الجمركي
المناولة في الميناء ومحطة الحاويات
التكاليف الرسمية فقط، دون رشاوي

المصدر: الموقع الإلكتروني لمزاولة الأعمال التجارية 1 - https: //tfig.unece.org/AR/contents/doing-business.htm

4. العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوزيع الدخل:

تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بمثابة العمود الفقري لنمو التكنولوجيا وتطور الأمة. تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة مهمة لبلد ما لاكتساب الميزة التنافسية في تنمية الدولة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفيدة لتمكين الشركة من زيادة الإنتاجية والأرباح وتسهل زيادة دخل الفرد والأسرة ومع ذلك، فإن نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يخفف من عدم المساواة في الدخل بسبب مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي الذي يقدم العديد من الأساليب لمكافحة الفقر.

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة لتعزيز النمو في أي بلد، وقد تم التركيز عليها في مختلف سياسات الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تُعزى أهمية التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى عدة عوامل متقاربة مثل تطوير استخدام الإنترنت كوسيلة نشر المعلومات ومن خلالها يتم تمكين الاتصال والتوصيل.

إن قدرة العمال بسبب التغييرات في التكنولوجيا الجديدة وكذلك تأثير ابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عدم المساواة في الدخل ستؤثر بشكل كبير على النمو في البلاد. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزز النمو الاقتصادي. نتيجة لذلك، سينخفض معدل الفقر في البلاد.

هناك تردد ينشأ من العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعدم المساواة في الدخل.

يلعب تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا مهمًا في خلق المزيد من فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي للبلد والعمل كمساهم رئيسي في التخفيف من حدة الفقر.[1]

تزيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إنتاجية العمال، مما يسمح للعمال بخلق المزيد من القيمة، لنفترض على سبيل المثال، أنه قبل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينتج العامل قيمة 10 / شهر ويتلقى أجرًا قدره 5 من صاحب العمل. إذا استخدم العامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء قيمة 20 في نفس الوقت، فقد يحصل صاحب العمل على أجر أعلى من 5. ونتيجة لذلك، سيحصل العامل على دخل أعلى من ذي قبل.

[1] Amy Huong Yong Jing, Rossazana Ab-Rahim & Farhana Ismail; "Information and Communication Technology (ICT) and Income Inequality in ASEAN-5 Countries"; International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences; Volume 9, Issue 9, 2019, pp 360-361.

فرضية لاغية: كلما ارتفع مستوى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان التفاوت في الدخل أفضل.

يمكن أيضًا النظر في التأثير السلبي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عدم المساواة في الدخل بعدة طرق. بادئ ذي بدء، يمكن للشركات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحل محل العمالة وتقليل تكاليف العمالة والإدارة. في النهاية، تكتسب الشركات الفرصة للفوز بالفائزين عن طريق استبدال العمالة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقوة رأس المال المتراكمة، ويمكن للعمال الحصول على إنتاجية أعلى بمساعدة التكنولوجيا، ولكن في العديد من المجالات، يمكن أن يتقلص سوق العمل لأن الأنظمة أو الآلات تحل محل العمالة. بمعنى آخر، يمكن أن يفقد العمال فرصة توفير العمل وكسب الدخل.

في مثال أجور العمال المذكورة سابقًا، إذا كان بإمكان نظام أو آلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يفعل ما يفعله العامل بأقل من أجر 5، كمسؤول، بدلاً من توظيف عمال مع توفير التكاليف، سينتج عن ذلك نظام أو آلة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فرص أقل لدخل العمال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة الرقمية هي أساس آخر للتأثير السلبي على عدم المساواة في الدخل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بشكل عام، من المفيد نسبيًا للشركات الكبيرة أو الرأسماليين الاستثمار في أحدث التقنيات ذات التكلفة العالية، لذلك فإن الجهات الفاعلة الرئيسية التي تكتسب القدرة التنافسية باستخدام أحدث تقنيات المعلومات

تصبح أيضًا شركات كبيرة، وليس الشركات الصغيرة والمتوسطة أو عامة الناس. في نهاية المطاف، قد تتفاقم ظاهرة الأغنياء والفقراء. إلى جانب ذلك، هناك فجوة في سهولة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والمعلومات حسب فئة الدخل والمنطقة والمستوى التعليمي والبلد والجنس والعمر وهذه الظواهر يمكن أن تسبب اختلالًا في الدخل، بالنظر إلى هذه الظواهر، يمكننا أن نجعل الفرضية التالية.

الفرضية البديلة: كلما ارتفع مستوى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تفاقم عدم المساواة في الدخل.[1]

على المستوى الفردي، تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحياة اليومية ؛ بينما على المستوى الكلي، فإنها تؤثر على التنمية المستدامة، وبالتالي على جودة الحياة .وبشكل أكثر تحديدًا، (أن الوصول إلى التقنيات الجديدة والقدرة على استيعابها ضروريان للتطوير الناجح .وبالمثل، وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2011) ، فإن الوصول إلى المعلومات وتكنولوجيا الكمبيوتر يمكن أن يؤدي إلى مستويات دخل أعلى، والحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة في البلدان .وبالتالي، فإن الوصول إلى التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له تأثير محدد على عدم المساواة في توزيع الدخل من العمل .في الواقع، وفقًا للمصدر نفسه، استفاد الأشخاص الذين لديهم معرفة عملية عامة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ومهارات محددة للعمل، من زيادة كبيرة في الأجور والدخل الشخصي .من ناحية أخرى، لا يرى العمال ذوو المهارات الأقل أو المعدومة على الإطلاق أي تغيير في أجورهم .ونتيجة لذلك، يتزايد التفاوت في الدخل بين العمال ذوي المهارات، العالية والمنخفضة، وهكذا يُفسِّر الاتجاه نحو عدم المساواة في الأجور من خلال زيادة مكافآت المهارات (عدم المساواة بين الأشخاص ذوي المستويات التعليمية المختلفة)[2].

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مسرعات لدرجة أنه في حالة وجود عدم مساواة عالية موجود مسبقًا، من شبه المؤكد أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر حافزًا لزيادتها.[3]

العلاقة بين نشر الابتكارات وعدم المساواة في الدخل هو مبدأ أساسي في نظرية .DOI مع انتشار الابتكارات في جميع أنحاء النظام الاجتماعي، غالبًا ما تتسع الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والدخل المنخفض.

في الولايات المتحدة، هناك علاقة إيجابية بين الابتكار وأعلى تفاوت في الدخل عبر الولايات الأمريكية ومع ذلك، فقد أظهرت الدراسات أيضًا أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يؤثر على التنمية البشرية ويزيل عدم المساواة وحواجز الوصول إلى المعلومات.

[1] Nawab Khan, Sohaib Ismail, AkhtarWali, Rizwan Kazim and Tahir Azam; "The Influence of Information Communication Technology Development on Income Inequality"; Artech Journal of Current Business and Financial Affairs (AJCBFA); Volume 1, Issue 1, 2020, pp 13-14.

[2] Patrick Marie, Nga Ndjobo ; "Can income inequality be affected by the interaction between ICTs and human capital?: Evidence from developing countries "; Journal of Quantitative Economics (2023); Volume 21, Issue 1, 2023, p 238.

[3] Patrick Marie, Nga Ndjobo, Previous reference, p 239.

استخدم الباحثون DOI ونظريات أخرى لفحص الروابط بين اختراق الإنترنت في بلد ما وعدم المساواة في الدخل .ولكن في كثير من الأحيان، تركز الأبحاث في الغالب على آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي بدلاً من عدم المساواة غالبًا ما يعتمد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عدم المساواة في الدخل على نوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل النطاق العريض والجوال)، وقياس عدم المساواة في الدخل (مثل جيني)، وعوامل اجتماعية واقتصادية وحكومية أخرى (كما ذكرنا سابقًا، جيني ليس المقياس الوحيد لعدم المساواة في الدخل .أحد هذه المقاييس البديلة لعدم المساواة في الدخل هو مؤشر الشمول المالي(IFI) ، الذي حدد علاقة إيجابية بين نمو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدابير المؤسسات المالية الدولية) [1]

[1] David Kocsis , Jason Xiong; "A divide quantified—exploring the relationship between ICT infrastructure diffusion and income inequality" ; Journal of Electronic Business & Digital Economics; Volume 1, Issue 1/2, 2022.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

أولا. دراسات سابقة حول تدابير تيسير التجارة:

1. دراسات باللغة العربية

1.1. دراسة: (فوحمة وآخرون، 2022)[1]: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى تنفيذ تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020 وتم الاعتماد على مؤشرات تيسير التجارة التالية: مؤشر عبء الاجراءات الجمركية، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الاجمالي مؤشر الوقت اللازم لبدء عمل تجاري، مؤشر ربط الشحن البحري، ومؤشر الاشتراكات الخلوية المتنقلة ومؤشر أداء الخدمات اللوجستية، نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل، في تحليل مستوى تنفيذ مجموعة دول الدراسة وهي: (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، موريتانيا، جزر القمر، لبنان، جيبوتي، ليبيا، العراق الأردن)، لتدابير تيسير التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب دول الدراسة حققت مستويات متوسطة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتعلقة بالبنية التحتية الناعمة، وبين مستويات متوسطة ومنخفضة في تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتعلقة بالبنية التحتية الصلبة.

2.1. دراسة: (خالدي، 2021)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ، ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية ، ومؤشر حركة الحاويات في الميناء في التنمية الاقتصادية ، معبراً عنها بكل من إنتاجية الفرد العامل ، ومعدل العمالة، ومؤشر التنمية البشرية، لعينة تتكون من 24 دولة نامية من بلدان متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية 2007-2019.

لتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج قياسية هي: نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية.

أسهمت الدراسة في ما يلي:

- اقترحت تعريفاً جديداً لتدابير تيسير التجارة.
- أضافت لبنة تحليلية يعتقد أنه لم يتم التطرق إليها من قبل.

[1] يامن فوحمة، حمزة بالي، عبد القادر عبيدلي، "تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية – دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020 "المرجع السابق.

[2] حليفة خالدي، "تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية"، المرجع السابق.

- طبقت نظرة شمولية أثناء البحث التجريبي في التعبير عن مستويات التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسية:

- تباينت طبيعة تأثير تيسير التجارة على النمو الاقتصادي.
- يؤثر تيسير التجارة سلبًا على معدلات العمالة.
- يسهم تيسير التجارة في تحسين أداء مؤشر التنمية البشرية.

3.1. دراسة: (خالدي. وآخرون، 2020)[1]: هدفت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر تدابير تيسير التجارة المتمثلة في مؤشر ربط الشحن البحري، مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، عبء الاجراءات الجمركية، حركة الحاويات في الموانئ، في النمو الاقتصادي معبراً عنه بنصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي لعينة تتكون من 24 دولة نامية من البلدان متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وذلك خلال الفترة الزمنية (2007-2019).

في سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل بواسطة تطبيق ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الآثار العشوائية.

خلصت النتائج التجريبية عن وجود علاقة معنوية طردية بين جودة البنية التحتية للميناء في نصيب العامل من الناتج الإجمالي، كما أظهرت تأثيراً عكسياً لحركة الحاويات في الموانئ، في نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.

4.1. دراسة: (فوحمة. وآخرون، 2019)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية، وهي الجزائر، تونس، المغرب، مصر، المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة، الكويت، لبنان، الأردن، سلطنة عمان، موريتانيا، للفترة 2005-2014، ومن أجل الإجابة عن السؤال المطروح تم الاعتماد على متغير التنمية البشرية ومتغير نمو الناتج المحلي كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة المفسرة للظاهرة فقد ارتكزت على مؤشر تكلفة التصدير ومؤشر تكلفة الاستيراد وتم استخدام القياس الاقتصادي لبيانات البانل.

[1] خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي،" أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي-أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط-"المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[2] يامن فوحمه، يحيى عبد اللاوي، الطيب عبد اللاوي، "أثر تدابير تيسير التجارة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية – دراسة حالة مجموعة من الدول العربية للفترة 2005-2014"، المرجع السابق.

وقد خلصت الدراسة إلى أن كل من واردات السلع والخدمات، الأعباء الضريبية للدول محل الدراسة ترتبط بعلاقة طردية مع التنمية البشرية، ويشير النموذج المقدر بأن نزاهة الحكومة ترتبط بعلاقة عكسية مع التنمية البشرية للدول محل الدراسة كما أن صادرات السلع والخدمات ترتبط بعلاقة طردية معنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويشير النموذج المقدر بأن واردات السلع والخدمات، درجة حرية العمل ترتبط عكسية معنوية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة.

5.1. دراسة: (خالدي. وآخرون، 2019)[1]: هدفت هذه الدراسة أولاً الوقوف على إمكانية وجود مقاربة جديدة ومختلفة تحملها اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في طريقة تعاملها مع الدول النامية والأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، ثانيا: تقييم الانعكاسات المحتملة المترتبة عن هذه الاتفاقية على اقتصاديات هذه الدول في سبيل تحقيق هذين الهدفين على الترتيب السابق استخدمت الدراسة النهجين التاليين: تحليل محتوى الاتفاقية في ضوء مقارنة بالممارسات والقواعد التي سبق وأرستها المنظمة فيما يتعلق بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، تقييم النتائج التي توصلت إليها عينة من الدراسات التجريبية حول التداعيات الاقتصادية لهذه الاتفاقية، توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين أولاً: أن هذه الاتفاقية تحمل في ثناياها مزايا تفضيلية جديدة غير مسبوقة للدول النامية والأقل نمو مما يعد خروجا كبيراً عن الممارسة التقليدية للمنظمة في هذا الشأن ثانيا: إن تدابير تيسير التجارة التي تضطلع بها الاتفاقية لها انعكاسات إيجابية على اقتصاديات هذه الدول.

2. دراسات باللغة الأجنبية:

1.2. دراسة : (Shen Jiahao, et al 2017):[2] تبحث هذه الدراسة في الآثار المباشرة والتفاعلية لتيسير التجارة والمؤسسات على النمو الاقتصادي المستدام (SEG) لـــ 41 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 2005 إلى 2019.

تستكشف الدراسة مكونات تيسير التجارة مع التركيز على التكاليف والوثائق والأيام (الصادرات والواردات) مع المؤشر المجمع (TFindex) والمؤسسات، بما في ذلك الصوت والمساءلة، وفعالية الحكومة

[1] خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، منصوري الحاج العربي، "اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نمو"، الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رأى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المستودع الرقمي لجامعة الوادي 2019.

[2] Shen Jiahao, Ridwan Lanre Ibrahim, Kazeem Ajide Bello, David Mautin Oke, "Trade facilitation, institutions, and sustainable economic growth: Empirical evidence from Sub-Saharan Africa", African Development Review, Volume 34, lssue 2, 2022.

والجودة التنظيمية ، وسيادة القانون ، والاستقرار السياسي والعنف ، والسيطرة على الفساد ، المستخدمة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

يعتمد الدليل التجريبي على طريقة النظام الديناميكي المعممة المكونة من خطوتين لمقدر اللحظات ، والمحاسبة على التجانس ، والتزامن ، وخطأ القياس ، ومخاوف السببية العكسية.

توصلت الدراسة إلى أن تسهيل الإجراءات التجارية هو خيار قابل للتطبيق لتحقيق SEG في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التي تحركها فعالية الحكومة ، والاستقرار السياسي ، والجودة التنظيمية هي عوامل داعمة لـــ SEG في المنطقة.

أخيرًا ، تتنبأ التأثيرات التفاعلية لتيسير التجارة والمؤسسات بشكل إيجابي بـــ SEG.

تقترح الدراسة أن تحقيق إجراءات تجارية فعالة وإطار مؤسسي قوي سيعزز الاستكشاف الكامل لإمكانات النمو في SEG.

2.2. دراسة: (Cuong Nguyen Viet, 2013) [1]: هدفت هذه الدراسة في البحث عن تأثير تيسير التجارة على الفقر وعدم المساواة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، خلال الفترة من 2005 إلى 2012 حيث استخدمت الدراسة أداة الانحدار المتغير، وفي هذه الدراسة تم قياس تيسير التجارة بعدد الوثائق وعدد الأيام اللازمة للصادرات والواردات.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

- خفض تكاليف المعاملات التجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة التجارة الدولية.
- وجود تأثير ايجابي لتيسير التجارة على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.
- تحسين تيسير التجارة يمكن أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل.

[1] Cuong Nguyen Viet, "The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low- and middle-income countries", The Journal of International Trade & Economic Development, Volume 24 lssue 3, 2015.

3.2. دراسة : **(Prabir De, Ajitava Raychaudhuri, 2012):**[1] هدفت هذه الدراسة إلى التأثير المحتمل لتيسير التجارة على الحد من الفقر في المنطقة الواقعة تحت ممر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وهو أحد الممرات الرائدة في جنوب آسيا، والبلدان هي: بنغلادش والهند وباكستان، وكذلك تجارتها العالمية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 حيث استخدمت الدراسة الانحدار المرجعي والانحدار اللوغاريتمي على تيسير التجارة للحد من الفقر.

وقد خلصت هذه الدراسة في أن الحد من الفقر من منظور الأفراد المرتبطين بالتجارة، يعتمد على تقليل الحواجز التجارية من خلال تيسير التجارة بشكل أفضل، ومع ذلك في تصور الشركات التجارية، فإن البنية التحتية الأفضل التي تسهل المزيد من التجارة تتميز برد إيجابي حول انخفاض الفقر.

4.2. دراسة : **(Tomasz Iwanow, Colin Kirkpatrick, 2008):**[2] تهدف هذه الدراسة إلى تأثير تيسير التجارة والقيود المؤسسية الأخرى المتعلقة بالتجارة على أداء الصادرات الصناعية مع إشارة خاصة إلى أفريقيا، حيث كان تيسير التجارة ، الذي يُعرَّف بأنه خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بإنفاذ وتنظيم وإدارة السياسات التجارية ، في طليعة المناقشات بشأن تدابير السياسة العامة لخفض تكاليف التصدير والاستيراد في البلدان النامية.

تستخدم هذه الدراسة مجموعة بيانات لوحة جديدة لـــ 124 دولة متقدمة ونامية ، متاحة للفترة 2003-2004.

نحن نقدر نموذج الجاذبية القياسي المعزز بتيسير التجارة والجودة التنظيمية ومؤشرات البنية التحتية.

تظهر نتائجنا أن إصلاحات تيسير التجارة يمكن أن تسهم في تحسين أداء الصادرات في أفريقيا ، ولكن هناك حاجة أيضًا إلى إصلاحات أخرى بما في ذلك جودة البيئة التنظيمية ونوعية البنية التحتية الأساسية للنقل والاتصالات.

علاوة على ذلك ، فإن التحسينات في السياسات الداخلية والخارجية تؤدي إلى عائد أعلى من حيث زيادة أداء الصادرات الصناعية في البلدان الأفريقية مقارنة ببقية العالم.

[1] Prabir De, Ajitava Raychaudhuri, "Trade Facilitation and Poverty Trade Facilitation and Poverty Reduction in Asia and the Pacific: Reduction in Asia and the Pacific: A Case Study of South Asian Corridor", ARTNeT Conference on Empirical and Policy Issues of Integration in Asia and the Pacific, Colombo, 2012.

[2] Tomasz Iwanow, Colin Kirkpatrick, " Trade Facilitation and Manufactured Exports: Is Africa Different?", World Development, Volume 37, lssue 6, 2009.

ثانيا. دراسات سابقة حول عدالة توزيع الدخل:

1. دراسات باللغة العربية:

1.1. دراسة: (مها محمود أبوزيد، 2019)[1]: هدفت هذه الدراسة الى تحسين الأحوال المعيشية للفقراء من ناحية والتقليل من تمركز الثروة لدى الطبقات الغنية من ناحية أخرى ومنه تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وتحسين المعيشة للأسر المستهدفة وحصولهم على القدر الكافي من التعلم والرعاية الصحي والتعليم الذي به تتحقق التنمية البشرية، حيث تم استعراض أشكال الدعم في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثل دولة البرازيل والمكسيك وإيران وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية والبنجلاديش، مع التركيز على منظومة الدعم في مصر بداية من سنوات الأربعينيات وحتى الآن، وتقييم كفاءة برنامج الدعم الحالي، في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، وذلك من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول، ومنه فقد استوجب على الحكومة المصرية البحث عن آلية جديدة لمنظومة الدعم التي يمكن من خلالها استهداف الطبقة الفقيرة وتحسين أوضاعهم المادية والتعليمية والصحية وتحقيق أشمل للعدالة في توزيع الدخول، وبالتالي تبنت شكل جديد للدعم وهو الدعم النقدي المشروط، حيث ركزت الحكومة المصرية اهتمامها على المناطق الأكثر فقرا في مصر والتي يتجاوز نسبة الفقر به أكثر من 50% من السكان، وبالتالي مزجت بين الدعم العيني والدعم النقدي ليصل الدعم بصيغ الدعم النقدي المشروط، وهو صورة معدلة جديدة للدعم النقدي للأسر الفقيرة بشرط الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تعليم أطفالهم والالتزام ببرامج الرعاية و الوقاية الصحية لأطفالهم، من أجل تقليص التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق التنمية البشرية وعدالة توزيع الدخول، وقد أعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على عدة مؤشرات منها مؤشر دخل الأسر، ومؤشر مستوى معيشة الأسر، وآلية الاستهداف الجغرافي والاستهداف الديمغرافي و الذي يوضح دور الدعم النقدي المشروط في تحقيق عدالة توزيع الدخول بالاستعانة بنتائج وتجارب بعض الدول وبعض التقارير المنشورة عن الجهات الرسمية المختلفة الدولية والمحلية، وقد خلصت الدراسة الى تحديد فئات الفقر حسب خط الفقر العالمي والمقدر بـــ: 1.9 دولار يوميا /للفرد، أي ان الأسر المستحقة للدعم يجب الا يتجاوز دخلهم 969 جنيه مصري شهريا، كذلك تحديد الفئات المستهدفة عن طريق مسح بيانات الدخل التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وترتيب المناطق الحضرية والريفية ترتيبا تنازليا وفقا لنسب السكان من الطبقات الفقيرة، كذلك تحيين قاعدة بيانات الطبقات الفقيرة دوريا ومواصلة دعم

[1] مها محمود أبوزيد،" نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية المجلد 56، العدد 03، 2019.

عيني من المواد الغذائية والمعبئة بصفة مميزة توجه للطبقات الفقيرة و المحرومة بغية تحقيق أكبر لعدالة توزيع الدخول، دعم نقدي للأسر التي تحتاج رعاية للأمهات الحوامل والرضع والأطفال الأقل من 6 سنوات وربط بطاقاتهم بالرعاية الصحية المستمرة ومنتظمة.

2.1. دراسة: (حسام غرداين، وقويدر بوطالب، 2019) [1]: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم ودرجة التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري خلال الفترة 1988-2011، من أجل معرفة درجة التفاوت في توزيع الدخل، وتباين مستوى الإنفاق الاستهلاكي ما بين فئات المجتمع، اعتمادا على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لتحليل ظاهر التفاوت في توزيع الدخل ما بين العائلات الجزائرية، ومن أجل ذلك أعتمد في الدراسة على عدة مؤشرات منها مؤشر جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، كذلك أعتمد على المسح الميداني للإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية، لبعض السنوات 2011، 2005، 2000، 1995، 1988، بالإضافة الى استخدام مؤشر المدى وتباين لوغاريتمات الدخل وتحليل واقع تطور الدخل، ومعامل كوزنتز، وقد خلصت نتائج الدراسة الى انخفاض معامل جيني في سنة 2011 ليصل الى 31.14% وأن توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي عرف تحسنا خلال فترة الدراسة حيث ارتفع نصيب افقر 10%من السكان من 2.76% سنة 1988 الى 3.5% وفي المقابل انخفض نصيب أغنى 10% من السكان بمقدار 5.74% أي من 31.74% سنة 1988 لينخفض الى 26% سنة 2011، وعلى ضوء هذه الدراسة توصلت الى الحرص على تعديل سياسة الدولة وإصلاح النظام الجبائي وجعله أكثر عدالة من خلال الضريبة على الثروة وإعفاء الفئات الهشة من المجتمع ومراجعة الدعم العشوائي.

3.1. دراسة: (مشعل. وآخرون، 2017)[2]: تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل التحويلات اللازمة لتقليل درجة اللامساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، حيث أجريت الدراسة في العراق لعام 2012 كنموذج تطبيقي، انطلاقا من الفجوة في الدخل بين فئة الأغنياء وفئة الفقراء، إذ أن تخفيض درجة اللامساواة في توزيع الدخل يتطلب إجراء مجموعة من التحويلات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة من الفئات الغنية الى الفئات الفقيرة، وتشير الدراسة الى وجود ثلاثة أنواع من التحويلات، وهي التحويلات المباشرة التي تقدمها الحكومة نقدا الى الأفراد، وتحويلات عينية والتي تقدم للمشروعات الإنتاجية والتحويلات الشائعة وهي التي

[1] حسام غرداين، وقويدر بوطالب، "التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020.

[2] مشعل عبد خلف، اياد عباس عبد اللطيف، مصطفى فاضل حمد، شهد عبد الحميد سرحان، " تقدير وتحليل التحويلات اللازمة لتقليل درجة اللامساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (توزيع الدخل في العراق لعام 2012 كنموذج تطبيقي)"، مجلة دنانير، كلية الزراعة، جامعة الأنبار، المجلد 01، العدد 22، 2021.

تقدمها الحكومة لأفراد المجتمع عامة، وتوضح الدراسة معالجة عدم المساواة من خلال آليتين وهي أنظمة الضمان الاجتماعي والتي تستهدف ذوي الدخل الضعيف والثانية أنظمة ضريبية تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي تقلل من تفاوت توزيع الدخل، بين المجتمع الريفي والحضري، وقد أعتمد في هاته الدراسة التطبيقية على معامل جيني ومنحنى لورونز من أجل الوقوف على تحليل وتقدير نسبة التحويلات من الأغنياء الى الفقراء، وبحسب فئات المجتمع، ومعرفة مقدار التحويلات، حيث أشار كل من منحنى لورنز و معامل جيني الى إنخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل بعد التحويلات مقارنة بما كان عليه قبل التحويلات وهذا ينطبق على المجتمع العراقي كافة، حيث كان معامل جيني قبل التحويل للمجتمع نحو0.379، وللحضر نحو 0.343 وللريف نحو 0.399، فيما أصبح بعد التحويلات للمجتمع نحو 0.300 وللحضر نحو 0.302 وللريف نحو 0.303، مما يدل على أن نظام التحويلات يخفف من حدة التفاوت في توزيع الدخل للمجتمع العراقي.

2. دراسات باللغة الأجنبية:

1.2. دراسة: (Germán Reyes, Leonardo Gasparini, 2022) [1]: في هذه الدراسة، نقوم بتقييم العلاقة التجريبية بين المقاييس الموضوعية لعدم المساواة في الدخل وآراء الإنصاف في سياق عدم المساواة المرتفعة ولكن المتناقصة في الدخل .

الافتراض الشائع في الأدبيات هو أن المستوى الفعلي لعدم المساواة في الدخل يشكل معتقدات الأفراد حول ما إذا كان توزيع الدخل عادلاً (باختصار "آراء الإنصاف") .

ومع ذلك ، لا يلاحظ الأفراد بشكل مباشر عدم المساواة في الدخل (مما يؤدي غالبًا إلى تصورات خاطئة كبيرة) ، ولا يعتبرون جميع أشكال عدم المساواة غير عادلة .

للقيام بذلك ، نقوم بدمج بيانات استطلاعات الرأي مع البيانات المنسقة من الدراسات الاستقصائية للأسر في 18 دولة في أمريكا اللاتينية من 1997 إلى 2015 .

وجدنا علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين عدم المساواة في الدخل ووجهات النظر غير العادلة عبر البلدان وعلى مر الزمن .

تطورت وجهات النظر غير العادلة في نفس اتجاه عدم المساواة في الدخل لـــ 17 دولة من أصل 18 دولة في عينتنا .

[1] Germán Reyes, Leonardo Gasparini," Are fairness perceptions shaped by income inequality? Evidence from Latin America" , The Journal of Economic Inequality, Volume 20, 2022.

نجد أن الأفراد الأكبر سنًا والعاطلين عن العمل واليساريين هم ، في المتوسط ، أكثر عرضة للنظر في توزيع الدخل على أنه غير عادل للغاية .

أخيرًا ، وجدنا أن وجهات النظر العادلة وعدم المساواة في الدخل لها قوة تنبؤية لميل الأفراد المبلغ عنه ذاتيًا للتعبئة والاحتجاج بشكل مستقل عن بعضهم البعض ، مما يشير إلى أن هذين المتغيرين يلتقطان قنوات مختلفة يمكن من خلالها للتغييرات في توزيع الدخل أن تؤثر على الاضطرابات الاجتماعية.

2.2. دراسة: (Sonja Zmerli, Juan Carlos Custillo, 2015) [1]: تناولت هذه الدراسة العلاقة بين عدالة التوزيع وعدم المساواة في الدخل على المستوى الكلي والموافق للسلوك السياسي مشيرا الى أثارها الواسعة والسلبية على المساواة السياسية، إذ تهدف هذه الدراسة الى سد الفجوة من خلال التركيز على أهمية عدالة توزيع الدخل وعدم المساواة على المستوى الكلي للثقة السياسية وعلى كيفية التفاعل بين هذين المستويين في البلدان أمريكا اللاتينية وتستند الدراسة الى تحليل 18 دولة، ويرى من خلال الدراسة أن عدم المساواة السياسية قد تؤدي الى عدم المساواة الاقتصادية وإضعاف المجتمع، حيث تشير التقديرات ان كلا البعدين عدالة التوزيع وعدم المساواة يرتبطان سلبا بالثقة السياسية، وعليه ركزت الدراسة على أمريكا اللاتينية لتميزها بأعلى مؤشرات عدم المساواة في جميع أنحاء العالم، حيث يكتسي تأثير عدم المساواة على الثقة السياسية أهمية كبيرة بالنظر الى الأنظمة الاستبدادية التي كانت سائدة، وبالتالي كان هدف الدراسة ذو شقين، فمن ناحية تحليل مدى ارتباط عدم المساواة على المستوى الكلي، ومن ناحية أخرى دراسة ما إذا كانت العمليات الاجتماعية والنفسية مرتبط بالتصورات الفردية للتوزيع، ويتجلى دور الإنصاف في الارتباط بين عدم المساواة في الدخل والثقة السياسية، وتمت معالجة الفرضيات بإستخدام قاعدة بيانات مقياس الضغط اللاتيني وهو مشروع رأي عام منذ 1995 يقوم على جمع البيانات في معظم دول أمريكا اللاتينية وإسبانيا مع عينات من 1200 حالة لكل دولة وكل سنة تجمع الدراسة ما يقارب 19000 مقابلة مباشرة، يمثلون أكثر من 400 مليون نسمة من أمريكا اللاتينية، ومن خلال التحليل خلصت الدراسة الى الكشف عن مدى ارتباط عدالة توزيع الدخل وعدم المساواة على المستوى الكلي بالثقة السياسية والدعم السياسي.

[1] Sonja Zmerli, Juan Carlos Castillo," Income inequality, distributive fairness and political trust in Latin America" , Social Science Research, Volume 52, 2015.

ثالثا. الدراسات حول تدابير تيسير التجارة وعدالة توزيع الدخل:

1. دراسات باللغة العربية:

1.1. دراسة: (عبد اللطيف عامر، الأزهر عزه، 2016)[1]: تناولت هذه الدراسة آثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية وشملت دول المغرب العربي للفترة الممتدة من 1995 إلى 2015 حيث أن تحرير التجارة يوسع القاعدة الانتاجية ويطورها، ويعمل على تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين الانتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الاجنبية كما ان استيراد التكنولوجيا الحديثة تعطي الصناعات المحلية فرصة اكبر لتحسين الانتاجية وزيادة الرفاه الاقتصادي، وقد استخدم في هذه الدراسة المنهج الاحصائي وجمع البيانات ودراستها من مصادر مختلفة حيث أوضحت أن الناتج المحلي الاجمالي لدول المغرب العربي بالأسعار الثابتة لعام 2005 قد تراجع متوسط معدل النمو الاقتصادي من 6.1 % إلى حوالي 3.9 % في سنة 2015 مسجلة بذلك دول المغرب العربي ككل اقل متوسط معدل نمو وهذا راجع الى انهيار السوق النفطية بالدرجة الأولى والاوضاع السياسية والأمنية بالدرجة الثانية ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والزيادة في تحرير التجارة لابد من توفير بنية تحتية قوية تعمل على تسهيل الربط بين الاسواق والمناطق ومنه زيادة حجم التجارة الدولية الذي ينعكس ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي للدول.

2. دراسات باللغة الأجنبية:

1.2. دراسة: (Abdullah Takim, Sena Gultekin, 2022) [2]: تهدف الدراسة إلى تأثير التجارة الخارجية على عدم المساواة في الدخل حيث أجريت الدراسة على 69 دولة ذات دخل منخفض ومتوسط ومرتفع، وفقا لتصنيف البنك الدولي مع مراعاة نصيب الفرد من الدخل للفترة 1995-2017، وقد أجريت الدراسة عن طريق تحليل بيانات لوحة متعددة الأبعاد، اعتمادا على إنشاء نموذجين للدراسة، متداخلة وغير متداخلة في بعد زمني واحد، النموذج الأول، وفيه أستخدم متغيرين وهما مؤشر التنمية البشرية شامل ومعدل البطالة لما يعكسه من مؤشرات عن الحياة الصحية والتعليمية ومستوى المعيشة الجيد، والنموذج الثاني يركز على مدى تأثير الصادرات والواردات على عدم المساواة في الدخل عن طريق تحليل بيانات متعددة الأبعاد.

وقد خلصت النتائج الى زيادة وحد واحدة في الصادرات تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7.780 بالمئة، وزيادة وحدة واحدة في معدل البطالة يزيد من عدم المساواة بمقدار 0.232 وحدة من الطرف الأخر،

[1] عبد اللطيف عامر، الأزهر عزه، " آثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 07، 2016.

[2] Abdullah Takim, Sena Gultekin, " The effect of foreign trade on income inequality: a multidimensional panel data analysis", Journal of Economics and Administrative Sciences Faculty, Volume 09, lssue 3, 2022.

تفاوت زيادة نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة 22.414 وحدة، تؤدي زيادة وحدة واحدة في المؤشر الى تقليل عدم المساواة بمقدار 38.725 وحدة، ومنه فإن من ناحية تؤدي الزيادة في التجارة الخارجية الى الزيادة في الطلب على العمال المهرة مما يقلل من عدم المساواة في الدخل، ووفق للنتائج فإن الانفتاح التجاري وزيادة الواردات يقللان من عدم المساواة، في حين زادت الصادرات من زيادة عدم المساواة، رغم الزيادة في الطلب على العمال المهرة.

خلاصة الفصل الأول:

تناولت الدراسة في هذا الفصل الجوانب المفهومية، وذلك بتسليط الضوء على المفهوم والتطور التاريخي لتدابير تيسير التجارة في إطار كل من اتفاقية الغات والمنظمة العالمية للتجارة الدولية، ومساهمتها في ترسيخ الحرية التجارية بإزالة العقبات وتخفيف الإجراءات لأجل انسياب المبادلات التجارية بين الدول والأقاليم وصولا الى مضامين اتفاقية تيسير التجارة الدولية، وذلك من خلال التطرق الى مؤشرات تيسير التجارة والتي من شأنها أن تساهم في زيادة حجم التجارة الدولية ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

كما تناولت الدراسة مفاهيم عدالة توزيع الدخل وطرق توزيعه وإبراز أهم المؤشرات المستعملة في قياسه، بغية التعرف على مستويات الدخل وتطوره لمعرفة نوع السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة من أجل الوصول الى مجتمعات أكثر عدالة و رفاهية.

الفصل الثاني

قياس أثر تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المبحث الثاني: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل اختبار العلاقة الاقتصادية القائمة بين تيسير التجارة وتوزيع الدخل الاقتصادية في مجموعة من الدول العربية، وذلك منذ أصبحت تدابير تيسير التجارة قضية اقتصادية متزايدة الأهمية في الاقتصاد العالمي. تهدف هذه التدابير إلى تبسيط حركة البضائع عبر الحدود، وخفض تكاليف التجارة، وتعزيز التدفقات التجارية. في حين أن تيسير التجارة يمكن أن يوفر فوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي والتنمية إلا أن هناك مخاوف بشأن التأثير المحتمل على توزيع الدخل. سيبحث هذا الفصل تأثير تدابير تيسير التجارة على عدالة توزيع الدخل، ويستكشف كيف يمكن لهذه السياسات إما أن تفاقم أو تخفف من عدم المساواة في الدخل. سيتم تحليل حالة مجموعة من البلدان لتوفير فهم للعلاقة بين تدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل.

من خلال مبحثين، تم في المبحث الأول تقديم الطريقة والأدوات المعتمد عليها في تقدير النموذج الخاص بنصيب العامل من الناتج والنموذج الثاني المتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها. وقبل ذلك يتم الحديث على مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، ، أمّا المبحث الثاني فقد خُصص لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

في هذا الجزء من الدراسة سيتم توصيف مجتمع الدراسة من خلال التفصيل في المتغيرات المستقلة المعبرة عن تدابير تيسير التجارة، ومن ثمّ سيتم طرح المتغيرات الاقتصادية المعبّرة عن مؤشرات التنمية الاقتصادية سواء الاقتصادية أو المركبة والاجتماعية. ومن ثم سيتم التطرق وكذا المقاربات والاختبارات وأدوات القياس الاقتصادي المعتمد عليها في تقدير نماذج الدراسة.

أولا. حدود الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة:** سيتم دراسة أثر تيسير التجارة على توزيع الدخل لمجموعة من الدول العربية ممثلة في الجزائر، تونس المغرب موريتانيا ومصر.

2. **حدود الدراسة:** تمتد الدراسة التطبيقية بين العام 2007، إلى غاية سنة 2019، وذلك ارتباط بتوافر البيانات الخاصة بتدابير تيسير التجارة.

ثانيا: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

1. المتغيرات التابعة الدالة عن توزيع الدخل:

فيما يلي تقديم لأهم المتغيرات التابعة التي تعبر عن عدالة توزيع الدخل، وقد تم الاعتماد على متغير نصيب الفرد العامل من الناتج، ونصيب الفرد من الناتج، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمؤشر جيني لقياس عدالة توزيع الدخل، إلا أن عدم توافر البيانات الخاصة بالدول العربية.

وتعتبر حصة العامل من الناتج مؤشراً لتوزيع الدخل لأنها تعكس نسبة إجمالي الإنتاج أو الإنتاج الذي يتراكم للعمالة في شكل أجور أو تعويض. حيث يقيس المؤشر حصة الناتج الاقتصادي التي يذهب إلى العمال مقابل عوامل الإنتاج الأخرى، مثل رأس المال أو الأرض أو التنظيم. ويشير توزيع الدخل إلى كيفية توزيع إجمالي الدخل الناتج في الاقتصاد بين الأفراد أو الأسر. وهو جانب أساسي من عدم المساواة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. تعد حصة إنتاج العامل مؤشرًا مفيدًا لتقييم توزيع الدخل من عدة أوجه، أولها أنه يُعبر عن دخل العمل، إذ يعتمد العمال في المقام الأول على الدخول المتأتية من العمل، سواء أكانت في شكل أجور أو رواتب، لدعم مستويات معيشتهم وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية. لذلك، فإن حصة الإنتاج التي تذهب إلى العمالة توفر نظرة حول الرفاهية الاقتصادية للأفراد أو الأسر. كما أن نصيب العامل من الناتج يسمح بإجراء مقارنات لتوزيع الدخل بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى، إذ تشير حصة العامل الأعلى إلى توزيع أكثر ملاءمة نسبيًا للدخل تجاه العمالة، مما يشير إلى توزيع أكثر إنصافًا للفوائد الاقتصادية. ثانيا، يرتبط المؤشر

ارتباطا وثيقًا بمقاييس عدم المساواة والفقر، فعندما تكون حصة إنتاج العامل منخفضة، ويتم التقاط جزء كبير من الإنتاج من خلال عوامل الإنتاج الأخرى (على سبيل المثال، أصحاب رأس المال أو المساهمين)، يمكن أن يساهم ذلك في عدم المساواة في الدخل وتفاقم التفاوتات بين مختلف المجموعات الاجتماعية والاقتصادية. ومن جهة أخرى يعكس المؤشر ظروف سوق العمل، حيث توفر التغييرات في حصة العامل من الناتج نظرة لديناميكيات سوق العمل. فإذا انخفضت حصة العامل بمرور الوقت، فيشير ذلك إلى قوة مساومة أضعف للعمال أو عدم توازن في توزيع القوة الاقتصادية بين العمل ورأس المال.

في المقابل اعتمدت الأدبيات الاقتصادية على الاعتماد كذلك على مؤشر نصيب الفرد من الناتج كعامل من العوامل المعبرة عن ظاهرة اللامساواة أو العدالة في توزيع الدخل، وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج مقياسًا لمتوسط الإنتاجية الاقتصادية أو الناتج لكل فرد، فإنه لا يوفر رؤى دقيقة حول كيفية توزيع هذا الناتج بين مختلف الأفراد أو الأسر، إذ لا يستوعب التباينات أو الاختلافات في توزيع الدخل بين السكان مقارنة بنصيب العامل من الناتج.

الجدول رقم (2-1): المتغيرات التابعة المرتبطة بتوزيع الدخل الدراسة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي	**WPGDP**	نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي الناتج المحلي مقسومًا على إجمالي العمالة في الاقتصاد. الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية (PPP) هو الناتج المحلي الإجمالي المحول إلى الدولار الدولي الثابت لعام 2017 باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية. يتمتع الدولار الدولي بنفس القوة الشرائية على الناتج المحلي الإجمالي التي يتمتع بها الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة.	World Bank
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**GDPpc**	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	World Bank

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

2. المتغيرات المستقلة الدالة عن تدابير تيسير التجارة:

تم في هذه المذكرة اعتماد مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر حركة الحاويات في الميناء ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ وعبء الإجراءات الجمركية، كتدابير مهمة معبّرة عن تيسير التجارة، وفيما يلي تفصيل للمتغيرات سالفة الذكر.

الجدول رقم (2-2): متغيرات الدراسة المستقلة المعبرة عن تدابير تيسير التجارة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشر ربط الشحن البحري **Liner shipping connectivity index**	(**MFI**)	يوضح مؤشر ربط الشحن البحري مدى جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية. يتم حسابها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بناءً على خمسة مكونات لقطاع النقل البحري: عدد السفن، وقدرتها على نقل الحاويات، والحد الأقصى لحجم السفينة، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تنشر الحاويات. السفن في موانئ الدولة. بالنسبة لكل مكون، يتم تقسيم قيمة البلد على القيمة القصوى لكل مكون في عام 2004، ويتم حساب متوسط المكونات الخمسة لكل بلد، ويتم تقسيم المتوسط على الحد الأقصى للمتوسط لعام 2004 وضربه في 100. يولد المؤشر قيمة 100 للبلد مع أعلى متوسط مؤشر في عام 2004.	United Nations Conference on Trade and Development, Review of Maritime Transport 2010.
حركة الحاويات في الميناء **Container port traffic**	**CPT**	تقيس حركة حاويات الموانئ تدفق الحاويات من وسائط النقل البري إلى البحري، والعكس بالعكس، بوحدات مكافئة عشرين قدمًا (TEUs) ، وهي حاوية ذات حجم قياسي. تشير البيانات إلى الشحن الساحلي وكذلك الرحلات الدولية. يتم احتساب حركة النقل العابر على أنها مصعدين في الميناء الوسيط (مرة لتفريغ الحمولة ومرة أخرى كرافعة للخارج) وتشمل الوحدات الفارغة.	UNCTAD
جودة البنية التحتية للموانئ **Quality of port infrastructure**	**PIQ**	تقيس جودة البنية التحتية للموانئ تصور مديري الأعمال لمرافق الموانئ في بلادهم. يتبع أخذ العينات تصنيفًا طبقيًا مزدوجًا بناءً على حجم الشركة وقطاع النشاط. يتم جمع البيانات عبر الإنترنت أو من خلال المقابلات الشخصية. يتم تجميع الردود باستخدام المتوسط المرجح حسب القطاع. تراوح الدرجات من 1 (تعتبر البنية التحتية للميناء متخلفة للغاية) إلى 7 (تعتبر البنية التحتية للموانئ فعالة وفقًا للمعايير الدولية). سُئل المستجيبون في البلدان غير الساحلية عن مدى سهولة الوصول إلى مرافق الموانئ (1 = يتعذر الوصول إليها ؛ 7 = سهل الوصول للغاية). متوسط غير مرجح. على الرغم من جمع البيانات لما يقرب من 150 اقتصادًا في عام 2012، إلا أنه بعد عملية التحرير تم استخدام بيانات 140 اقتصادًا فقط.	World Economic Forum Global Competitiveness Report
عبء الإجراءات الجمركية **Burden of customs procedure**	**BCP**	يقيس عبء الإجراءات الجمركية تصورات مديري الأعمال عن كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7 ، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر. يقوم المستطلعون بتقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. أدنى درجة (1) تصنف الإجراء الجمركي بأنه غير فعال للغاية ، وأعلى درجة (7) تعتبر فعالة للغاية. متوسط غير مرجح. على الرغم من جمع البيانات لما يقرب من 150 اقتصادًا في عام 2012، إلا أنه بعد عملية التحرير تم استخدام بيانات 140 اقتصادًا فقط.	World Economic Forum Global Competitiveness Report

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

3. المتغيرات المستقلة مكلمة لتفسير الظواهر الاقتصادية محل الدراسة:

عادة فإن عملية نمذجة الظواهر الاقتصادية لا ترتبط فقط بالمتغيرات الأساسية والفرعية للمتغير المستقل الرئيسي، لجانب من الاعتبار أن الظواهر الاقتصادية تتشابك في تأثيراتها، كما أن النظرية الاقتصادية الخاصة بحسابات الناتج، تنص في حالة دراسة موضوع الناتج ونصيب الفرد أو العامل منه على عوامل أساسية تُؤثر فيه، وعلى ذلك سيتم استكشاف العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من المتغيرات من مثل الحرية الاقتصادية تكوين رأس المال الثابت، الانفاق الحكومي وسعر الصرف وما تُسهم فيها من أثر في الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه.

الجدول رقم (2-3): متغيرات الدراسة المستقلة المكلمة والمفسرة للظاهرة ومصادر البيانات

اسم المؤشر	المختصر	التعريف	المصدر
مؤشر الحرية الاقتصادية **Index of Economic Freedom**	**IEF**	وفق هذا المؤشر تقاس الحرية الاقتصادية بناءً على 12 عاملاً كميًا ونوعيًا، مجمعة في أربع فئات: *سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، كفاءة القضاء) *حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية) * الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية) * الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية). يتم تصنيف هذه العوامل الاثني عشر على مقياس من 0 إلى 100، ويتم اشتقاق الدرجة الإجمالية لأي بلد من خلال حساب متوسط هذه العوامل، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها.	Heritage Foundation
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **GDP growth (annual %)**	**GDPg**	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة. تستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، معبرًا عنها بالدولار الأمريكي. إجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وناقصًا أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.	World Bank
إجمالي تكوين رأس المال الثابت **Gross fixed capital formation (current US$)**	**GFCF**	يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	World Bank
الانفاق الحكومي	**GSED**	الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي بنود الإنفاق الحكومي هو إجمالي الإنفاق العام على التعليم (الجاري والرأسمالي)، معبرا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي لجميع القطاعات في أية سنة مالية. ويشمل الإنفاق العام على التعليم بنود الإنفاق الحكومي على مؤسسات التعليم (الحكومية والخاصة)، وإدارة التعليم بالإضافة إلى الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/ الأسر المعيشية، والكيانات الخاصة الأخرى).	World Bank
سعر الصرف الرسمي	**OEXR**	يُمثل عدد وحدات من العمل المحلية مقابل عملة واحدة أجنبية، وعلى ذلك فإن زيادة عدد وحدات العملة المحلية يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي وهو ما يقابله تدهور قيمة العملة الوطنية. ويشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).	World Bank

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على تعريفات قواعد البيانات

ثالثا. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في الدول العربية:

1. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في الجزائر:

فيما يلي تطورات السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل ونصيب العامل من الدخل في الجزائر للفترة 2007 -2019.

الشكل رقم (2-1): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

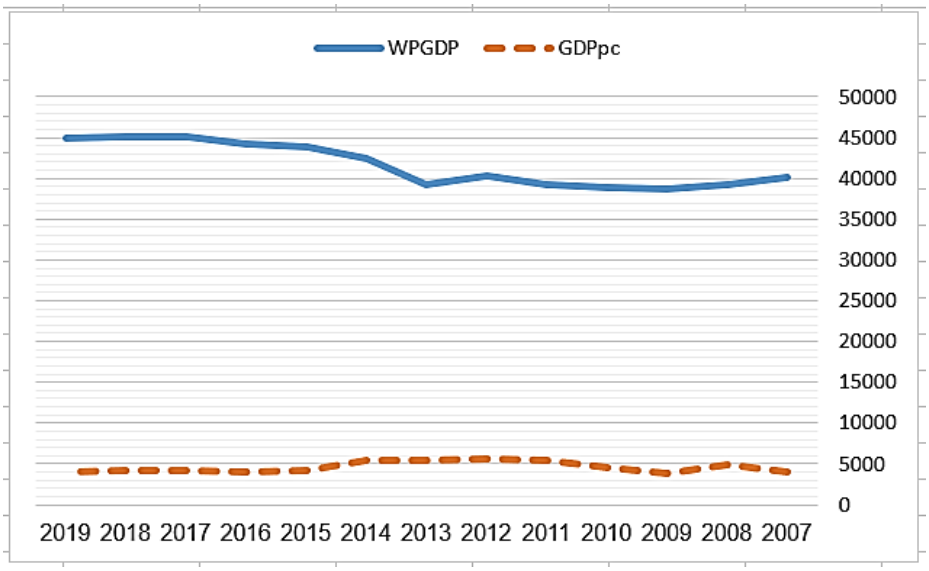

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

من خلال تحليل البيانات حول نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي (WPGDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC) في الجزائر من 2007 إلى 2019 ، يمكن ملاحظة التطورات الاقتصادية التالية:

تُظهر قيم WPGDP في الجزائر بعض التقلبات ولكنها تعرض اتجاهًا عامًا متزايدًا خلال الفترة، وهذا يشير إلى أن حصة العامل من الإنتاج في الجزائر آخذة في الازدياد، مما يشير إلى تطور إيجابي في دخل العمل. كما تُظهر تقلبات الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في الجزائر أيضًا تقلبات، ولكن هناك اتجاه تصاعدي بشكل عام. يشير هذا إلى تحسن في نصيب الفرد من الناتج والازدهار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. كما كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 تأثير سلبي مؤقت على كل من WPGDP و GDPPCفي الجزائر. ومع ذلك، تمكنت الجزائر من التعافي واستئناف مسار النمو في السنوات اللاحقة. أما فيما تعلق بتقارب الدخل، فبمقارنة نصيب العامل من الناتج WPGDP مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن ملاحظة أن حصة العامل من الإنتاج (WPGDP) قد نمت بشكل عام بوتيرة مختلفة مقارنةً

بنصيب الفرد من الناتج (GDPpc) وهذا يشير إلى تباين محتمل بين دخل العمل والنمو الاقتصادي العام في الجزائر.

وتشير التقلبات في كل من WPGDP و GDPPC إلى أن الجزائر واجهت تحديات اقتصادية وتقلبات خلال فترة الدراسة. يمكن أن تشمل هذه التحديات عوامل مثل انخفاض في أسعار النفط بداية من العام 2014 (حيث أن الجزائر مصدر كبير للنفط)، والسياسات الاقتصادية المحلية، والظروف الاقتصادية العالمية. كما أنه والسنوات الأخيرة، كان هناك تركيز على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وتسعى هذه الإصلاحات إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ومعالجة قضايا عدم المساواة في الدخل والتنويع الاقتصادي.

2. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في مصر:

فيما يلي تطورات السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل ونصيب العامل من الدخل في مصر للفترة 2007 -2019.

الشكل رقم (2-2): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر

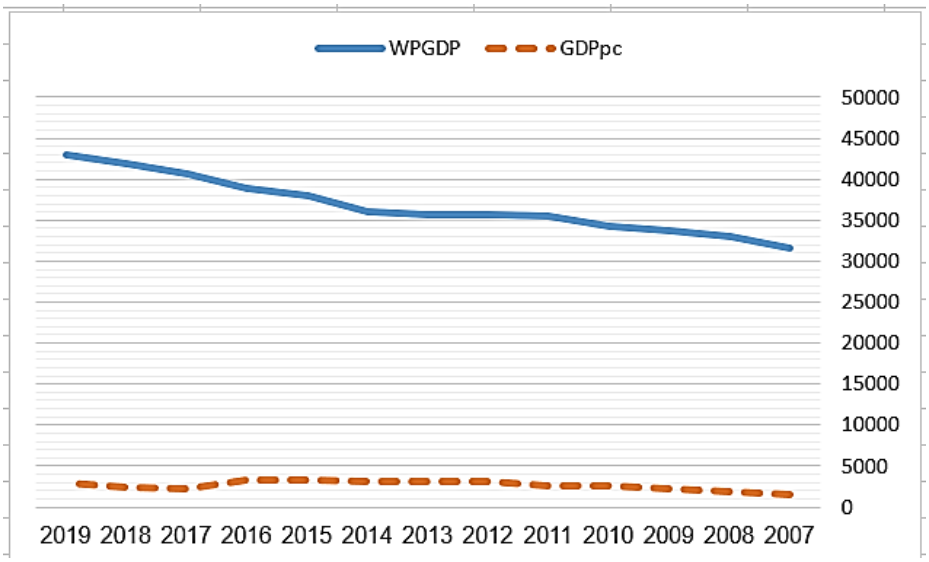

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

من خلال تحليل البيانات المقدمة حول نصيب العامل من الناتج (WPGDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc) في مصر من 2007 إلى 2019 ، يمكن ملاحظة التطورات الاقتصادية التالية:

يُبين اتجاه WPGDP وتُظهر قيم WPGDP في مصر اتجاهًا متزايدًا بشكل عام خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن حصة الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل في تزايد، وهذا يشير إلى تطورات إيجابية في إنتاجية العمل واحتمال زيادة الأجور أو دخل العمل. كما تظهر قيم الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في مصر تقلبات على مر السنين. فعلى الرغم من وجود اتجاه عام متزايد، إلا أن هناك فترات تباطؤ في النمو أو الانخفاض، يمكن أن تتأثر هذه التقلبات بعوامل مختلفة، بما في ذلك الأحداث السياسية التي شهدتها مصر الإضافة إلى التغيرات في السياسات الاقتصادية والظروف الاقتصادية العالمية والتحديات المحلية.

كما تشير التقلبات في كل من WPGDP و GDPPC إلى أن مصر واجهت تحديات اقتصادية وتقلبات خلال هذه الفترة. يمكن أن تشمل هذه التحديات عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، والقيود المالية، والنمو السكاني المرتفع، والقضايا الهيكلية داخل الاقتصاد. وقد نفذت مصر إصلاحات اقتصادية في السنوات الأخيرة لمعالجة القضايا الهيكلية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وشملت هذه الإصلاحات تدابير لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين بيئة الأعمال، وتحفيز مختلف قطاعات الاقتصاد، كما استهدفت السياسات الاقتصادية تعزيز التنويع الاقتصادي، مع التركيز على قطاعات مثل السياحة والتصنيع والخدمات، تهدف جهود التنويع هذه إلى تقليل الاعتماد على قطاعات محددة وخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي والتوظيف.

وتجدر الإشارة أن مصر تشهد نموا سكانيا كبيرا، مما يؤثر على حسابات WPGDP و .GDPpc حيث يؤدي النمو السكاني السريع إلى الضغط على الموارد والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يجعل من الصعب الحفاظ على مستويات عالية من نصيب الفرد من الناتج الفردي وتوزيع الدخل بشكل منصف. وهذا يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها مصر في تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة لسكانها.

3. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في موريتانيا:

فيما يلي تطورات السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل ونصيب العامل من الدخل في موريتانيا للفترة 2007 -2019.

الشكل رقم (2-3): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا

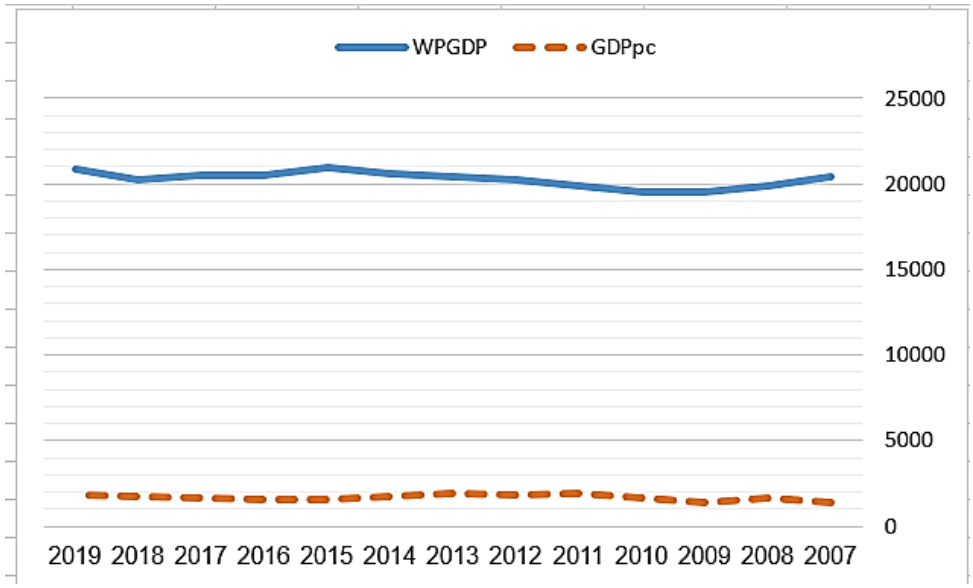

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

من خلال الشكل أعلاه الذي يُبين تطور السلاسل الزمنية لكل من نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا من 2007 إلى 2019، يمكن ملاحظة التطورات الاقتصادية التالية:

تُظهر قيم الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل في موريتانيا بعض التقلبات ولكنها تظهر اتجاهًا عامًا متزايدًا خلال الفترة. ويشير هذا إلى أن نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي آخذ في الازدياد، مما يشير إلى تطورات إيجابية في إنتاجية العمل واحتمال زيادة الأجور أو دخل العمل. أما ما تعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتُظهر الاحصائيات في موريتانيا تقلبات على طول السلسة الزمنية. على الرغم من وجود اتجاه عام متزايد، إلا أن هناك فترات تباطؤ في النمو أو الانخفاض. وتشير التقلبات في كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل والناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أن موريتانيا واجهت تحديات اقتصادية وتقلبات خلال الفترة. يمكن أن تشمل هذه التحديات عوامل مثل التعرض للصدمات الخارجية، وتركّز الصادرات من خلال الاعتماد على صادرات السلع (خاصة المعادن والزراعة)، والتنويع الاقتصادي المحدود، وقضايا التنمية الاجتماعية.

وقد أجرت موريتانيا إصلاحات اقتصادية في السنوات الأخيرة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، وتنويع الاقتصاد. وشملت هذه الإصلاحات تدابير لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين بيئة الأعمال ، وتطوير قطاعات مثل التعدين، ومصايد الأسماك، والزراعة. إلا أن تحديات التنمية لا تزال مطروحة، ففي حين أن كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بشكل عام خلال فترة الدراسة، إلا أن القيم ومعدلات النمو لا تزال منخفضة مقارنة بالبلدان الأخرى محل الدراسة. وهذا يسلط الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها موريتانيا في تحقيق مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر. أما ما تعلق بالجهود المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، فقد أدركت موريتانيا الحاجة إلى تنويع اقتصادها بما يتجاوز اعتمادها الشديد على صادرات السلع، وقد بُذلت جهود لتطوير قطاعات مثل السياحة والتصنيع والخدمات لخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي والتوظيف وتقليل التعرض للصدمات الخارجية، إلا أن تطورات نمو الناتج تبين أن الآثار لا تزال محدودة.

4. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في المغرب:

فيما يلي تطورات السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل ونصيب العامل من الدخل في المغرب للفترة 2007 -2019.

الشكل رقم (2-4): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب

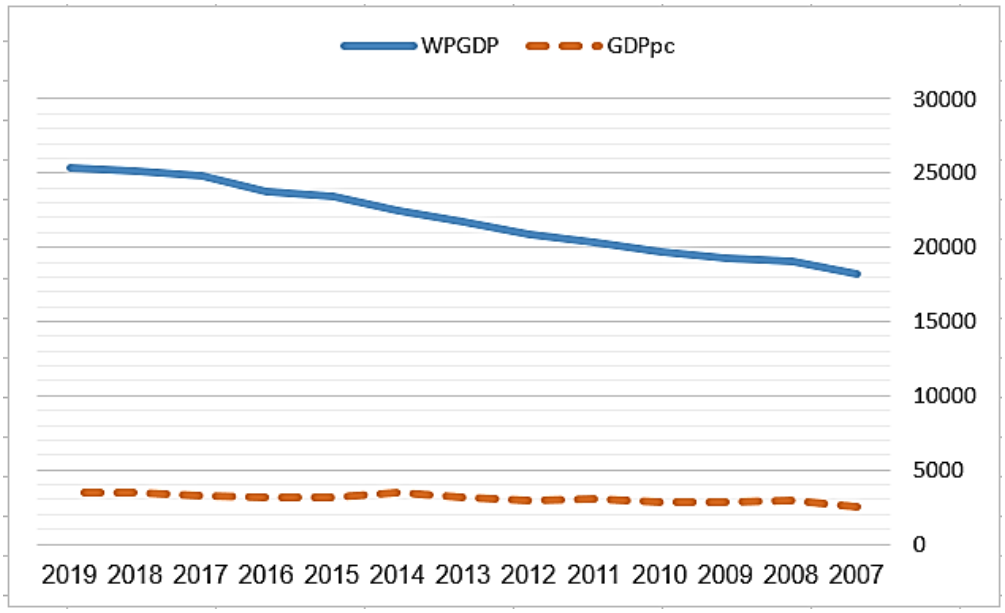

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

من خلال تحليل البيانات أعلاه، يمكن الإشارة إلى مجموعة من التحولات والتطورات الاقتصادية التي شهدها المغرب كما يلي:

السجل في حالة المغرب، اتجاهًا تصاعديًا متواصلا لنصيب العامل من الناتج خلال الفترة، ويشير هذا إلى أن نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي آخذ في الازدياد على طول السلسلة الزمنية، مما يشير إلى تطورات إيجابية في إنتاجية العمل واحتمال زيادة الأجور أو دخل العمل. كما يُظهر الشكل تقلبات نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث بينما يُسجل اتجاه عام متزايد، إلا أن هناك فترات نمو أبطأ أو انخفاض طفيف. ويشير الاتجاه المتزايد في كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن المغرب قد شهد نموًا اقتصاديًا خلال فترة الدراسة، يمكن أن يُعزى هذا النمو إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك التحسينات في الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، والإصلاحات الاقتصادية.

وتُؤكّد البيانات ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل، مما يُشير إلى تحسن إنتاجية العمل في المغرب. يمكن أن يُعزى ذلك للاستثمارات في التعليم، وتنمية المهارات، والتقدم التكنولوجي، ومكاسب الكفاءة في عملية الإنتاج. بالإضافة إلى أن المغرب يبذل جهودًا للتنويع الاقتصادي بما يتجاوز القطاعات التقليدية مثل الزراعة والتعدين. حيث تستهدف السياسات الاقتصادية تطوير قطاعات مثل السياحة والتصنيع والطاقة المتجددة والزراعة من أجل تقليل الاعتماد على صناعات محددة وخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي والتوظيف.

5. تحليل تطور عدالة توزيع الدخل في تونس:

فيما يلي تطورات السلسلة الزمنية لنصيب الفرد من الدخل ونصيب العامل من الدخل في المغرب للفترة 2007 -2019.

الشكل رقم (2-5): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس

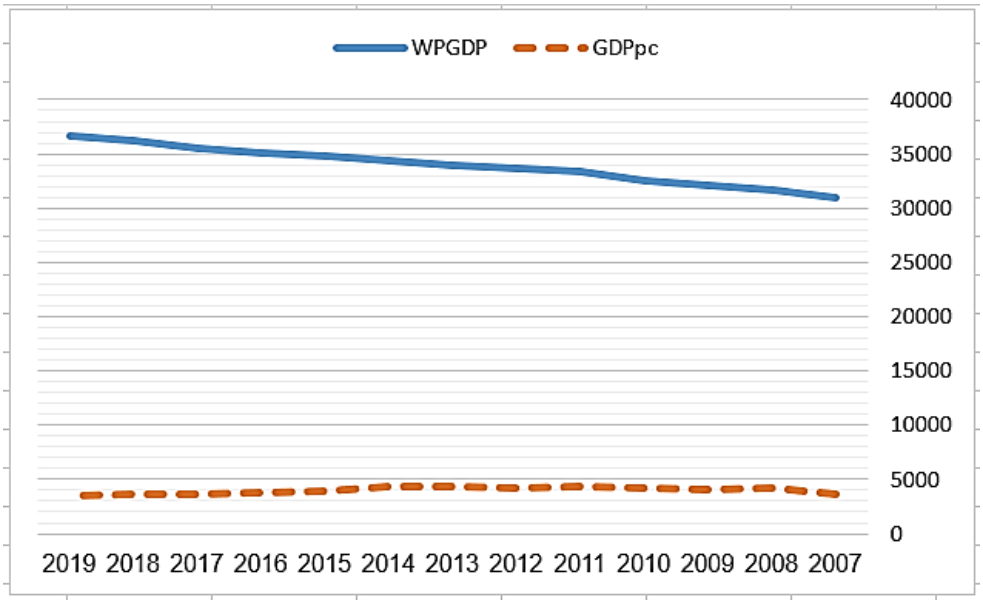

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

في حالة تونس، ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بنصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة من 2007 إلى 2019 يُمكن الإشارة إلى أن قيم الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل في تونس اتبع تُظهر اتجاهًا تصاعديًا عامًا خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن حصة العامل من الناتج في تزايد وهي وتيرة أعلى من تزايد تصيب الفرد من الناتج، ما يشير إلى تحسينات في إنتاجية العمل وزيادة محتملة في الأجور أو دخل العمل. كما يُظهر الشكل تقلبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من الاتجاه العام نحو التزايد، إلا أن المسجل أن هناك فترات نمو أبطأ أو انخفاض في نصيب الفرد من الناتج. ما يُشير إلى أن وتيرة النمو لم تكن قوية أو مستقرة باستمرار. وقد يرتبط هذا الأداء بالتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها تونس خلال فترة الدراسة، حيث اتسم الأوضاع الاقتصادية بمعدلات بطالة مرتفعة، واستثمار خاص محدود نتيجة لحالة اللايقين الاقتصادي، وقيود هيكلية، وعدم استقرار سياسي، بالإضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

في الأخير ومن خلال مقارنة تطورات نصيب الفرد من الناتج لكل عامل في الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس، وبالنظر إلى معدلات النمو المبينة في الجدول والشكل الموالي لكل بلد:

الجدول رقم (2-4): تطورات نصيب العامل من الناتج للدول محل الدراسة خلال الفترة 2007-2019

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Algeria	-2.323%	-1.576%	0.809%	0.906%	2.404%	-2.477%	7.994%	3.471%	0.653%	2.103%	0.255%	-0.466%
Egypt	4.840%	1.772%	1.593%	3.783%	0.354%	-0.053%	0.931%	5.838%	2.365%	4.306%	3.228%	2.369%
Mauritania	-2.772%	-1.963%	0.187%	1.684%	1.938%	0.791%	0.791%	1.729%	-2.037%	0.099%	-1.204%	2.792%
Morocco	4.408%	1.575%	2.090%	3.157%	2.761%	3.963%	3.338%	4.466%	1.199%	4.440%	1.354%	0.970%
Tunisia	2.14%	1.58%	1.08%	2.69%	0.76%	0.98%	1.48%	0.85%	1.03%	1.14%	2.14%	1.08%

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

الشكل رقم (2-6): تطورات نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة خلال الفترة 2007-2019

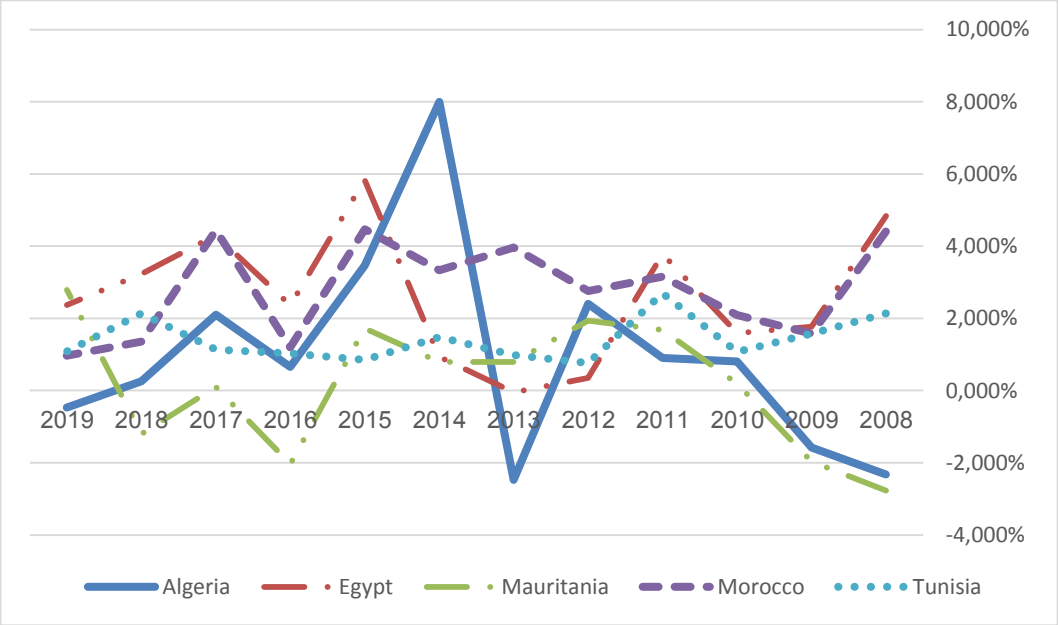

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locale=ar

بشكل عام، حقق المغرب أعلى معدلات نمو متسقة وإيجابية في الناتج لكل عامل، تليها مصر. وشهدت الجزائر وتونس معدلات نمو أكثر تقلبًا، بينما أظهرت موريتانيا معدلات نمو مختلطة مع قيم أضعف. وهو نفس الأمر المسجل في حالة نصيب الفرد من الناتج.

رابعا. تحليل تطور تدابير تسير التجارة في الدول العربية

1.تحليل حالة البنية التحتية للموانئ وحالة ربط الشحن البحري في الدول العربية:

تقيس جودة البنية التحتية للموانئ تصور مديري الأعمال لمرافق الموانئ في بلادهم. تراوح الدرجات من 1 وتعتبر بذلك البنية التحتية للميناء متخلفة للغاية، أما 7 فتعتبر البنية التحتية للموانئ فعالة وفقًا للمعايير الدولية. وفيما يلي تحليل لتطورات جودة البنية التحتية للموانئ في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة 2007-2020:

الشكل رقم(2-7): تطورات جودة البنية التحتية للموانئ في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2020

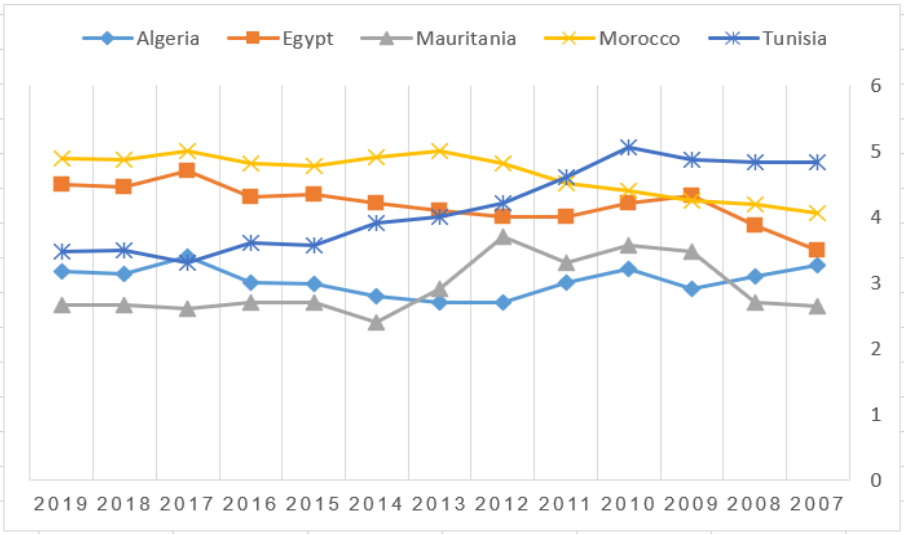

Source: World Economic Forum Global Competitiveness Report

شهدت الجزائر تطورات ملحوظة في ربط الشحن البحري خلال فترة التحليل. استثمرت الدولة في تطوير البنية التحتية للموانئ، وتوسيع محطات الحاويات، وتنفيذ إجراءات التحديث والأتمتة. أدت هذه الجهود إلى تحسين الاتصال وجذب المزيد من خطوط الشحن إلى الموانئ الجزائرية. وقد شهد مؤشر ربط الشحن البحري في الجزائر اتجاهًا إيجابيًا نسبيا، مما يعكس زيادة التجارة البحرية وتحسين الروابط مع الأسواق الدولية.

أما ما تعلق بمصر، فلطالما كانت مصر، بموقعها الاستراتيجي وقناة السويس، لاعبًا مهمًا في التجارة البحرية العالمية. بذلت الدولة جهودًا متواصلة لتعزيز ربط الشحن البحري خلال الفترة قيد الاستعراض. استثمرت الحكومة في مشاريع تطوير الموانئ، بما في ذلك بناء محطات جديدة وتوسيع المحطات القائمة. علاوة على ذلك، أدى توسيع قناة السويس في عام 2015 إلى تعزيز مكانة مصر كمركز بحري رئيسي. وبالتالي، من المحتمل وبالتالي شهد مؤشر ربط الشحن البحري في مصر نموا مهما، مما يشير إلى تحسن فرص الاتصال والتجارة.

أما المغرب، والتي تقع على مفترق طرق بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين، فقد أولت أهمية كبيرة على تطوير ربط الشحن البحري. استثمرت الدولة في تحديث البنية التحتية للموانئ، بما في ذلك توسيع محطات

الحاويات في مينائي طنجة المتوسط والدار البيضاء. تهدف هذه التحسينات إلى جذب المزيد من خطوط الشحن وزيادة قدرة المناولة للبضائع المعبأة في حاويات. وقد شهد المؤشر أعلى أداء مقارنة بالدول العربية، مما يشير إلى تعزيز فرص الاتصال والتجارة خلال هذه الفترة.

كما بذلت تونس جهودًا لتحسين ربط الشحن البحري خلال الفترة التي تم تحليلها. ركزت الدولة على تحديث البنية التحتية للموانئ، لا سيما في ميناء رادس، الذي يعمل كبوابة رئيسية للحاويات. تهدف تونس إلى جذب المزيد من الخطوط الملاحية وتعزيز الكفاءة وزيادة عدد الخدمات المقدمة.

واجهت موريتانيا ، باعتبارها دولة أصغر مع بنية تحتية للموانئ أقل تطوراً مقارنة بجيرانها، بعض التحديات من حيث ربط الشحن البحري. ومع ذلك، أدركت الحكومة أهمية التجارة البحرية وبذلت جهودًا لتحسين الاتصال خلال الفترة التي تم تحليلها. ركزت موريتانيا على تطوير ميناء نواكشوط وزيادة قدرته على مناولة البضائع. في حين أن اتجاه في موريتانيا قد لا يكون قوياً مثل البلدان الأكبر في المنطقة، فقد يكون هناك بعض التحسينات في الاتصال بمرور الوقت.

ومن خلال الشكل أعلاه يتبين أن دول المنطقة بذلت جهودًا مختلفة لتعزيز البنية التحتية للميناء من خلال الاستثمارات والاصلاحات التي تم التفصيل فيها، وعموما فإن الأداء للدول العربية يعتبر جيد لمصر والمغرب وتونس، ومتوسط في حالة الجزائر وموريتانيا.

أما ما تعلق بمؤشر ربط الشحن البحري، فيقيس مستوى اتصال الشحن البحري في بلد ما من خلال النظر في جوانب مختلفة مثل عدد شركات الشحن وحجم السفن وعدد الخدمات المقدمة. فيما يلي تحليل مقارن موجز لتطورات المؤشر في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة 2007-2019:

الشكل رقم (2-8): تطورات حالة ربط الشحن البحري في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019

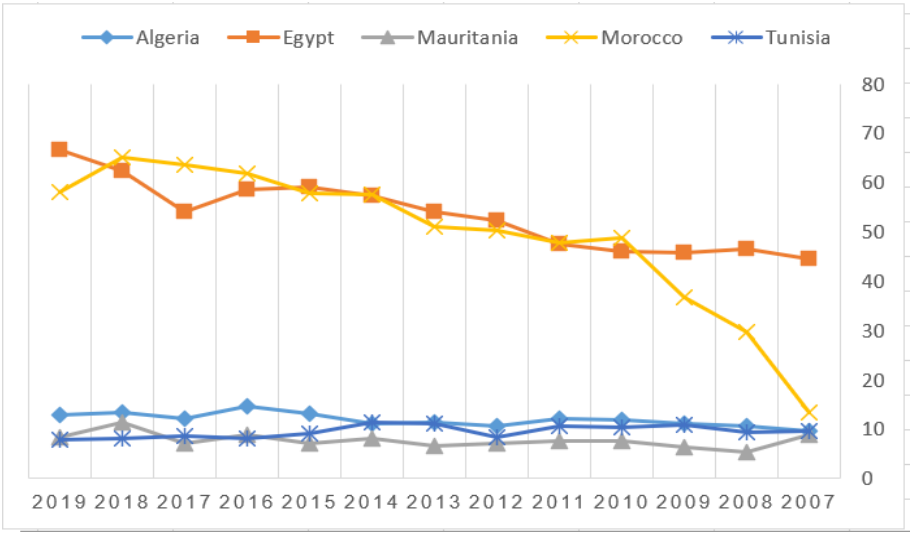

Source: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/chartView.aspx

بشكل عام، بذلت دول المنطقة، جهودًا مختلفة لتعزيز ربط الشحن البحري من 2007 إلى 2019. وشملت هذه الجهود تحديث البنية التحتية للموانئ، وتوسيع محطات الحاويات، وجذب المزيد من الشحن. خطوط. ويمكن القول أن جميع البلدان تهدف إلى تحسين الاتصال بالأسواق العالمية، وتعزيز مواقعها في التجارة الدولية، وتسهيل النقل البحري الأكثر سلاسة. إلا أن المسجل أن المغرب ومصر شكلت أقوى أداء تواليا، في حين هناك أداء أقل بالنسبة للجزائر وتونس أقل بكثير فيما تعلق بموريتانيا

2.تحليل حركة الحاويات في الميناء في الدول العربية:

يقيس مؤشر ربط الشحن البحري مستوى اتصال الشحن البحري في بلد ما من خلال النظر في جوانب مختلفة مثل عدد شركات الشحن وحجم السفن وعدد الخدمات المقدمة. فيما يلي تحليل مقارن موجز لتطورات المؤشر في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة 2007-2022:

الشكل رقم (2-9): تطورات حالة حركة الحاويات في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019

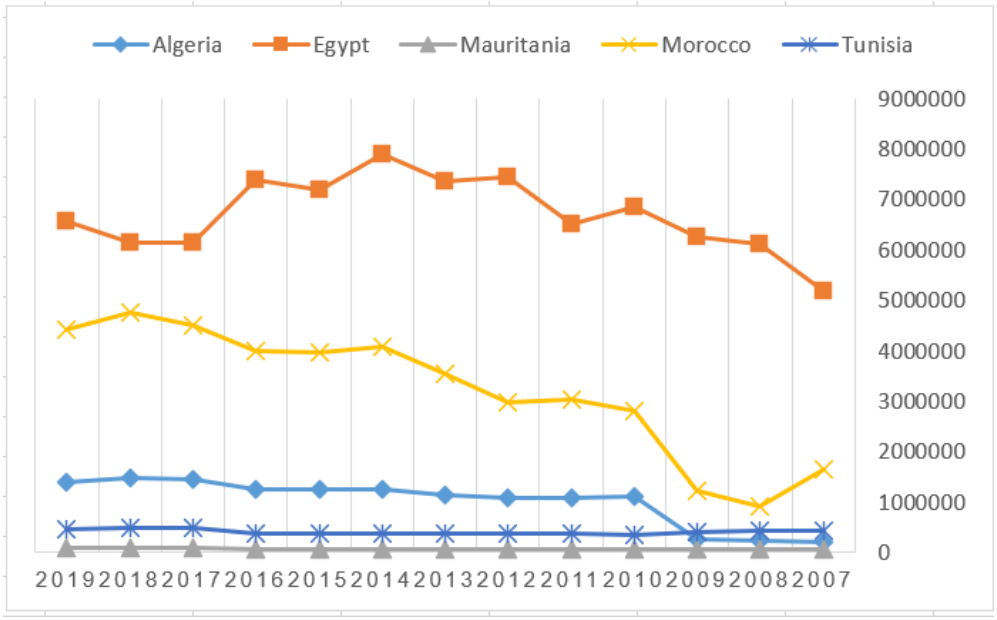

Source: https://unctadstat.unctad.org/

من خلال الشكل أعلاه، شهدت دول المنطقة حركة مهمة للحاويات في الميناء ما يُؤكد الأثر الهام لربط الشحن البحري الذي تم تحليله سابقا، وهو ينعكس كذلك على حركة الحاويات للدول محل الدراسة، حيث يتبين أن البلدان العربية محل الدراسة قد شهدت تعزيزا لمواقعها في التجارة الدولية، حيث يبرز الأداء الكبير لحركة الحاويات في الموانئ لكل من مصر والمغرب، حيث يُمثل مصر معبرا بحريا عالميا مهما، كما تُمثل المغرب مفترق طرق بين أوروبا وأفريقيا والأميركتين ومنطقة تجارية استراتيجية، تلتها الجزائر من حيث الأداء وإن كان

مستوى الاداء أقل من مصر والمغرب، في حين كانت حركة الحاويات في تونس وموريتانيا منخفضة ارتباطا بالحجم الاقتصادي الصغير للدولتين.

3. تحليل عبء الإجراءات الجمركية في الدول العربية:

يقيس عبء الإجراءات الجمركية تصورات مديري الأعمال عن كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. يتراوح التصنيف من 1 إلى 7 ، مع وجود درجة أعلى تشير إلى كفاءة أكبر. يقوم المستطلعون بتقييم كفاءة الإجراءات الجمركية في بلادهم. أدنى درجة (1) تصنف الإجراء الجمركي بأنه غير فعال للغاية، وأعلى درجة (7) تعتبر فعالة للغاية. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الجمركية وتدابير تيسير التجارة يمكن أن تتأثر بمجموعة من العوامل، بما في ذلك الأطر القانونية والبنية التحتية والحوكمة وتنفيذ السياسات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يختلف العبء الدقيق للإجراءات الجمركية بناءً على الخبرات المحددة للتجار والشركات المشاركة في التجارة عبر الحدود.

فيما يلي تحليل لتطورات جودة الإجراءات الجمركية في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة 2007-2019:

الشكل رقم (2-10): تطورات جودة الإجراءات الجمركية في الدول العربية محل الدراسة للفترة 2007-2019

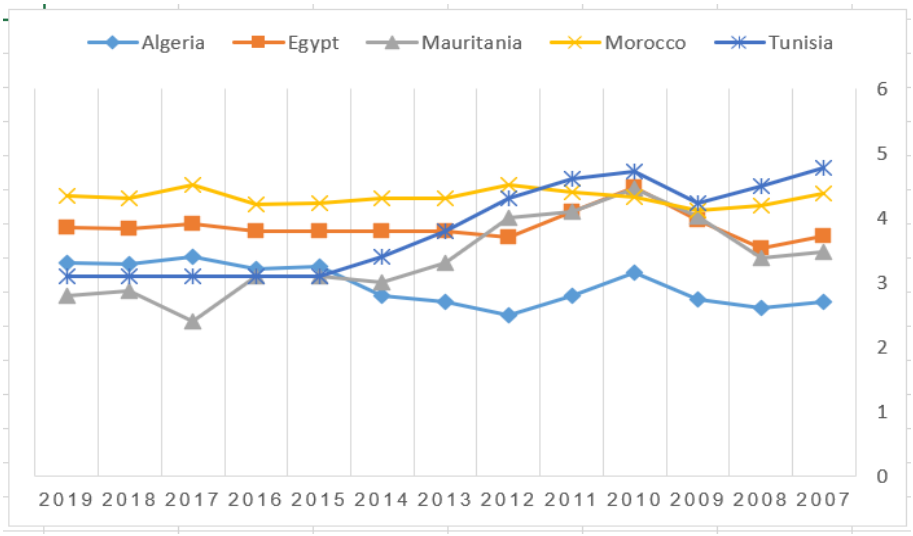

Source: World Economic Forum Global Competitiveness Report

من خلال تحليل عبء الإجراءات الجمركية في الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا للفترة 2007-2019، يمكننا النظر في عوامل مثل كفاءة الجمارك وتدابير تيسير التجارة وسهولة إجراء التجارة عبر الحدود. فيما يلي تحليل لبعض الجوانب المتعلقة بتطور عبء الإجراءات الجمركية.

أحرز المغرب تقدمًا كبيرًا في تيسير التجارة وتحسين الإجراءات الجمركية خلال الفترة محل الدراسة، فقد نفذت الدولة تدابير مثل إدخال أنظمة الجمارك الإلكترونية، وتبسيط متطلبات التوثيق، وتبسيط الإجراءات. كما نفذ المغرب عمليات تفتيش على أساس المخاطر وعزز التنسيق بين الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى. هدفت هذه المبادرات إلى تقليص أوقات التخليص الجمركي وتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية. وبشكل عام ، شهد المغرب تطورات إيجابية في تخفيف عبء الإجراءات الجمركية وتعزيز تيسير التجارة، وهو ما يُبينه ارتفاع مؤشر جودة الإجراءات الجمركية عبر سنوات الدراسة.

من جانب آخر، ركزت مصر على تعزيز تيسير التجارة وتحسين الإجراءات الجمركية خلال الفترة التي خضعت للتحليل. نفذت الدولة كذلك تدابير مثل تنفيذ أنظمة الجمارك الإلكترونية، وإدخال عمليات التفتيش القائمة على المخاطر، وتبسيط متطلبات التوثيق. هدفت هذه المبادرات إلى تقليص أوقات التخليص الجمركي وتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية. وهو ما انعكس إيجابا على جودة الإجراءات الجمركية بمصر.

وخلال الفترة الدراسة، فإن الجزائر قد بذلت جهودًا لتحسين إجراءاتها الجمركية وتبسيط العمليات التجارية، وقد نفذت الدولة مجموعة من التدابير لتسهيل التجارة، مثل تنفيذ أنظمة الجمارك الإلكترونية، وتبسيط متطلبات التوثيق، وتقليل أوقات التخليص الجمركي. هدفت هذه المبادرات إلى تخفيف عبء الإجراءات الجمركية وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية. ومع ذلك، استمرت التحديات المتعلقة بالعمليات البيروقراطية والمتطلبات الإدارية، مما أثر على العبء الإجمالي للإجراءات الجمركية. ومن حيث الأداء فإن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة في جودة الإجراءات الجمركية بعد المغرب ومصر.

اعترفت تونس بأهمية تيسير التجارة واتخذت خطوات لتحسين الإجراءات الجمركية. نفذت الدولة تدابير لتبسيط الوثائق الجمركية، وتقليل أوقات التخليص، وإدخال عمليات التفتيش على أساس المخاطر. كما اعتمدت تونس أنظمة جمركية إلكترونية لتعزيز الكفاءة والشفافية. هدفت هذه الجهود إلى تخفيف عبء الإجراءات الجمركية وتسهيل التجارة عبر الحدود. وبينما كانت هناك تحسينات، لا تزال هناك تحديات مثل العمليات غير الشفافة والتأخيرات العرضية. وهو ما أثر على جودة الإجراءات الجمركية.

أما موريتانيا فقد واجهت –باعتبارها دولة صغيرة– تحديات في الإجراءات الجمركية. ومع ذلك، أدركت الحكومة الحاجة إلى تحسين تيسير التجارة وبذلت جهودًا لتبسيط العمليات الجمركية. نفذت موريتانيا تدابير لتبسيط متطلبات التوثيق، وتعزيز الأنظمة الإلكترونية، وإدخال عمليات التفتيش على أساس المخاطر. إلا

أن التقدم المحرز ظل محدودا، فقد استمرت التحديات المتعلقة بالعمليات غير الشفافة وحالات التأخير العرضية، مما أثر على عبء الإجراءات الجمركية.

خامسا. الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات[1]:

تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام باختبارات تحديد الأثار المقطعية قبل تقدير النماذج، فهل النماذج المقدرة هي نماذج متجانسة بالنسبة للمقطع العرضي، أم هي نماذج أثار ثابتة، في الحالة المقابلة أثار عشوائية. لذا ففي بادي الأمر سوف نقوم من التحقق من وجود الأثار الثابتة من عدمها، وهذا بالاستعانة باختبار فيشر، حيث تتقضي الفرضية الصفرية وجود تجانس في المعالم المقدرة بالنسبة للمقطع العرضي، أما الفرضية البديلة فتنص على أن النموذج يحتوي على اختلافات في الحد الثابت على مستوى المقطع العرضي، حيث ان هذه الاختلافات يطلق عليها بالأثار الثابتة، إن هذه النتيجة لا تحقق إلا إذا تم قبول الفرضية البديلة وهذا عند تجاوز الإحصائية المحسوبة القيمة الجدولية عند أحد مستويات المعنوية الثلاث. الخطوة الثانية هي القيام بعملية المفاضلة بين الاثار الثابتة والعشوائية عبر اختبار hausman حيث تتقضي الفرضية الصفرية فعالية مقدر الأثار العشوائية مقارنة مع مقدر الأثار الثابتة، أما الفرضية البدلية فتعني فعالية مقدر الأثار الثابتة.

بعدها ننتقل إلى تحليل متانة النموذج المقدر، حيث تتطلب متانة النموذج من الناحية الاحصائية القيام باختبارات الارتباط البواقي على المستوى المقطع العرضي من خلال اختبار Fridman بهدف التأكد من عدم وجود ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية، حيث تعني الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقاطع العرضية، بعدها نقوم باختبار Wooldridgeبهدف التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي على مستوى المقطع الزمني، حيث تنص الفرضية الصفرية لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. كما نستخدم أيضا اختبار Modified Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار الثابتة، واختبار Wald من أجل التأكد من تجانس تباين الأخطاء في نماذج الأثار العشوائية، إن الفرضية الصفرية لهذين الاختبارين تتقضي وجود تجانس تباينات الأخطاء. ففي حالة وجود أحد هذه المشاكل الثلاثة–الارتباط على مستوى المقطع العرضي، الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين–في النموذج أو حتى جميعا، نقوم بمعالجة هذه العلل إما بواسطة طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS أو طريقة PCSEs) Prais-Winsten) المماثلة لها.

[1] . للتفصيل أكثر حول الطريقة راجع:
Ditzen, J., Karavias, Y., & Westerlund, J. (2021). Testing and Estimating Structural Breaks in Time Series and Panel Data in Stata. arXiv preprint arXiv:2110.14550.

المبحث الثاني: تقدير وتحليل وتفسير نتائج الدراسة

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير أثر تدابير تيسير التجارة على توزيع الدخل، ومن أجل تحديد ماديات هذا الأثر فإنه سيتم النظر في تدابير تيسير التجارة من خلال اختيار مؤشر ربط الشحن البحري ومؤشر جودة البنية التحتية للميناء وعبء الإجراءات الجمركية وكذا حركة الحاويات في الميناء، وهي مؤشرات معبّرة على تدابير تيسير التجارة الناعمة والصلبة، مع الأخذ بعين النظر المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى المؤثرة في التنمية الاقتصادية، والتي يُعبر عنها من خلال نصيب العامل من الناتج، ومعدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل نمو الصادرات وكذا التنمية البشرية. ومن ثم سيتم بتقدير النماذج الاقتصادية ذات العلاقة، واستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي والحجج المفسرة لهذه النتائج.

أولا. نموذج نصيب العامل من الناتج (WPGDP):

تعد دراسة العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التوزيع العادل للدخل أمرًا بالغ الأهمية لجانب من الاعتبار أن عدم المساواة في الدخل تمثل قضية عدالة اجتماعية رئيسية، ويمكن أن تساعد دراسة العوامل الاقتصادية التي تساهم في ذلك صانعي السياسات والاقتصاديين في تحديد طرق لتعزيز توزيع أكثر إنصافًا للدخل. كما تشير الأدلة إلى أن المستويات القصوى من عدم المساواة في الدخل يمكن أن تضر بالنمو الاقتصادي من خلال الحد من الفرص المتاحة للأسر ذات الدخل المنخفض للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وأشكال أخرى من رأس المال البشري. كما يُمكن أن يكون لعدم المساواة في الدخل عواقب سياسية واجتماعية، لأنها قد تغذي الاستياء والاضطراب الاجتماعي بين الفئات المحرومة. ويساهم التوزيع العادل للدخل أيضًا في استدامة الأعمال على المدى الطويل. وعليه بشكل عام، تعتبر دراسة العوامل الاقتصادية التي تؤثر على التوزيع العادل للدخل أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي وممارسات الأعمال المستدامة. وفي ما يلي مخرجات التقدير الخاصة بالنموذج الأول المعبّر عن عدالة توزيع الدخل وهو نصيب العامل من الناتج.

الجدول رقم (2-5): [1] تقدير نموذج نصيب العامل من الناتج للدول العربية

Variable	pooledM1	feM1	reM1	pcsesM1
inv	1.713e-07**	1.473e-07**	1.713e-07***	2.048e-07***
ief	-53.750381	-113.49654	-53.750381	-148.3333
mfi	-517.12466***	102.08874**	-517.12466***	-396.31705***
piq	8422.2811***	1242.5046	8422.2811***	5872.4657***
bcp	-8179.0561***	-2107.9038***	-8179.0561***	-6187.632***
cpt	.00360574***	.00039133	.00360574***	.00271161***
xgrowth	53.087226	12.81766	53.087226	20.272506
gsedec	1514.5794**	58.77077	1514.5794**	1634.6341***
oexcr	16.389264	16.307832	16.389264	-18.511218
_cons	23231.265*	31020.756***	23231.265*	29238.023**

legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الجدول رقم (2-6): تشخيص صلاحية ومتانة نموذج نصيب الفرد العامل من الناتج

الاختبار	Fisher	Hausman	Fridman CD	Modified Wald	Wooldridge
الإحصائية	83.93***	609.89***	9.092*	21.76***	8.365**

المصدر: بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة (FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار الثابتة بالمقارنة مع نموذج الأثار العشوائية (RE)، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار الثابتة من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Friedman CD ، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي عند مستوى معنوية 10 بالمئة، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Modified Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة بواسطة طريقة Prais-Winsten (PCSEs)

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بنمو نصيب العامل من الناتج، يتبين أن الاستثمار المحلي أي تراكم رأس المال الثابت يُساهم في زيادة نصيب الفرد العامل من الناتج، حيث كلما ازداد الاستثمار المحلي

[1] *** معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%، * معنوي عند مستوى 10%.

بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب العامل من الناتج مقدار 2.04. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

ويرتبط الأمر كون زيادة الاستثمار إما من خلال توسيع الاستثمارات القائمة أو إنشاء استثمارات جديدة من شأنه أن يرفع من الطلب الكلي وهو ما يكون له أثر في زيادة الدخول المتولدة من العملية الإنتاجية وكمحصلة لذلك زيادة عوائد عوامل الإنتاج من مثل الأرباح للمنظمين والأجور للعمال وهو ما يكون له أثر في زيادة نصيب العامل من الناتج، كما أن زيادة الاستثمار يقابلها زيادة القيمة المضافة من العملية الإنتاجية وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد العامل منه. من جهة أخرى من شأن التوسع في تراكم الاستثمار الثابت من خلال زيادة الآلات والأدوات الإنتاجية المعمرة، أن يرفع من إنتاجية العمال وإنتاجهم وزيادة القيم المضافة المتولدة من العملية الإنتاجية. كما أن لزيادة الاستثمار المحلي المخصص لمجالات تحسين التكنولوجيا والتدريب وتكوين العمالة والنفقات الخاصة بالبحث والتطوير وتشيع الأساليب الابتكارية وكذا الانفاق المخصص لإعادة تأهيل العاملين للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة وطرائق الإنتاج الحديثة أثر مهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد وتعظيم المعروض السلعي وكنتيجة لذلك زيادة الأرباح والأجور، مما يكون له انعكاس على نصيب العامل من الناتج. ويعزز هذا الأثر ما يضفيه الاستثمار في تراكم رأس المال الثابت من مزيد التخصص في العمل، من خلال تخصص العمالة في مهام محددة تتناسب وقدراتهم ومهاراتهم وبناء على البرامج التدريبية وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاج لكل عامل. في الأخير تجدر الإشارة أنه تتعدد مداخل تأثير تراكم رأس المال الثابت على توزيع الدخل، ويرتبط الأثر بطبيعة الاستثمار الرأسمالي، وآليات سوق العمل، بالإضافة إلى القدرة التفاوضية للعمال والمنظمين والنقابات العمالية.

وفي حالة الدول العربية محل الدراسة فإن نتائج تقدير النموذج تُشير إلى أثر عكسي لجودة الربط بالشحن البحري (MFI) على نصيب الفرد العامل من الناتج ، حيث كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج بمقدار 396.31، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.

والنتيجة المتوصل إليها تخالف ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وما يتم طرحه فيما تعلق بالأثر الذي تُحدثه جودة الربط بالشحن البحري من سهولة الوصول إلى الأسواق الدولية وزيادة الصادرات وتعزيز تنافسية المنتجات المحلية، ما يساهم في زيادة الطلب المحلي وطلب العالم الخارجي بما يُحفز زيادة الناتج ونصيب العامل منه. ويُمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من مدخل اختلاف التنافسية بين الدول العربية محل الدراسة

والشركاء التجاريين، ففي حالة الدول العربية محل الدراسة فإن تنافسية الاقتصاد والمزايا الظاهرة للمنتجات السلعية تختلف كثيرا على الشركاء التجاريين وخاصة الشريك الأوربي والشريك الصيني، وعليه فإن تحسين جودة الاتصال بشبكات الشحن البحري يُمكن الشركاء التجاريين من سهولة الوصول للأسواق العربية، كما يمنحهم مزايا تنافسية اضافية للسلع القابلة للتداول، اضافة إلى المزايا التنافسية النسبية والمطلقة التي تتمتع بها القطاعات الإنتاجية التصديرية في هذه الدول، وعليه حالة اللاتكافؤ في المزايا من شأنه أن يجعل الدول العربية أسواق لصادرات الدول الاجنبية، ما ينتج عنه زيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد منه، كون الواردات عبارة عن تسربات ادخارية. كما أنه وفي ظل الميول الحدية المرتفعة للواردات وعدم قدرة المنتج المحلي على احلال المنتجات الأجنبية من شأنه إن يُؤدي إلى خفض الإنتاج المحلي وخفض الاستثمار وخروج مجموعة من السلع والصناعات من المنافسة في السوق المحلي ناهيك عن السوق الدولي وهو ما يعمق الآثار على الناتج المحلي ونصيب الفرد منه.

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بنمو نصيب العامل من الناتج، يتبين أن لجودة البنية التحتية للميناء (PIQ) أثر إيجابي في زيادة نصيب العامل من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة بنية الميناء، ازداد الناتج المحلي الإجمالي وازداد نصيب الفرد من الناتج، حيث الزيادة بوحدة واحدة تُؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار 5872.46.

ويُمكن تفسير هذا الأثر كون جودة البنية التحتية للموانئ تُسهم في جذب الاستثمار الأجنبي وتُسهل الارتباط بشبكات الإنتاج العالمية، وتزيد من تدفقات السلع الأجنبية وزيادة حجم التجارة مما يتطلب خلق فرص عمل اضافية لتتناسب مع الحركية الاضافية في الميناء، وهو ما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نصيب العامل منه. كما أن جودة البنية التحتية للموانئ وما تتطلبه من استثمار في البنى التحتية سواء استثمارات سابقة انشائية أو استثمارات حالية مرتبطة بالصيانة والمتابعة والتحسين والتطوير من شأنها أن تعزز الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمار المحلي والاستثمارات العمومية مما يكون له أثر على النشاط الاقتصادي ونمو الناتج، ويتعمق الأثر ارتباطا بأثر مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار ومضاعف الإنفاق الحكومي بحسب وضعية الاقتصادات العربية وحجمها وقدراتها الاقتصادية ومدى فاعلية السياسات المالية بها بحسب خصائص الاقتصادية الكلية.

وتجدر الإشارة أن لحركة الحاويات في الميناء (CPT)، أثرا مماثلا جودة البنية التحتية للموانئ على نصيب العامل من الناتج، حيث تُؤكد نتائج التقدير أن لحركة الحاويات في الميناء أثر طردي في زيادة نصيب الفرد

العامل من الناتج في الدول العربية، حيث كلما ازدادت حركة الحاويات بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب العامل من الناتج بمقدار 0.00271161، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. ويُمكن تفسير هذه النتيجة كون زيادة حركة الحاويات في الميناء إلى آثار مماثلة تم التفصيل فيها من خلال أثر جودة البنية التحتية للموانئ من خلال الأثر على حجم التجارة والتوظيف وزيادة الاستثمار وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج العالمية. بالإضافة إلى ما تم ذكره تؤدي زيادة حركة الحاويات إلى زيادة المنافسة والكفاءة في سلسلة التوريد، مما يقلل التكاليف ويرفع من الإنتاجية. كما أن ارتفاع حركة الحاويات في الميناء يتطلب زيادة العامل البشري الذي يقوم بالمهام والوظائف ذات الصلة من تفريغ وشحن وتخزين وتوصيل في الميناء بالإضافة إلى تحفيز القطاعات ذات الصلة من مثل النقل البحري والنقل بالسكك الحديدة وهي عوامل من شأنه أن ترفع من القيم المضافة المرتبطة بقطاعات الخدمات اللوجستية وتزيد من نصيب العامل من الناتج. كما أن ارتفاع حركة الحاويات وما يقابله من ارتفاع لحصيلة الرسوم الجمركية حتى عند بلوغها مستويات منخفضة، من شأنه أن يشكل أداة لتمويل الانفاق الحكومي وهو ما يساهم في تعزيز السياسات المالية التوسعية وتمويلها بما يكون لها من أثر على توسع النشاط الاقتصادي.

كما تُشير نتائج تقدير النموذج إلى أن زيادة جودة الإجراءات الجمركية (BCP) تُؤدي إلى خفض نصيب العامل من الناتج في الدول العربية، والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. فكلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج بمقدار 6187.6322، وهذا وهذه النتيجة تتناقض مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وقد يُمكن تبرير بالعوامل الاقتصادية المشار إليها في تفسير النموذج الخاص بجودة الربط بالشحن البحري، تلك العوامل المرتبطة بارتفاع تنافسية الشركاء التجاريين مقارنة بالدول العربية، كون خفض عبء الاجراءات الجمركية من شأنه أن يُمكن من ترتيب الصفقات بأسعار تنافسية، وهو الأمر الذي يُعزز تنافسية السلع الأجنبية، وفي ظل البنيان الاقتصادي للدول العربية وانخفاض التنويع الاقتصادي، وعدم تكافؤ الفرص، واختلاف المزايا التنافسية، بالإضافة إلى القيود الصحية ومعايير السلامة التي تفرضها الدول المتقدمة، فإن من شأن الدول العربية أن تصبح مستقبلا صافيا للسلع الاجنبية، وهو الأمر الذي يظهر في احصائيات سلة وارداتها، ويتبين من خلال عجز موازينها التجارية في كثير من السنوات، وهو الأمر الذي يُؤثر على النمو الاقتصادي ونمو الاستثمار والدورة الاقتصادية ما يكون له آثار عكسية على نصيب العامل من الناتج.

كما تُؤكد نتائج تقدير النموذج على الأهمية الخاصة للأنفاق على التعليم في زيادة نصيب العامل من الناتج، والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. فكلما ازداد الانفاق على التعليم بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب العامل من الناتج بمقدار 1634.63.

ويرتبط الأثر المتوصل إليه بمجموعة من العوامل، منها الأثر المباشر الذي يُحدثه ارتفاع الانفاق الحكومي على الانفاق من التعليم على الطلب الكلي كون التوسع في الانفاق الحكومي على التعليم في صميمه سياسة مالية توسعية من شأنه أن تُؤدي إلى زيادة الدخل، والناتج، بالإضافة إلى ذلك فإن ترشيد الانفاق الحكومي من خلال توجيهه للقطاعات ذات الأولوية من مثل التعليم من شأنه أن يكون له آثار أكثر عمقا على النشاط الاقتصادي. المدخل الثاني للتأثير يرتبط بالأثر الذي يُحدثه في الإنتاجية من خلال الأثر المرتبط بالمهارات والمعرفة وارتفاع مستويات التعليم، الذي يُمكن من التعامل مع الوظائف وتطورات المهام والطرائق والتحديثات التكنولوجية. من جهة أخرى من شأن الانفاق الحكومي عل التعليم أن يُزود خريجي الجامعات ومراكز التكوين بمجموعة من المهارات الموسعة، والتي ترفع من قيمة خريجي المؤسسات التعليمية في سوق العمل، وتزيد من فرص العمل كما تفتح مجالا للحصول على أجور أعلى تتناسب وقدراتهم التعليمية ومكتسباتهم وشهاداتهم المتحصلين عليها. بالإضافة إلى ذلك فإن تمكين من شأن جودة مخرجات التعليم أن تمنح قوة تفاوضية لخريجي المؤسسات التعليمية والجامعية تجعلهم في وضع تفاوضي أفضل بشأن الرواتب وظروف العمل والمهام والتكليفات. كما أن من شأن الانفاق على التعليم في المدى الطويل تأثير على حصة العامل من الناتج، كون التعليم هو استثمار في رأس المال البشري، وتُركز نظريات النمو الاقتصادي على دور رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والناتج.

ثانيا. نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPpc):

الجدول رقم (2-7):[1] تقدير نموذج نمو المشاركة في القوى العاملة (نمو التشغيل)

Variable	pooledM2	feM2	reM2	pcsesM2
inv	3.771e-08***	2.985e-08**	3.771e-08***	4.055e-08***
ief	46.16325	-64.618408**	46.16325	34.629956
mfi	-34.5132***	-8.069927	-34.5132***	-27.614703***
piq	1373.7617***	617.63893***	1373.7617***	993.4528***
bcp	-1116.5188***	-367.15557*	-1116.5188***	-811.22859***
cpt	-.00006287	.00033084***	-.00006287	-.0001051
xgrowth	-17.59132***	-7.6458526**	-17.59132***	-12.110738***
gsedec	161.89591	146.5699	161.89591	169.41386
oexcr	-7.8492566	-56.133149***	-7.8492566	-12.530288
_cons	-1167.3153	5130.7875***	-1167.3153	-325.71817

legend: * p<.1; ** p<.05; *** p<.01

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الجدول رقم (2-8): تشخيص صلاحية ومتانة نموذج نمو المشاركة في القوى العاملة (نمو التشغيل)

الاختبار	Fisher	Hausman	Fridman CD	Modified Wald	Wooldridge
الإحصائية	***28.72	264.45***	14.846***	12.11**	52.125***

المصدر: بالاعتماد مخرجات برنامج STATA16.0

من أجل القيام بالتحليل الاقتصادي لنموذج المقدر، يجب التحقق أولا من صلاحية ومتانة النموذج المقدر من الناحية الاحصائية، فمن خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر اختبار فشير صلاحية نموذج الأثار الثابتة(FE) بالمقارنة النموذج المدمج (Pooled) مما يعني أن نتائج نموذج الأثار الثابتة أكثر صلاحية ومتانة من النموذج المدمج، أما اختبار hausman فقد أثبت فعالية نموذج الأثار الثابتة بالمقارنة مع نموذج الأثار العشوائية (RE)، مما يجعلنا نعتمد نموذج الأثار الثابتة من أجل استكمال باقي اختبارات المتانة.

بخصوص اختبار Friedman CD ، تظهر النتائج وجود ارتباط للبواقي على مستوى المقطع العرضي، كما أظهر اختبار Wooldridge وجود ارتباط ذاتي للبواقي على المستوى الزمني، أما اختبار Modified Wald فتظهر النتائج وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء في نموذج الأثار الثابتة، مما يستدعي بنا معالجة هذه المشاكل عبر تقدير الاثار الثابتة بواسطة طريقة Prais-Winsten (PCSEs)

تجدر الإشارة أن نتائج النموذج الخاص بنصيب الفرد من الناتج تؤكد النتائج المتوصل إليها في النموذج الأول الخاص بنصيب العامل من الناتج، حيث نستنتج أن الزيادة في تراكم رأس المال الثابت تُؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد العامل من الناتج، حيث كلما ازداد الاستثمار المحلي بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب

[1] *** معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%، * معنوي عند مستوى 10%.

العامل من الناتج مقدار 4.055. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. وعليه يُمكن التأكيد على الأثر الذي يُحدثه الاستثمار في زيادة الإنتاجية ورفع التغير في المخزون، بالإضافة إلى التطوير والتحسين التكنولوجي واكتساب طرائق وأنماط جديدة في الإنتاج وزيادة الكفاءة والفاعلية التي من شأنها أن ترفع من القيم المضافة المتأتية من العملية الإنتاجية وكمحصلة لذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه. وهو ما يكون له أثر مهم في عدالة توزيع الدخل في الدول العربية.

أما ما تعلق بالأثر الذي تُحدثه جودة الربط بالشحن البحري، في حالة الدول العربية محل الدراسة فإن نتائج تقدير النموذج الثاني تتوافق مع مخرجات التقدير للنموذج الأول فيما تعلق بالأثر على توزيع الدخل، حيث تُشير إلى أثر عكسي لجودة الربط بالشحن البحري (MFI) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 27.61، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن الأثر التخفيضي لجودة الربط بالشحن البحري أقوى أثرا ضمن النموذج الأول الذي تم تقديره مقارنة بالنموذج الثاني. وتُعتبر عوامل المنافسة التجارية من العوامل الرئيسية لخفض نصيب الفرد من الناتج، لجانب من الاعتبار أن العوامل الإيجابية التي يوفرها تحسين الاتصال بشبكات النقل البحري ومراكز الموانئ العالمية ممن مثل قدرة الوصول للأسواق وتقليل التكاليف، قد لا تعمل لصالح الدول الأقل تقدما ارتباطا بطبيعة اقتصاداتها وقوتها التصديرية وسلة السلع القابلة للتداول وطبيعتها، وأن المزايا التنافسية الممنوحة قد تتضاءل مقارنة بالمزايا التنافسية المطلقة المعززة للدول المتقدمة، مما يجعل الدول العربية إزاء وضعية غير تنافسية أمام الدول المتقدمة وسلعها التصديرية، مما يجعل من واردات الدول العربية أكبر من الصادرات سواء نتيجة لزيادة الكميات المستوردة، أو ارتباطا بأسعار السلع المستوردة والتي تكون ذات محتوى تكنولوجي ومعرفي عالي مما يجعل الأسعار مرتفعة، وهذا الأمر يُؤدي إلى رصيد سالب لصافي الصادرات مما ينعكس على الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه.

ومن خلال نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بنمو نصيب العامل من الناتج، يتبين أن لجودة البنية التحتية للميناء (PIQ) أثر إيجابي في زيادة نصيب العامل من الناتج، حيث كلما ازدادت جودة بنية الميناء، ازداد الناتج المحلي الإجمالي وازداد نصيب الفرد من الناتج، حيث الزيادة بوحدة واحدة تُؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار 993.45. والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن جودة الربط بالشحن البحري في زيادة نصيب العامل من الناتج أعمق من زيادة نصيب الفرد من الناتج، لجانب التأثير المباشر على الأجور والعمالة التي يكون لها أثرا مباشرا في توزيع الدخل على الفئات العاملة. ومع ذلك فإن لجودة البنية التحتية

للميناء أثرا في تعزيز عدالة توزيع الدخل من منظور مؤشر جودة البنية التحتية للميناء، ارتباطا بالآثار التحسينية ذات العلاقة زيادة الاستثمار وتحسين سلسلة التوريد وتحسين الإنتاجية، وزيادة القيم المضافة المتأتية من قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية ذات الصلة مثل التأمين والشحن والتفريغ والنقل ورسوم العبور وغيرها من المهام المتعلقة بنشاط الموانئ والقطاعات ذات الصلة.

أما عبء الإجراءات الجمركية (BCP) تُؤدي إلى خفض نصيب العامل من الناتج في الدول العربية، والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. فكلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 811.22، إلا أن الأثر التخفيضي لعبء الإجراءات الجمركية أقوى أثرا ضمن النموذج الأول الذي تم تقديره مقارنة بالنموذج الثاني. وتطرح هذه النتيجة جدلية المنافع التي يستفيد منها الأطراف الأضعف في منظومة الاقتصاد الدولي في ظل الدعوة إلى التحرير التجاري العميق وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية واعتماد آليات تيسير التجارة، وأن هذه الدعوة لا تعمل لصالح الفقراء أو الدول الأقل تقدما. كون هذه الإجراءات على كفاءتها الاقتصادية ومبررات انتهاجها تُؤدي إلى إلغاء الكثير من عوامل الحمائية اللازمة لقيام صناعات وطنية وحضانة الصناعات والمشاريع الناشئة وتطوير السلع لتُصبح قابلة للتداول والمنافسة في الأسواق الدولية، ومع ضعف قدرة الدول العربية على السيطرة على التراكم والهيمنة على السوق المحلي وتوجيه الاستثمار بما يخدم الأهداف الاقتصادية للدول، فإن من شأن المزايا التي تمنحها جودة الإجراءات الجمركية وسهولتها وتيسيرها أن يكون ذي أثر تجاري صاف لصالح الدول الأكثر تقدما وتنوعا والأقوى في البنيان والهيكل الاقتصادي والتجاري. مما يجعل من تيسير الإجراءات الجمركية يفاقم من حالة اللامساواة في الدخل في الدول العربية. بالإضافة إلى ما سبق وعلى الرغم من الفوائد المروج لها لتيسير التجارة، إلا أن هناك مخاوف من أنه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية. لجانب من الاعتبار أن تدابير تيسير التجارة غالبًا ما تفيد الشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، وعادة ما تواجه الشركات ذات القدرات الضعيفة صعوبة في التعامل مع الإجراءات الجمركية المعقدة أو متطلبات البنية التحتية، وهو ما يؤدي إلى تركيز الثروة بين مجموعة صغيرة من الفاعلين في السوق الدولي والسوق الوطني.

تُشير نتائج الدراسة أن لنمو الصادرات أثرا عكسيا على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. فكلما ازداد نمو الصادرات الوطنية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 12. وهذه النتيجة تتعارض مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون الصادرات من العوامل الأساسية لزيادة الطلب الكلي وزيادة الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال النماذج المقدرة في هذا الفصل والتي عُنيت بتوزيع الدخل من خلال تحليل الأثر على نصيب العامل من الناتج ونصيب الفرد من الناتج، نخلص إلى النتائج الآتية

- تُؤدي جودة الربط بالشحن البحري (MFI) إلى تعميق حالة اللامساواة في توزيع الدخل، حيث كلما ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج بمقدار 396.31، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 27.61، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن الأثر التخفيضي لجودة الربط بالشحن البحري أقوى أثرا على نصيب العامل من الناتج مقارنة بنصيب الفرد من الناتج.
- تُؤدي جودة البنية التحتية للميناء إلى العدالة في توزيع الدخل في الدول العربية محل الدراسة، حيث أنه كلما ازدادت جودة بنية الميناء، حيث الزيادة بوحدة واحدة تُؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الناتج بمقدار 5872.46. وزيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار 993.45. والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن لجودة الربط بالشحن البحري أثرا في زيادة نصيب العامل من الناتج أعمق من زيادة نصيب الفرد من الناتج.
- لحركة الحاويات في الميناء، أثرا في التقليل من اللامساواة في توزيع الدخل، حيث تُؤكد نتائج التقدير أن لحركة الحاويات في الميناء أثر طردي في زيادة نصيب الفرد العامل من الناتج في الدول العربية، حيث كلما ازدادت حركة الحاويات بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب العامل من الناتج بمقدار 0.00271161، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة
- تُشير نتائج التقدير أن زيادة جودة الإجراءات الجمركية تُؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة، فكلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج بمقدار 6187.6322، و انخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 811.22، إلا أن الأثر التخفيضي لعبء الإجراءات الجمركية أقوى أثرا ضمن النموذج الأول الذي تم تقديره مقارنة بالنموذج الثاني.

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

يشير تيسير التجارة إلى التدابير التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات والعمليات الجمركية المتضمنة في الأنشطة التجارية لتعزيز التجارة الدولية من خلال خفض تكاليف المعاملات مع تعزيز التجارة العادلة التي تجعل من المزايا التجارية غير تمييزية. في حين يهدف التوزيع العادل للدخل، من ناحية أخرى إلى ضمان المساواة في تقاسم المنافع الاقتصادية المتولدة من التجارة الدولية بين مختلف أصحاب المصلحة سواء كانوا دولا أو أقاليما أو تكتلات اقتصادية. وعلى ذلك يعد تيسير التجارة جانبًا مهمًا من جوانب الأعمال التجارية الدولية التي تساعد في تقليل تكاليف التجارة وتبسيط العمليات وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أهميتها، إلا أنه هناك مخاوف من أن يؤدي تيسير التجارة إلى توزيع غير عادل للدخل، لا سيما في البلدان النامية والدول العربية من ضمنها. وعلى ذلك حاولت هذه المذكرة أن تختبر العلاقة بين تدابير تيسير التجارة وتوزيع الدخل في مجموعة من الدول العربية بالتركيز على الجزائر ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا. وقد خلصت المذكرة إلى ما يلي:

أولا .اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم مخرجات التقدير والاستنتاجات المستخلصة من الدراسة التطبيقية، يمكن الحكـــم علـــى فرضيات الدراسة كما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى:**

تُؤدي جودة الربط بالشحن البحري (MFI) إلى تعميق حالة اللامساواة في توزيع الدخل، حيث كلمـــا ازدادت جودة اتصال الدول بشبكات الشحن العالمية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل مـــن الناتج بمقدار 396.31، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 27.61، وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن الأثر التخفيضي لجودة الربط بالشحن البحري أقوى أثرا على نصيب العامل من النـــاتج مقارنـــة بنصيب الفرد من الناتج. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.**

- **اختبار الفرضية الثانية:**

تُؤدي جودة البنية التحتية للميناء إلى توزيع أكثر عدالة للدخل في الدول العربية محل الدراسة، حيث أنه كلما ازدادت جودة بنية الميناء، حيث الزيادة بوحدة واحدة في جودة البنية التحتية للميناء تُؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الناتج بمقدار 5872.46. وزيادة نصيب الفرد من الناتج بمقدار 993.45. والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. إلا أن لجودة الربط بالشحن البحري أثرا في زيادة نصيب العامل من الناتج أعمق من زيادة نصيب الفرد من الناتج. **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.**

◆ **اختبار الفرضية الثالثة:**

لحركة الحاويات في الميناء، أثرا في التقليل من اللامساواة في توزيع الدخل، حيث تُؤكد نتائج التقدير أن لحركة الحاويات في الميناء أثر طردي في زيادة نصيب الفرد العامل من الناتج في الدول العربية، حيث كلما ازدادت حركة الحاويات بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب العامل من الناتج بمقدار 0.00271161 وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة **وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة.**

◆ **اختبار الفرضية الرابعة:**

تُشير نتائج التقدير أن زيادة جودة الإجراءات الجمركية تُؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة، فكلما ازدادت جودة الإجراءات الجمركية بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض نصيب العامل من الناتج بمقدار 6187.6322، و انخفاض نصيب الفرد من الناتج بمقدار 811.22، إلا أن الأثر التخفيضي لعبء الإجراءات الجمركية أقوى أثرا ضمن النموذج الأول الذي تم تقديره مقارنة بالنموذج الثاني. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.**

ثانيًا . نتائج الدراسة التطبيقية:

يمكن التأكيد على مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها في الدّراسة التطبيقية، وهي كالآتي:

- يُعمق تحسين جودة الاتصال بشبكات الشحن البحري من حالة اللامساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، حيث يُؤدي اختلاف التنافسية واختلاف المزايا الظاهرة للمنتجات السلعية بين الدول العربية محل الدراسة والشركاء التجاريين من الدول المتقدمة وخاصة الشريك الأوربي والشريك الصيني، إلى حالة من اللاتكافؤ في الفرص مما يُؤثر على صافي الصادرات في الدول العربية.
- يُمكّن تحسين جودة الاتصال بشبكات الشحن البحري الشركاء التجاريين من سهولة الوصول للأسواق العربية، كما يمنحهم مزايا تنافسية اضافية للسلع القابلة للتداول، اضافة إلى المزايا التنافسية النسبية والمطلقة التي تتمتع بها القطاعات الإنتاجية التصديرية في هذه الدول، وعليه حالة اللاتكافؤ في المزايا من شأنه أن يجعل الدول العربية أسواق لصادرات الدول الاجنبية مما ينعكس سلبا على عدالة توزيع الدخل.
- تُسهم جودة البنية التحتية للموانئ في جذب الاستثمار الأجنبي وتُسهل الارتباط بشبكات الإنتاج العالمية، وتزيد من تدفقات السلع الأجنبية وزيادة حجم التجارة مما يتطلب خلق فرص عمل اضافية لتتناسب مع الحركية الاضافية في الميناء، وهو ما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نصيب العامل منه، وتعزيز توزيع الدخل في الدول العربية.

- تُؤدي زيادة حركة الحاويات في الميناء إلى زيادة حجم التجارة والتوظيف وزيادة الاستثمار وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج العالمية، مما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي ويُؤدي إلى زيادة نصيب العامل من الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدي زيادة حركة الحاويات إلى زيادة المنافسة والكفاءة في سلسلة التوريد، مما يقلل التكاليف ويرفع من الإنتاجية. كما تؤدي تخلق زيادة حركة الحاويات في الميناء مزيدا من المهام والوظائف ذات الصلة بأنشطة إدارة الموانئ من مثل التفريغ والشحن والتخزين والتوصيل بالإضافة إلى تحفيز القطاعات ذات الصلة من مثل النقل البحري والنقل بالسكك الحديدة وهي عوامل من شأنها أن ترفع من القيم المضافة المرتبطة بقطاعات الخدمات اللوجستية وتزيد من نصيب العامل من الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- من شأن خفض عبء الاجراءات الجمركية أن يُمكن من ترتيب الصفقات بأسعار تنافسية، وهو الأمر الذي يُعزز تنافسية السلع الأجنبية، وفي ظل البنيان الاقتصادي للدول العربية وانخفاض التنويع الاقتصادي، وعدم تكافؤ الفرص، واختلاف المزايا التنافسية، بالإضافة إلى القيود الصحية ومعايير السلامة التي تفرضها الدول المتقدمة، فإن من شأن الدول العربية أن تصبح مستقبلا صافيا للسلع الأجنبية، وهو ما ينعكس سلبا على نصيب العامل من الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- غالبًا ما يرتبط تيسير التجارة بحرية الأسواق الرأسمالية، ويشير تحرير السوق إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وتعزيز التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن فوائد تحرير السوق ليست موزعة بالتساوي. بدلاً من ذلك، غالبًا ما تركز آليات السوق الحرة الدخل لدى الأفراد والشركات ذات الموارد الأكبر والقدرة الأسرع على التكيف مع ظروف السوق الجديدة.
- تفيد تدابير تيسير التجارة الشركات الكبيرة على حساب الشركات الصغيرة على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، وعادة ما تواجه الشركات ذات القدرات الضعيفة صعوبة في التعامل مع الإجراءات الجمركية المعقدة أو متطلبات البنية التحتية، وهو ما يؤدي إلى تركيز الثروة بين مجموعة صغيرة من الفاعلين في السوق الدولي والسوق الوطني.
- تُبين نتائج المذكرة أن الزيادة في تراكم رأس المال الثابت تُؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد العامل من الناتج، حيث كلما ازداد الاستثمار المحلي بوحدة واحدة أدى ذلك إلى زيادة نصيب العامل من الناتج مقدار 2.04. وزيادة نصيب العامل من الناتج مقدار 2.04. وهذا الأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة.
- من شأن التوسع في تراكم الاستثمار الثابت من خلال زيادة الآلات والأدوات الإنتاجية المعمرة، أن يرفع من إنتاجية العمال وإنتاجهم وزيادة القيم المضافة المتولدة من العملية الإنتاجية.

- من شأن الاستثمار المحلي المخصص لمجالات تحسين التكنولوجيا والتدريب وتكوين العمالة والنفقات الخاصة بالبحث والتطوير وتشجيع الأساليب الابتكارية وكذا الانفاق المخصص لإعادة تأهيل العاملين للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة وطرائق الإنتاج الحديثة أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد وتعظيم المعروض السلعي وكنتيجة لذلك زيادة الأرباح والأجور، مما يكون له انعكاس إيجابي على نصيب العامل من الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تُؤكد نتائج المذكرة على الأهمية الخاصة للإنفاق على التعليم في زيادة نصيب العامل من الناتج، والأثر دال احصائيا عند مستوى 1 بالمئة. فكلما ازداد الانفاق على التعليم بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب العامل من الناتج بمقدار 1634.63.

رابعا .التوصيات:

تكتسي إجراءات تيسير التجارة دورا مهما في تعزيز المساواة في الدول العربية، كما يمكن للحكومـــات وأصحاب المصلحة الآخرين أن يلعبوا دورًا مهمًا في تعزيز بيئة سياسية شاملة لتيسير التجارة، ممـــا يـــؤدي في النهاية إلى توزيع أكثر إنصافًا للدخل.

فيما يلي بعض التوصيات والسياسات التي يمكن أن تساعد في تعزيز دور تدابير تيسير التجارة في هـــذه البلدان:

- يمكن للحكومات أن تلعب دورًا حاسمًا في ضمان أن تكون تدابير تيسير التجارة شاملة وتؤدي إلى توزيع عادل للدخل. يمكن أن يشمل ذلك تقديم الدعم وبناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار التجار.
- ضرورة تصميم السياسات التي تشجع الاستثمار في البنية التحتية الحيوية، ومعالجة أي تشوهات في السوق قد تنشأ عن تدابير تيسير التجارة. يمكن للحكومات أيضًا العمل مع القطاع الخاص لمواجهة التحديات وتقليل تكاليف المعاملات التجارية، مما يؤدي في النهاية إلى مكاسب مشتركة نسبيًا من تيسير التجارة.
- يمكن أن يؤدي تحرير السوق إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الشركات والأفراد، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل. لذلك، من المهم الموازنة بين فوائد تحرير السوق والتدابير التي تعزز التوزيع العادل للدخل
- هناك حاجة أيضًا إلى نظام توزيع عادل مع آليات حوكمة شفافة، ومع استمرار الاقتصادات في الاندماج عالميًا في هذا العصر الرقمي وتنفذ البلدان برامج المساعدة الفنية مثل مشاريع تطوير البنية التحتية أو الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى إزالة العقبات المؤسسية التي تعيق الأنشطة التجارية، فمن الضروري

لأصحاب المصلحة تبني نهج استباقي يضمن زيادة الكفاءة مع ضمان التقدم المنصف عبر مجموعات سكانية متنوعة.

خامسا. آفاق الدراسة:

تفتح الدراسة أفاق إجراء المزيد من الأبحاث حول تكامل السياسات المالية والاجتماعية وتدابير تيسير التجارة من أجل توزيع أكثر عدلا للدخل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بول أ. ساموبلسون، ويليام د. نورد هاوس، "الاقتصاد" ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

2. جميلة الجوزي: اسس الاقتصاد الدولي-النظريات والممارسات، منشورات دار أسامة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

3. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

4. عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.

5. عبد المطلب عبد الحميد: الغات وآليات منظمة التجارة العالمية (من الأرجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

6. عبد الناصر نزال البادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999،

7. عقبة عبد اللاوي، خليفة خالدي، "تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)" المعهد العربي للتخطيط، العدد 158، 2022.

8. محمد محمد الماحي، تخطيط وتمويل التنمية: المناهج-النماذج بالتطبيق-، بستان المعرفة، الطبعة الأولى، مصر، 2010.

9. ميشل توداور، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006.

ثانيا: المجلات

10. إيمان محمد إبراهيم، أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2018، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد 58، العدد الأول، 2021.

11. حسام غرداين، وقويدر بوطالب، "التفاوت في توزيع الدخل بين العائلات الجزائرية خلال الفترة من 1988 إلى 2011"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020.

12.خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، "تيسير التجارة (مفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)" مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 158، 2022.

13.خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، لطفي مخزومي،" أثر تدابير تيسير التجارة في النمو الاقتصادي-أدلة تجريبية من الاقتصادات النامية ذات الدخل المتوسط-"المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

14.رنان مختار، إبراهيم عبد الحفيظي، "معادلة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الازمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي"، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد الثالث، 2013.

15.عبد القادر حليس، "دور منظمة الجمارك العالمية في تجسيد اتفاقية تسهيل التجارة الدولية برنامج MERCATOR".مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد07، العدد 02، 2017.

16.عبد اللطيف عامر، الأزهر عزه، " آثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: دول المغرب العربي"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهي حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 07،

17.علي حيطوم، الحاج دعمي، علي حبيش، "دراسة تحليلية لمساهمة قطاع النقل البحري في تنمية الاقتصاد الوطني والأقاليم الساحلية-دراسة حالة المملكة المتحدة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2020.

18.فارس كريم بريهمي، حسن خلف راضي، "قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 54، 2018.

19.كبداني سيدي أحمد، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

20.محسن إبراهيم أحمد، قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية لسنة 2012، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 2016/1.

21.مشعل عبد خلف، اياد عباس عبد اللطيف، مصطفى فاضل حمد، شهد عبد الحميد سرحان، " تقدير وتحليل التحويلات اللازمة لتقليل درجة اللامساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل (توزيع الدخل في العراق لعام 2012 كنموذج تطبيقي)"، ، مجلة دنانير، كلية الزراعة، جامعة الأنبار، المجلد 01، العدد 22، 2021.

22.مها محمود أبوزيد،" نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية المجلد 56، العدد 03، 2019.

23.يامن فوحمة، حمزة بالي، عبد القادر عبيدلي، "تحليل مستوى تدابير تيسير التجارة في مجموعة من الدول النامية – دراسة حالة مجموعة من الدول العربية ذات الدخل المتوسط للفترة 2004-2020 "، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 13، عدد 01، 2022.

24.يونس علي أحمد، "تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009"، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 83، 2010.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية:

25.أيمن مصطفى حسين الدباغ، "نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الاسلامي، (دراسة مقارنة)"، رسالة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، الأردن، 2003.

26.خالدي خليفة، "تدابير تيسير التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصاديات النامية للفترة (2012-2018)"، مذكرة دكتوراه، تخصص: تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020-2021.

27.خير الدين بلعز: التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية في ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

28.رنان مختار، تأثير العولمة على توزيع الدخل في البلدان النامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة 1981-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2017

29.سليمة عبيدة: متابعة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة- السلبيات و الإيجابيات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

30.كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.

31.وليد عابي، "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس-سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019

رابعا: الملتقيات

32.خليفة خالدي، عقبة عبد اللاوي، منصوري الحاج العربي، "اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية والأقل نمو"، الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رأى مستقبلية واعدة للدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المستودع الرقمي لجامعة الوادي 2019.

خامسا: الاتفاقيات

33.مركز التجارة الدولية، اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية: دليل أعمال للدول النامية، جنيف، سويسرا، 2013.

ثانيا: المراجع الأجنبية

34. Abdullah Takim, Sena Gultekin, " The effect of foreign trade on income inequality: a multidimensional panel data analysis", Journal of Economics and Administrative Sciences Faculty, Volume 09, lssue 3, 2022.

35. Amy Huong Yong Jing, Rossazana Ab-Rahim & Farhana Ismail; “Information and Communication Technology (ICT) and Income Inequality in ASEAN-5 Countries”; International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences; Volume 9, Issue 9, 2019.

36. César Calderon, Luis servén: The effects of infrastructure development on growth and income distribution, Banco central de chile documentos de trabajo central bank of chile working Papers, N: 270, 2004.

37. Cuong Nguyen Viet, "The impact of trade facilitation on poverty and inequality: Evidence from low- and middle-income countries", The Journal of International Trade & Economic Development, Volume 24 lssue 3, 2015.

38. David Kocsis , Jason Xiong; "A divide quantified—exploring the relationship between ICT infrastructure diffusion and income inequality" ; Journal of Electronic Business & Digital Economics; Volume 1, Issue 1/2, 2022.

39. Ditzen, J., Karavias, Y., & Westerlund, J. (2021). Testing and Estimating Structural Breaks in Time Series and Panel Data in Stata. arXiv preprint arXiv:2110.

40. Dulani Seneviratne, yansun, Infrastructure and Income distribution in ASEA N-5: what are the links?, Imf working paper Asia and Pacific department, 2013.

41. Germán Reyes, Leonardo Gasparini," Are fairness perceptions shaped by income inequality? Evidence from Latin America" , The Journal of Economic Inequality, Volume 20, 2022.

42. Margareta Drgeniek Hanouz, thieray Geiger, Sean Doherty, the Global Enabling trade report 2014, world economic forum, 2014.

43. Mehdi Zolfaghari, Mahbobe Kabiri, Hamideh Saadatmanesh, Impact of socio – economic infrastructure investments on income inequality in lran, Journal of Policy Modeling, Volume 42 lssue 5, 2020.

44. Nawab Khan, Sohaib Ismail, AkhtarWali, Rizwan Kazim and Tahir Azam; "The Influence of Information Communication Technology Development on Income Inequality"; Artech Journal of Current Business and Financial Affairs (AJCBFA); Volume 1, Issue 1, 2020.

45. Nektarios A. Michail, Konstantinos D. Melas, Dimitris Batzilis, "Container shipping trade and real GDP growth: A panel vector autoregressive approach, " Economics Bulletin, Volume 41, issue 02 ,2021.

46. Office for national statistics, Housenold ncone, neuzlitg, UK: financial gear ending, 2020-2021.

47. Patrick Marie, Nga Ndjobo ; “Can income inequality be affected by the interaction between ICTs and human capital?: Evidence from developing countries ”; Journal of Quantitative Economics (2023); Volume 21, Issue 1, 2023.

48. Prabir De, Ajitava Raychaudhuri, "Trade Facilitation and Poverty Trade Facilitation and Poverty Reduction in Asia and the Pacific: Reduction in Asia and the Pacific: A Case Study of South Asian Corridor", ARTNeT Conference on Empirical and Policy Issues of Integration in Asia and the Pacific, Colombo, 2012.

49. S. Jenkins, « The Measurement of income inequality », in: Lars Osberg, ed., Economic Inequality and Poverty: International Perspectives, M.E. Sharpe, Inc., Armonk, NY, 1991.

50. Sen Amartya, " On Economic Inequality ", published by Oxford University Press Inc., NY., first edition, 1973, annexe by amartya Sen and James Foster, 1997.

51. Shen Jiahao, Ridwan Lanre Ibrahim, Kazeem Ajide Bello, David Mautin Oke, "Trade facilitation, institutions, and sustainable economic growth: Empirical evidence from Sub-Saharan Africa", African Development Review, Volume 34, lssue 2, 2022.

52. Sonja Zmerli, Juan Carlos Castillo," Income inequality, distributive fairness and political trust in Latin America" , Social Science Research, Volume 52, 2015.

53. Stephan Mussard, Francois Seyte and Michel Terraza (2003); "Decomposition of Gini and The Generalized Entropy Inequality Measurement"; Economic Bulletin; Volume 4, 2003.

54. Tomasz Iwanow, Colin Kirkpatrick, " Trade Facilitation and Manufactured Exports: Is Africa Different?", World Development, Volume 37, lssue 6, 2009.

55. UNECE . Trade facilitation and Paperless trade Implementation, Regions Report 2017, United Nations Economic Commission for Europe, United Nations, New-York and Geneva, 2017.

56. WTO. World trade report, speeding up trade: benefits and challenge of implementing the WTO trade facilitation Agreement, Geneva, 2015.

ثالثا: مواقع انترنت

57. الأمم المتحدة، مرشد تنفيذ تيسير التجارة، أهمية تيسير التجارة، متاح على:

https: //tfig.unece.org/AR/details.html (27/02/2023)

الملاحق

1- النموذج الأول: لنموذج نصيب العامل من الناتج

الملحق رقم(1): نتائج تقدير النموذج المدمج لنموذج نصيب العامل من الناتج

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	64
				F(9, 54)	=	45.52
Model	4.3628e+09	9	484753233	Prob > F	=	0.0000
Residual	574998998	54	10648129.6	R-squared	=	0.8836
				Adj R-squared	=	0.8641
Total	4.9378e+09	63	78377430.1	Root MSE	=	3263.1

wpgdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
inv	1.71e-07	6.43e-08	2.67	0.010	4.24e-08	3.00e-07
ief	-53.75038	212.2689	-0.25	0.801	-479.3238	371.8231
mfi	-517.1247	55.79425	-9.27	0.000	-628.9854	-405.2639
piq	8422.281	1757.374	4.79	0.000	4898.959	11945.6
bcp	-8179.056	1584.832	-5.16	0.000	-11356.45	-5001.659
cpt	.0036057	.0005707	6.32	0.000	.0024615	.00475
xgrowth	53.08723	33.42886	1.59	0.118	-13.93359	120.108
gsedec	1514.579	632.3704	2.40	0.020	246.7531	2782.406
oexcr	16.38926	53.67116	0.31	0.761	-91.21493	123.9935
_cons	23231.27	13662.87	1.70	0.095	-4161.138	50623.67

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(2): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة لنموذج نصيب العامل من الناتج

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 64
Group variable: panel — Number of groups = 5

R-sq:
within = 0.7840
between = 0.3486
overall = 0.3915

Obs per group:
min = 12
avg = 12.8
max = 13

F(9,50) = 20.17
corr(u_i, Xb) = -0.0848 — Prob > F = 0.0000

wpgdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
inv	1.47e-07	5.89e-08	2.50	0.016	2.91e-08	2.65e-07
ief	-113.4965	97.8888	-1.16	0.252	-310.112	83.1189
mfi	102.0887	41.80991	2.44	0.018	18.11106	186.0664
piq	1242.505	897.5765	1.38	0.172	-560.3309	3045.34
bcp	-2107.904	739.6347	-2.85	0.006	-3593.504	-622.3038
cpt	.0003913	.0003897	1.00	0.320	-.0003914	.0011741
xgrowth	12.81766	14.10034	0.91	0.368	-15.5037	41.13902
gsedec	58.77077	529.7549	0.11	0.912	-1005.273	1122.815
oexcr	16.30783	38.04373	0.43	0.670	-60.10525	92.72092
_cons	31020.76	7435.496	4.17	0.000	16086.12	45955.39
sigma_u	7638.7314					
sigma_e	1220.9541					
rho	.97508848	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(4, 50) = 83.93 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(3): نتائج تقدير الأثار العشوائية لنموذج نصيب العامل من الناتج

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        64
Group variable: panel                           Number of groups  =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2429                                         min =        12
     between = 0.9854                                         avg =      12.8
     overall = 0.8836                                         max =        13

                                                Wald chi2(9)      =    409.72
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

wpgdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
inv	1.71e-07	6.43e-08	2.67	0.008	4.53e-08	2.97e-07
ief	-53.75038	212.2689	-0.25	0.800	-469.7897	362.289
mfi	-517.1247	55.79425	-9.27	0.000	-626.4794	-407.7699
piq	8422.281	1757.374	4.79	0.000	4977.892	11866.67
bcp	-8179.056	1584.832	-5.16	0.000	-11285.27	-5072.842
cpt	.0036057	.0005707	6.32	0.000	.0024871	.0047244
xgrowth	53.08723	33.42886	1.59	0.112	-12.43213	118.6066
gsedec	1514.579	632.3704	2.40	0.017	275.1562	2754.003
oexcr	16.38926	53.67116	0.31	0.760	-88.80427	121.5828
_cons	23231.27	13662.87	1.70	0.089	-3547.466	50010
sigma_u	0					
sigma_e	1220.9541					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(4): نتائج اختبار هوسمان لنموذج نصيب العامل من الناتج

```
Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

             chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                     =      609.89
           Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(5): نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية.

```
Friedman's test of cross sectional independence =     9.092, Pr = 0.0588

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.413
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(6): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي لنموذج نصيب العامل من الناتج

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (5)  =      21.76
Prob>chi2 =     0.0006
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(7): نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي لنموذج نصيب العامل من الناتج

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
     F(  1,        4) =      8.365
           Prob > F =      0.0445
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(8): نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة (PCSEs) Prais–Winstenلنموذج نصيب العامل من الناتج

```
Group variable:    panel                          Number of obs      =        64
Time variable:     time                           Number of groups   =         5
Panels:            heteroskedastic (unbalanced)   Obs per group:
Autocorrelation:   common AR(1)                                 min =        12
                                                                avg =      12.8
                                                                max =        13
Estimated covariances      =         5             R-squared          =    0.8221
Estimated autocorrelations =         1             Wald chi2(9)       =    350.66
Estimated coefficients     =        10             Prob > chi2        =    0.0000
```

wpgdp	Het-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
inv	2.05e-07	7.02e-08	2.92	0.004	6.72e-08	3.42e-07
ief	-148.3333	195.885	-0.76	0.449	-532.2609	235.5943
mfi	-396.3171	71.69948	-5.53	0.000	-536.8454	-255.7887
piq	5872.466	1508.053	3.89	0.000	2916.736	8828.196
bcp	-6187.632	1373.293	-4.51	0.000	-8879.237	-3496.027
cpt	.0027116	.0006787	4.00	0.000	.0013813	.0040419
xgrowth	20.27251	25.70069	0.79	0.430	-30.09992	70.64494
gsedec	1634.634	586.65	2.79	0.005	484.8212	2784.447
oexcr	-18.51122	57.83274	-0.32	0.749	-131.8613	94.83887
_cons	29238.02	12980.91	2.25	0.024	3795.915	54680.13
rho	.3749552					

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

2- النموذج الثاني: لنموذج نصيب الفرد من الناتج

الملحق رقم(9): نتائج تقدير النموذج المدمج لنموذج نصيب الفرد من الناتج

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	64
				F(9, 54)	=	24.74
Model	63636557.7	9	7070728.63	Prob > F	=	0.0000
Residual	15435969.5	54	285851.287	R-squared	=	0.8048
				Adj R-squared	=	0.7723
Total	79072527.2	63	1255119.48	Root MSE	=	534.65

gdppc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
inv	3.77e-08	1.05e-08	3.58	0.001	1.66e-08	5.88e-08
ief	46.16325	34.77921	1.33	0.190	-23.56487	115.8914
mfi	-34.5132	9.141613	-3.78	0.000	-52.84103	-16.18537
piq	1373.762	287.9371	4.77	0.000	796.4827	1951.041
bcp	-1116.519	259.667	-4.30	0.000	-1637.12	-595.9179
cpt	-.0000629	.0000935	-0.67	0.504	-.0002503	.0001246
xgrowth	-17.59132	5.477154	-3.21	0.002	-28.57235	-6.610288
gsedec	161.8959	103.6108	1.56	0.124	-45.8312	369.623
oexcr	-7.849257	8.793755	-0.89	0.376	-25.47967	9.781162
_cons	-1167.315	2238.594	-0.52	0.604	-5655.426	3320.795

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(10): نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة لنموذج نصيب الفرد من الناتج

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 64
Group variable: panel — Number of groups = 5

R-sq:
within = 0.6145
between = 0.0194
overall = 0.0060

Obs per group:
min = 12
avg = 12.8
max = 13

F(9,50) = 8.85
corr(u_i, Xb) = -0.8889 — Prob > F = 0.0000

gdppc	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
inv	2.98e-08	1.47e-08	2.02	0.048	2.24e-10	5.95e-08
ief	-64.61841	24.53008	-2.63	0.011	-113.8885	-15.34829
mfi	-8.069927	10.4772	-0.77	0.445	-29.114	12.97415
piq	617.6389	224.9249	2.75	0.008	165.864	1069.414
bcp	-367.1556	185.346	-1.98	0.053	-739.434	5.122835
cpt	.0003308	.0000977	3.39	0.001	.0001347	.000527
xgrowth	-7.645853	3.533421	-2.16	0.035	-14.74294	-.5487668
gsedec	146.5699	132.752	1.10	0.275	-120.0703	413.21
oexcr	-56.13315	9.533428	-5.89	0.000	-75.2816	-36.9847
_cons	5130.787	1863.27	2.75	0.008	1388.299	8873.276
sigma_u	2603.0174					
sigma_e	305.96045					
rho	.98637246	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(4, 50) = 28.72 — Prob > F = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(11): نتائج تقدير الأثار العشوائية لنموذج نصيب الفرد من الناتج

Random-effects GLS regression — Number of obs = 64
Group variable: panel — Number of groups = 5

R-sq:
within = 0.0328
between = 0.9975
overall = 0.8048

Obs per group:
min = 12
avg = 12.8
max = 13

Wald chi2(9) = 222.62
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

gdppc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
inv	3.77e-08	1.05e-08	3.58	0.000	1.71e-08	5.83e-08
ief	46.16325	34.77921	1.33	0.184	-22.00275	114.3292
mfi	-34.5132	9.141613	-3.78	0.000	-52.43043	-16.59597
piq	1373.762	287.9371	4.77	0.000	809.4155	1938.108
bcp	-1116.519	259.667	-4.30	0.000	-1625.457	-607.5809
cpt	-.0000629	.0000935	-0.67	0.501	-.0002461	.0001204
xgrowth	-17.59132	5.477154	-3.21	0.001	-28.32634	-6.856296
gsedec	161.8959	103.6108	1.56	0.118	-41.17749	364.9693
oexcr	-7.849257	8.793755	-0.89	0.372	-25.0847	9.386187
_cons	-1167.315	2238.594	-0.52	0.602	-5554.879	3220.248
sigma_u	0					
sigma_e	305.96045					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(12): نتائج اختبار هوسمان لنموذج نصيب الفرد من الناتج

```
Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

             chi2(7) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                     =       264.45
           Prob>chi2 =       0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(13): نتائج اختبار ارتباط البواقي على مستوى المقاطع العرضية لنموذج نصيب الفرد من الناتج

```
Friedman's test of cross sectional independence =    14.846, Pr = 0.0050

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.364
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(14): نتائج اختبار تجانس تباين البواقي.

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (5)  =       12.11
Prob>chi2 =      0.0333
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(15): نتائج اختبار الارتباط ذاتي للبواقي لنموذج نصيب الفرد من الناتج

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
     F(  1,        4) =     52.125
               Prob > F =      0.0020
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0

الملحق رقم(16): نتائج تقدير النموذج بواسطة طريقة (PCSEs) Prais–Winsten لنموذج نصيب الفرد من الناتج

```
Prais-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:    panel                          Number of obs      =        64
Time variable:     time                           Number of groups   =         5
Panels:            correlated (unbalanced)        Obs per group:
Autocorrelation:   common AR(1)                                 min =        12
Sigma computed by  casewise selection                           avg =      12.8
                                                                max =        13
Estimated covariances      =         15          R-squared          =    0.6876
Estimated autocorrelations =          1          Wald chi2(9)       =    248.09
Estimated coefficients     =         10          Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |             Panel-corrected
       gdppc |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         inv |   4.05e-08   1.24e-08     3.26   0.001     1.62e-08    6.49e-08
         ief |   34.62996   32.25762     1.07   0.283    -28.59381    97.85372
         mfi |   -27.6147   9.713398    -2.84   0.004    -46.65261   -8.576793
         piq |   993.4528   250.7587     3.96   0.000     501.9747    1484.931
         bcp |  -811.2286   228.3613    -3.55   0.000    -1258.809   -363.6486
         cpt |  -.0001051   .0000966    -1.09   0.277    -.0002945    .0000843
    xgrowth |  -12.11074   4.281361    -2.83   0.005    -20.50205   -3.719426
     gsedec |   169.4139   137.3257     1.23   0.217    -99.73958    438.5673
       oexcr |  -12.53029   9.957932    -1.26   0.208    -32.04748    6.986901
       _cons |  -325.7182   2038.421    -0.16   0.873     -4320.95    3669.514
-------------+----------------------------------------------------------------
         rho |   .4251975
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج STATA16.0